دكتور جاد طه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

بريطانيا والجيش المصري

في ضوء الوثائق البريطانية

الجزء الأول

الطبعه الثانيـة

١٩٨٤



توزيع مكتبه سـعيد رافت
جامعة عين شمس

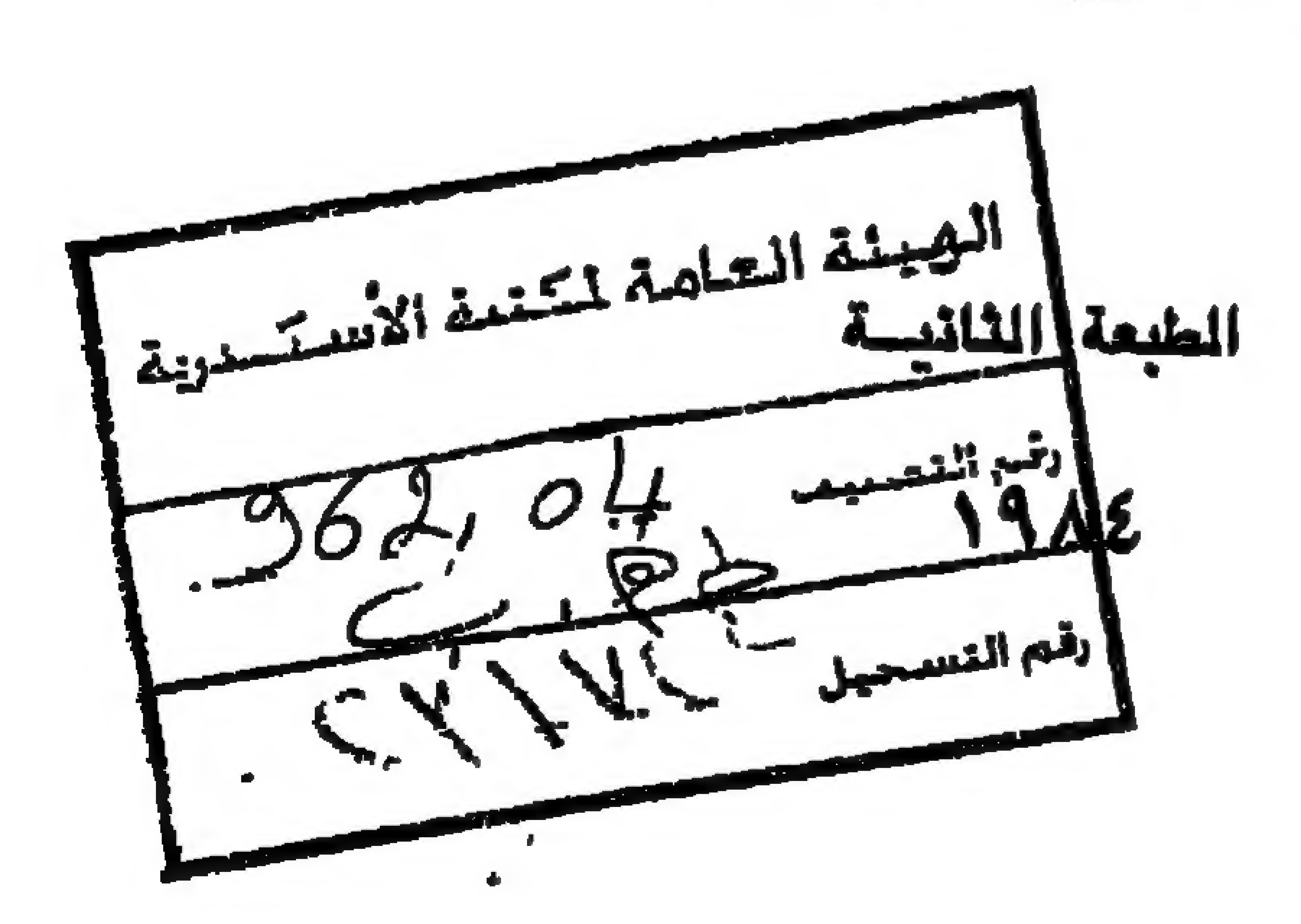
دكتور جاد طه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة عين شمس

بريطانيا والجيش المصري

في ضوء الوثائق البريطانية

الجزء الأول



الطبعة الثانية
١٩٨٤

توزيع مكتبة سعيد رأفت
جامعة عين شمس

إهـــداء

- الى كل من ساهم فى بناء قواتنا المسلحة ·
- الى أرواح شهدائنا على الأرض المصرية والساحة العربية ·
- الى زملاء ورفاق السلاح الذين اصيبوا معى فى العمليات الحربية وبسببها ·
- الى كل من ينشد سلاما لوطنه وعشيرته ·

تقديم

ان الكتابة عن الجيش المصرى تعد أمرا بالغ الصعوبة لاعتبارات مختلفة ، منها ندرة المراجع ، واختلاف المصطلحات العسكرية (الرتب - أسماء الوحدات - الأسلحة - التكتيك ... الخ) بين ما هو سائد حاليا وما كان سائدا فى فترات سابقة ، وكذلك عدم استمرارية التقارير والمراسلات. الا انه بحصولى على مجموعة كاملة من المراسلات البريطانية الخاصة بمصر :

Foreien Office — Public Record Office 407 (200 — 201 — 202 — 203 — 204.

امكننى أن التقط منها المراسلات الخاصة بالجيش المصرى فى هذه الفترة الهامة من تاريخه (١٩٢٤ - ١٩٢٧) ولما توفرت لدى هذه المادة العلمية ، امكننى التصدى لكتابة هذه الدراسة فى تاريخ الجيش المصرى معتمدا اعتمادا كاملا على هذه المجموعة من المراسلات البريطانية .

والتاريخ الأول (١٩٢٤) يمثل قصة اخلاء الجيش المصرى للسودان ، وتمركزه كله فى مصر . والتاريخ الثانى يمثل قمة المشكلة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بحدوث ما سمى بازمة الجيش المصرى ... وبين التاريخين تدور قصة هذا الكتاب ، ففى الفصل الأول نتحدث عن مقتل

السردار لى ستاك السردار الانجليزى للجيش المصرى ، وانتهاز انجلترا هذه الفرصة وطلبها اجلاء الجيش المصرى للسودان ، ونوضح كذلك ردود الفعل لدى الوحدات المصرية فى السودان تجاه الأمر الانجليزى بالاخلاء ، وانتهاء الأمـر بنجاح الانجليز فى هـذه المرحلة فى تنفيذ مخططاتهم فى (وادى النيل) كله ٠

ويتصدى الفصـل الثانى من هذه الدراسـة للكلام عن موقف الجيش المصرى بعد انسحابه من السودان وتمركزه كله فى مصر ٠٠٠ فهذا التجمع للجيش المصرى وازدياد عدد أفراده نتيجة لذلك أثار لدى الساسة الانجليز تساؤلات عدة بالنسبة لزيادة حجمه بالنسبة لحجم جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، هذا فى الوقت الذى سعى فيه الزعيم سعد زغلول ـ طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية ـ لنشر المبادىء الوطنية فى صفوف الجيش المصرى وتعبئته ضد الاحتلال ٠ ولاننسى أيضا أنه فى غضون ذلك الوقت ، بدأت محاولات مصرية مستميتة لزيادة الجيش المصرى من ناحية الأعداد ، وتطوير هذا الجيش وناحية التسليح ، وكذلك العمل على « تمصير » قيادته ٠ وكان هدف هذه المحاولات المصرية ـ طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية ـ هو أن يصبح الجيش المصرى قويا بدرجة كافية حتى يمكنه انهـاء الاحتـلال البريطانى نفسه ، أو على الأقل ليكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين ٠

والواقع أن مجلس الوزراء المصرى ومجلس النواب والصحافة ، وأكاد أقول أن الأمة المصرية كلها قد قر قرارها فى هذه الفترة على اقامة جيش مصرى قوى وقادر على بناء صرح الاستقلال الفعلى بعد صـدور تصريح الاستقلال الشكلى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

وفى مواجهة هذا التيار الوطنى المصرى الجارف ، شرعت بريطانيا من جانبها لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الجيش المصرى القوى باساليب سياسية مراوغة ٠

وقد خصصنا الفصل الثالث من هذه الدراسة للكلام عن طبيعة جيش الاحتلال وخصوصا بعد صدور تصريح الاستقلال ، كما عقدنا مقارنة بين الجيش المصرى وبين جيش الاحتلال من ناحية العدد والعتاد ٠

أما الفصل الرابع فيتحدث عن المحاولات المصرية الوطنية لتمصير قيادة الجيش والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش عددا وعدة ، والمحاولات البريطانية « لنجلزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقلصه كما وتسليحا ٠٠٠ وبين هاتين المحاولتين تطور الأمر الى ما سمى بأزمة الجيش المصرى فى عام ١٩٢٧ والتى انتهت بارجاء اقامة الجيش المصرى القوى فترة من الزمن٠

وتجدر الاشارة الى اننا لم نسر فى هذا الكتاب على منهج التسلسل الزمنى بصفة مستمرة ، فقد فضلنا ـ وخصوصا فى الفصل الثالث ـ أن نسير على طريقة الوحدات أى تجميع ما يخص طبيعة جيش الاحتلال فى فصل قائم بذاته ، مع مقارنته بالجيش المصرى فى تلك الفترة من ناحية الأعداد والتسليح ٠

وتجدر الاشارة أيضا الى اننى ترددت كثيرا فى كتابة الفصل التمهيدى ـ رغم أنه ليس داخلا فى صلب الدراسة ـ لأن الكتاب متخصص جدا بالنسبة لتاريخ مصر الحديث ، وينبغى لذلك أن نوجز فى هذا التمهيد مادام الكتاب متخصصا ويقراه الباحثون الذين يعرفون جيدا تفصيلا تاريخ مصر الحديث ٠ الا اننى رأيت أيضا أن كتابا عن الجيش المصرى قد يثير بعض المثقفين غير

المتخصصين فى التاريخ الحديث ··· وهكذا ينبغى أيضا ــ من وجهة النظر هذه ــ أن نجعل التمهيد مسهبا الى حد ما ، حتى يتفهم القارىء المثقف غير المتخصص فصول الكتاب · وبعد لأى وتفكير ، بين الايجاز والاطناب فى التمهيد ، رأيت أن أبتغى بين ذلك سبيلا ··· فبالنسبة للفصل التمهدى أرجوك أيها القارىء المتخصص عفوا للاطناب ، كما أرجوك أيها القارىء المثقف غير المتخصص عفوا للايجاز ·

وتجدر الاشارة الى أننى رأيت أن أرصع الكتاب ببعض من أصـول الوثائق البريطانية التى أعتمدت عليها للاسـتنارة بها والتعرف عليهـا والاستفادة بها وذلك على شكل ملاحق منفصلة أشرت اليها فى حواشى الفصول ·

والله ولي التوفيق

مصر الجديدة

٢٩ يوليو ١٩٧٩

دكتور جـاد طه



اختلف المؤرخون بالنسبة لتقييمهم لوالى مصر محمد على ، فمنهم من تمسك بأن هذا الوالى الطموح هو مؤسس مصر الحديثة ، وانه هو الذى فجر طاقاتها وأسس عظمتها ، وانه فى كل ذلك لم يكن يسعى لمجد شخصى ، بقدر ما كان يهمه بناء الدولة الحديثة فى مصر ٠

وهناك فريق آخر من المؤرخين يرى ان هذا الوالى هو مجرد حاكم انتهازى ، وانه وان كان قد اقام مصر الحديثة فعلا ، فانه لم يسع من وراء ذلك الا اقامة مجد شخصى له ، وان مجهوداته فى كل المجالات كانت وسائله فى تحقيق هذا المجد الشخصى ٠ وعلى اية حال ، ليس هذا موضوع دراستنا هذه ، ولكننا نستطيع فقط أن نقول ونحن مطمئنين انه لم يكن يوجد منذ مطلع العصور الحديثة فى مصر ما يمكن أن نسميه بالجيش المصرى الا فى عصر محمد على ٠

والواقع إن الآمال العريضة التى كان يعلقها والى مصر الطموح على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، وعلى توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التى تألفت منها امبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشيء قوة كبيرة أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والسودان والجزيرة العربية

وكريت والشام وغيرها • وبات على الوالى الطموح أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومى مع ما للأفراد من مصالح خاصة أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار •

الا أن وجود هذا الجيش المصرى الكبير لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار فى هذه (الامبراطورية) المصرية الواسعة ، بل كان من الأهمية بمكان تنظيم هذا الجيش تنظيما حديثا يمكن الوالى من التغلب على أعدائه •

الا أن تأليف « النظام الجديد » للجيش لم يكن بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا فى طريقه صعوبات جمة •• منها صعوبة الحصول على المدربين المخلصين ، وفشله فى تجنيد غير المصريين ، ثم صعوبة تجنيد المصريين أنفسهم •

والواقع أن الطبقة الارستقراطية التركية كان لها دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب بالنسبة لتجنيد المصريين ، لأن أفراد هذه الطبقة حاولوا منع هذه المحاولة ، لأن الجندية فى عرفهم مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول الفلاحين • هذا بالاضافة الى خوف هذه الطبقة من أن تشد الجندية من أزر الفلاحين ويثورون بعد فترة على الأوضاع القائمة والتى كانت فى صالح الطبقة التركية الارستقراطية •

ولكن الباشا رأى أن يمضى فى طريقه غير عابىء بتلك الطبقة ، وأقبل على تجنيد المصريين بعزيمة صادقة ، ونجحت التجربة نجاحا لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياة الجندية ، وأصبحوا يرون أنه من دواعى فخرهم أن يكونوا من جند محمد على (١) •

ويكفى فى هذا المضمار أن نقول أن عدد افراد الجيش المصرى ارتفع فى عصر الوالى العظيم من ٠٠٠ر٢٤ فى عام ١٨٢٤ الى ٠٠٠ر٤١ فى العام التالى ، ثم الى ٠٠٠ر٨٠ فى عام ١٨٣٣ والى ٠٠٠ر١٥٠ فى عام ١٨٣٩ ٠٠٠ مع التذكر بأن عدد سكان مصر كان نحو المليونين فى تلك الفترة ٠

وقد سار هذا الجيش المصرى سيرا حثيثا فى طريق المجد والشهرة ، ذلك الجيش الذى شق طريقه فى الجزيرة العربية كلها ، وفى الشام والسودان وغيرها ٠٠٠ فى افريقيا وآسيا واوربا ، وأبلى بلاء حسنا فى جميع المعارك التى اشترك فيها ٠

صحيح أن عدد الجيش قد انقص عقب تسوية لندن ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين افضل قواده حكاما على المديريات (المحافظات) بينما عكف الباقون على زراعة الأراضى الواسعة التى تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكرى لم يلبث أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف القائد العظيم ابراهيم باشا العناية بتدريب الجند واقرار النظام فى صفوف الجيش واقامة التحصينات على السواحل المصرية (٢) ٠

الا انه فى الفترة التى تلت عصر محمد على ، خبت تلك الشعلة التى اضاءها الوالى الطموح فى كل المجالات ، الى أن بدأ الجيش المصرى يسيطر على مسرح الأحداث فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وأوائل الثمانينات ٠ فقد تميزت الفترة السابقة للثورة العرابية بسيطرة الأتراك والشراكسة على الجيش المصرى ، بل أن رياض باشا رئيس الوزراء

فى الفترة السابقة على الثورة ، كان لا يميل إلى ترقية الضباط المصريين ليفسح المجال لأصدقائه من الأتراك والشراكسة للترقى الى أعلى المناصب (٣) ٠

ويصف الزعيم احمد عرابى هذه الحالة فى مذكراته « ٠٠٠ لقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ، ومكثت برتبة القائمقام مدة تسع عشرة سنة أنظر الى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهد سعيد واسماعيل وهم يترقون دونى ، فترقى بعضهم الى رتبة اميرلاى وبعضهم الى رتبة أمير اللواء وبعضهم الى رتبة الفريق ، لا بعلم علموه من دونى ، ولا بفهم خارق للعادة ولا بشجاعة ابرزوها فى ميـادين القتال ، ولكن لكونهم من مماليك او ابنـاء مماليك العـائلة الخديوية » (٤) ٠

وفى غضون هذه الفترة ــ وكما هـو معلوم ــ سـاءت احوال مصر الاقتصادية ، واضطر الخديو اسماعيل الى قبول اشتراك وزير انجليزى للمالية وآخر فرنسى فى الاشغال فى الوزارة المصرية ، ورأس هذه الوزارة نوبار باشا ، وهو ارمنى متمصر عرف بولائه للأجانب والسير فى ركابهم ٠

وكان من جملة التدابير التى قامت بها وزارة نوبار ازاء الجيش تسريح عدد كبير من الجنود ، واحالة ٢٥٠٠ ضابط دفعة واحدة الى الاستيداع ٠

وقد أدى ذلك الى حركة عسكرية ضد السلطة القائمة ، ففى ١٨ فبراير ١٨٧٩ عقـد نحو ٦٠٠ ضابط اجتماعا فى ثكنات العباسية ، وخرجوا فى مظاهرة ضخمة انضم اليها طلبة المدرسة الحربية ونحو الفى جندى ، وساروا فى شوارع القاهرة بهذا الموكب قاصدين وزارة المالية ، وفى الطريق قاموا بالقبض على نوبـار رئيس الوزراء ، وكذلك على وزير الماليـة البريطانى

واتجهوا الى وزارة الخارجية وسجنوا رئيس الوزراء والوزير البريطانى فى احـدى غرفها ٠

وقد قدمت وزارة نوبار فى ١٠ مارس ١٨٧٩ استقالتها بعد الاهانة التى لحقت بهـا ، وعهـد الخديو الى نجله محمـد توفيق تاليف الوزارة الجديدة (٥) ٠

ويمكن أن نعتبر أن مظاهرة ١٨ فبراير ١٩٧٩ هى أول حركة للجيش المصرى ضد الأسرة الحاكمة (٦) . وعلى اية حال ، أصدر السلطان فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ مرسوما بخلع اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه ٠ (٧).

وبعد خلع اسماعيل ، أصرت (لجنة التصفية) على صدور مرسوم خديوى بخفض عدد الجيش ، وترتب على ذلك تسريح ١٣٠٠ ضابط ، بحيث لم يبق فى الخدمـة سوى نحو ٥٠٠ ضــابط ، أما المسرحون فقد أصبحوا يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها ، هذا بالاضافة الى أن وزير الحربية عثمان رفقى الشركسى الأصل أصدر أمرا عسكريا بقفل باب الترفيه فى وجه الضباط المصريين (٨) ٠

وفى وسط هذه المظالم ، وجد الضباط فى أحمد عرابى الشخصية التى يمكنها أن تتزعمهم ، وأن تتصدى لمحاولات « تذويب » الجيش المصرى ٠ وانتهى الأمر ــ كما هو معلوم ــ بقيام الثورة العرابية فى سبتمبر ١٨٨١ ، وتراجع الخديو عن موقفه ، وموافقته على مطالب الجيش والأمة (٩) ٠

الا ان بريطانيا رأت فى الصراع بين الخديوى والثورة العرابية فرصة للتدخل والسيطرة على مصر ، فبدأت منذ ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ تخطط لتنفيذ

هذه العملية (١٠) ، وفى يوم ١٠ يوليو ارسلت بريطانيا انذارا نهائيا الى مصر بتسليم الطوابى المقامة على بوغاز الاسكندرية الجنوبى والا فانه سيتم ضربها بعد أربع وعشرين ساعة . وفى صبيحة ١١ يوليو ، عندما لم تستجب مصر للانذار البريطانى بدأ ضرب الاسكندرية (١١) . وثارت الحرب بين بريطانيا ومصر ، والتجأ الخديو الى الاسكندرية وانضم الى الانجليز ، ثم صدر « أمر الخديو الى رئيس مخبز اسكندرية بارسال الخبز الى عساكر الانجليز ومنعه عن العساكر المصرية » (١٢) .

أما الأمة المصرية فقد جادت « على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والدواب والفاكهة والخضروات ، وذلك فضلا عما مدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يملكه ، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته » (١٣) .

ولكن الحرب لم تكن متكافئة ... فالدولة المصرية منقسمة على نفسها، والقيادة والتسلح البريطانى المتطور لايمكن مقارنتهما بالتسلح والقيادة المصرية حينذاك ، وعلى أية حال دخلت القوات الانجليزية القاهرة بعد عدة معارك ، وبارك الخديو توفيق عرضا عسكريا لهذه القوات أقيم فى ميدان عابدين فى ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ ، وعلى هذا النحو بدأ الاحتلال البريطانى لمصر .

وبطبيعة الحال عمدت سلطات الاحتلال بادىء ذى بدء الى تمزيق الجيش المصرى ، ولا يمكن الأخذ بكلمات عرابى نفسه بأن هذا الجيش كان قبل الاحتلال قد بلغ نحو ٧٢٫٠٠٠ جندى (١٤) وانه يمكن أن يكون قد بلغ ما بين ١٣٫٠٠٠ جندى طبقا لرواية بلنت Blunt (١٥) ، و ١٩٫٠٠٠ جندى جندى طبقا لما ذكره« جون نينيه » .

وعلى أية حال ، فان الخديو توفيق أصدر مرسوما فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بتسريح الجيش ، وحوكم القادة العرابيون بتهمة عصيان الخديو ، وحكم على عرابى وستة من رفاقه بالاعدام ، مع صدور الأمر الخديوى بابدال الاعدام بالنفى المؤبد · كما أصدر الخديو أمرا آخر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة ممتلكات الزعماء السبعة وتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين عليها (١٦) ·

وفى ١٦ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو أمرا عاليا بتعيين الفريق السير افلين وود سردارا للجيش المصرى ورئيسا لاركان حربه مع منحه رتبة الفريق (١٧) ، ولكن هذا الجيش المصري الجديد الذى شرعت بريطانيا فى تكوينه لم يكن سوى قوة بوليسية للمشاركة فى الحفاظ على الأمن عند حدوث أى اضطرابات فى مصر · ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البدل النقدى للاعفاء من التجنيد ، وأدى هذا النظام الى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفا تختص به الطبقات الفقيرة التى لايستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى · وهذا النظام خرج بالجندية فى عهد الاحتلال من معناها السامى فى أنها فرض وواجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده الى اعتبارها عبئا يقع على كاهل الفقراء (١٨) ·

على أن بريطانيا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر سمحت ببعض التدعيم للجيش المصرى سواء من ناحية زيادة عدد الأفراد أو التسليح ··· وكان هذا الموقف نابعا أساسا من المخطط البريطانى الهادف الى اقحام الجيش المصرى فى عملية استعادة السودان · فى تلك الأثناء حدثت بعض التطورات التى أرغمت الحكومة البريطانية على الاسراع فى عملياتها ، والتقدم الى الخرطوم قبل أن يتم استعدادها لهذا الغزو (١٩) ، وليس من شك فى أن أولى هذه العوامل انما يرجع الى أن بريطانيا بعد أن كانت تنظر

الى احتلالها لمصر على انه اجراء مؤقت لم تجد غضاضة من التلميح بعد ذلك بأنه أمر قد يطول به الزمن (٢٠) ٠

ولما كان السودان هو مفتاح مصر من الجنوب ، فلابد من الاطمئنان على الحدود الجنوبية لمصر (٢١) ، اذ أن أى دولة قوية معارضة لانجلترا تستطيع السيطرة على السودان يمكنها تهديد سلامة مصر وأمنها بسيطرتها على مياه النيل (٢٢) ٠

وكان الرأى العام البريطانى شديد الرغبة فى وجوب التقدم الى أعالى النيل على أساس أن استعادة السودان تعد انتقاما للطريقة التى قتل بها جوردون (٢٣) الذى كانت الحكومة المصرية قد كلفته باجلاء قواتها من الخرطوم أثناء ثورة المهدى ٠ (٢٤) ولم يكن فى وسع أحد أن يغفل أن مصر قد اضطرت فى عهد الاحتلال البريطانى لها الى أن تفقد املاكها (٢٥) ، حتى أن لورد سالسبورى صرح فى شهر يونيو ١٨٩٨ فى مجلس اللوردات « بأننا لن نكون قد أعدنا الى مصر مكانتها التى تسلمناها بها ، ولن نكون قد وضعناها فى المركز الآمن الذى تستحق أن تكون فيه حتى يرفرف العلم المصرى على الخرطوم » (٢٦)

وواضح أن سالسبورى لم يكن يبغى سوى مد النفوذ البريطانى من مصر الى السودان ، اذ لا يعقل أن تتمتع مصر بالسيطرة على السودان وهى لاتتمتع بالسيطرة على اراضيها نفسها ٠ وقد انتهزت بريطانيا فرصة الحاح الايطاليين عليها فى وجوب مساعدتهم بعد هزيمتهم الماحقة على يد الأحباش فى عدوة سنة ١٨٩٦ (٢٧) ، لأن هذه الهزيمة أدت الى تهديد السودانيين للمستعمرة الايطالية فى ارتريا (٢٨) ، كما انها كانت مهددة أيضا بهجوم من امبراطور اثيوبيا المنتصر بقواته الضخمة (٢٩) ، وبذا أصبح موقف الايطاليين فى

كسلا فى شرقى السودان موقفا انتحاريا (٣٠) استندت بريطانيا الى هذا الالحاح الايطالى وقررت استرجاع السودان فى ١٢ مارس ١٨٩٦ دون أن تستشير معتمدها فى مصر اللورد كرومر أو الخديو عباس حلمى الثانى (٣١)

أما كرومر فقد فوجىء بهذا القرار ، وطلب من سالسبورى أن يجعل كتشنر قائدا للحملة (٣٢) ، وكرومر نفسه هو الذى كان قد رشح كتشنر لسردارية الجيش المصرى منذ سنة ١٨٩٢ خلفا للسير جرنفل (٣٣) وكان من المعروف أن تكوين جيش مصرى بقيادات بريطانية سوف يكون كافيا لهزيمة الدراويش (٣٤) · وهكذا أوكلت القيادة العامة لعمليات الحربية لكتشنر ، وكانت لكرومر بعض السلطة الاسمية ، أما حكومة الخديو فكانت الشريك النائم فى هذه العملية (٣٥) ·

على أية حال ، فقد تم استرداد السودان على أيدى الحملة المصرية ذات القيادات البريطانية ، وهكذا انتهت الظروف التى أوجبت تدعيم الجيش المصرى ، وفى الوقت نفسه تنتعش الحركة الوطنية فى مصر ويشتد العداء للاحتلال بين أفراد الشعب ، وكان من الطبيعى أن تخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح الوطنية الى الجيش ، وكان هذا من أسباب ابقاء الجيش المصرى بأسره تقريبا فى السودان بعد استرداده · لأن هذا الجيش كان قد استرد ثقته بنفسه وأصبح قوة مقاتله لها شأنها ، ووصل عدده الى نحو ٢٥ر٠٠٠ مقاتل (٣٦) وان كانت السلطات البريطانية عمدت الى وضع اجراءات وقائية خوفا من هذا الجيش ، كسحب بعض قطع الأسلحة المتطورة منه ، وانقاص عدد الوحدات المصرية البحتة فى الجيش وزيادة الوحدات السودانية ، وتشتيت الجيش المصرى فى أنحاء السودان ، بينما كانت الحامية البريطانيــة متمركزة فى الخرطوم ، وكذلك اســتخدام الجيش المصرى فى تعمير السودان وابعاده عن الأعمال العسكرية البحته (٣٧) ·

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، ظلت الأحوال فى مصر هادئة باعتبارها بعيدة عن مسرح هذه الحرب ، الا انه فى ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ ، اصدرت الحكومة المصرية قرارا ـ تحت الضغط البريطانى ـ بمنع التعامل فى الأمور المالية والاقتصادية مع الدول المعادية للحكومة البريطانية ، وحث القرار المصريين على تقديم كل عون ممكن لبريطانيا فى هذه الحرب (٣٨) ٠

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتاجيل جلسات الجمعية التشريعية الى أجل غير مسمى (٣٩) ، وفى ٢ نوفمبر أعلن السيرجون مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر الاحكام العرفية (٤٠) ، كما اعلنت بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ٠ وهكذا أصبحت مصر قاعدة للعمليات الحربية فى البحر المتوسط ، وخضعت لأوضار حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل ٠

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار بريطانيا وحلفائها فيها ، شعر المصريون بقرب الخلاص وانتهاء كابوس الاحتلال ، وحاول سعد زغلول السفر الى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية ، وانتهى الأمر بنفيه وثلاثة من صحبه الى جزيرة مالطة ٠ وادت هذه العملية الى انفجار ثورة ١٩١٩ التى اشتركت فيها كل طوائف الأمة المصرية ٠ وانتهى الأمر بالافراج عن سعد زغلول ، ومحاولته الحصول مكاسب لبلده عن طريق التدخل فى مؤتمر الصلح ، لكنه لم ينجح فى هذا السبيل لأن العلاقات بين الدول تحكمها المصالح أولا ٠

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ اعتقل سعد زغلول وبعض صحبه ونفوا الى عدن ومنها الى سيشل ، وبقيت البلاد بدون وزارة قرابة شهرين حتى وافق

عبد الخالق ثروت على قبول الوزارة بشرط أن تعترف بريطانيا بمصر كدولة مستقلة (٤١) ، وانشاء برلمان ، وأن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون ، ورفع الاحكام العرفية ، والدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لحل مسألة السودان .

وهكذا صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وضع نهاية رسمية للحماية وجعل من مصر دولة مستقلة مع تحفظات أربعة سلبت جوهر هذا الاستقلال ، لأن بريطانيا احتفظت بتولى هذه الأمور بصورة مطلقة وهى : ـ

أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

ب) الدفاع عن مصر ضد أى عدوان أجنبى أو التدخل المباشر وغير المباشر .

ج) حماية المصالح الاجنبية حماية الاقليات .

د) السودان .

وعلى كل حال فان قيام حكومة دستورية فى مصر ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب ، لم يلبث أن أدى الى النتيجة المنطقية ، وهى محاولة تحقيق جوهر الاستقلال بعد الحصول على المظهر ، وهكذا بدأت الصيحات فى البرلمان من أجل تدعيم الجيش وتخليصه من الوصاية الانجليزية ، بل ان رئيس الوزراء الزعيم سعد زغلول أعلن رسميا بأن « وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » .

ولكن مقتل سردار الجيش المصرى السير لى ستاك على يد جماعة سرية

مصرية دبرت لاغتياله منح بريطانيا فرصـــة كبرى للتصدى لهذا الاتجـاه المصرى الوطنى لتمصير قيادة الجيش المصرى وتدعيم هـذا الجيش كمـا وتسليحا ، ولم تتوان بريطانيا فى انتهاز هذه الفرصة واستغلالها لمصلحتها استغلالا كاملا ، ويوضح الفصل الأول من هذه الدراسة تفاصيل هذه القصة٠

حواشي التمهيد

١ ــ د٠ محمد فؤاد شكرى ــ بناء دولة مصر محمد على ص ١٤٨ ــ ١٤٩ ٠

٢ ــ المصدر السابق ص ١٨١ .

٣ ــ Newman — Great Britain In Egypt p. 53

٤ ــ أحمد عرابى ــ مذكرات أحمد عرابى جـ١ ص ٤٥ ٠

٥ ــ أمين سعيد ــ سلسلة كتب فى تاريخ مصر السياسى (١٢) ص ٤٤ ــ ٤٥

٦ ــ د٠ محمد فؤاد شكرى ــ مصر والسودان ص١٦٧ ٠

٧ ــ أمين سعيد ــ المصدر السابق ص٩٧ ٠

٨ ــ د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ــ مصر والمسألة المصرية ص١٣٥ ٠

٩ ــ لمزيد من التفصيلات انظر ٠ د٠ جاد طه ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق ص٥٩ ــ ٩٥ ٠

١٠ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ أحمد عرابى ص١٣١ ٠

١١ ــ د٠ محمد فؤاد شكرى ــ مصر والسودان ص٢٦٥ ٠

١٢ ــ أحمد عرابى ــ مذكرات جـ١ ص١٨٩ ٠

١٣ ــ المصدر السابق ص١٦٥ ٠

١٤ ــ أحمد عرابى ــ جـ٢ ص٣١٤ ٠

١٥ ــ د٠ عبد العظيم رمضان ــ الجيش المصرى فى السياسة ص٤١ ــ ٤٢ ٠

١٦ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ أحمد عرابى ص٢٠١ ــ ٢٠٢ ٠

١٧ ــ الوقائع المصرية ٠ع ١٥٤٣ ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ ٠

١٨ ــ د٠ جاد طه ثورة ٢٣ يوليو ص٩٢ ٠

١٩ ــ Philip Magnus — Kitchener, a portrait of an imperialist p. 81

٢٠ ــ د٠ محمد فؤاد شكرى ــ مصر والسودان ص٤٧٧ ٠

٢١ ــ Philip Magnus op. cit., p: 81.

٢٢ ــ H. Alford — The Egyptian Sudan p. 40.

٢٣ ــ Holt — The Moldist State p. 205.

٢٤ ــ G Padmore — Britain's Third Empire, p. 246.

٢٥ ــ د٠ محمد فؤاد شكرى ــ مصر والسودان ص٤٨٥ ٠

٢٦ ــ William Langer — The Diplomacy of Imperialism p. 537.

٢٧ ــ H. Alford, op. cit., p. 41

٢٨ — lip Magnus — op. cit., p. 90

٢٩ — javic Gaston — L'Etat, Mahdiste Du Sudan p. 275

٣٠ — lip Magnus — op. cit., p. 90.

٣١ — د٠ محمد فؤاد شكرى ـ مصر والسودان ص٥٠١ ٠

٣٢ — lip Magnus — op. cit., p. 90.

٣٣ — cit., p. 80.

٣٤ — A.L. Fisher — History of Europe p. 1072.

٣٥ — lt — op. cit., p. 211.

٣٦ ـ د٠ عبد العظيم رمضان ـ المصدر السابق ص٧٢ ـ ٧٣ ٠

٣٧ ـ المصدر السابق ص٧٧ ـ ٧٨ ٠

٣٨ ـ د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ـ المصدر السابق ص٩٠ ٠

٣٩ ـ الوقائع المصرية ـ عدد غير اعتيادى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ٠

٤٠ ـ د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ـ المصدر السابق ص٩٠ ـ ٩١ ٠

٤١ — n Marlowe — Anglo-Egyptian Relations (1800-1953) p. 224.

الفصل الأول

إخلاء الجيش المصرى للسودان

مقتل السير لى ستاك :

كونت جماعة من الشباب المتحمس جمعية سرية أطلقت عليها اسم جمعية الفدائيين ، ورأت ان استقلال مصر لا يمكن تحقيقه الا بالاعمال العنيفة والاغتيالات السياسية . وبدأت هذه الجمعية أعمالها بقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١) الذى توفى فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ متأثرا بجراحه الناتجة عن اطلاق الرصاص عليه .

واحس سعد زغلول رئيس الوزراء حينذاك ، بخطورة الموقف فأعلن عن أسفه وأسف حكومته لما حدث ، وفعل الملك فؤاد نفس الشىء (٢) .

وقد رأت بريطانيا أن تستغل هذه الحادثة لتنفيذ أدوارها المرسومة فى وادى النيل .. فرأت ان تتخلص من الوجود المصرى فى السودان على أساس أن هذا الوجود هو الذى سبب المتاعب للبريطانيين فى السودان فى ذلك الوقت ، فمنذ ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم عام السودان الى المندوب السامى فى مصر يخبره بعرامة الدعاية المصرية فى السودان ضد الانجليز حتى أن العناصر الوطنية السودانية نفسها أصبحت تنادى بأن مصر والسودان وطن واحد ..

وكان على رأس الحركة الوطنية السودانية بعض العسكريين السودانيين كالملازم أول على عبد اللطيف الذى أسس جمعية اللواء الأبيض فى بداية سنة ١٩٢٤ فى الخرطوم والتى كانت ترمى الى الاشتراك

السودانيين فى كفاح وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى كما كان من زعماء هذه الحركة ايضا اليوزباشى محمد صالح جبريل والملازم أول على زين العابدين وضباط اخرون ٠

وقد استثار الحاكم العام الانجليزى للسودان الحركة الوطنية السودانية عندما استكتب بعض الشخصيات السودانية عرائض التأييد للحكم الانجليزى ، وادى هذا الاستفزاز من جانب الحاكم العام الى قيام جمعية اللواء الابيض بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وبور سودان وغيرها ٠ وقد واجهت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وقدم زعيم الجمعية على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط المصريين بتهمة التحريض على المظاهرات ٠ (٣)

وفى يوم ٢٩ يوليو تجمع عدد من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى حالة هياج شديد لعدة أسباب منها القبض على الملازم أول على زين العابدين وسجنه فى السجن المدنى ، وفى هذا ما فيه من مخالفة للقوانين العسكرية التى تحتم وضع الضابط المتهم بأى جناية تحت الايقاف فى وحدة عسكرية تحت حراسة ضابط أقدم منه فى الرتبة ، وذلك حفظا للشرف العسكرى ٠

ومن الاسباب التى أدت الى هياج الضباط ايضا منع الهتاف بحياة ملك مصر ، رغم ان العلمين المصرى والانجليزى كانا يرفرفان فوق مبانى الحكومة السودانية ، مما أرهص الى النية البريطانية المبيتة للانفراد بحكم السودان ، وهو ما كان يأباه الضباط المصريون والسودانيون ٠ كذلك أثار أحد القضاة البريطانيين مشاعر الضباط عندما عرض بالملك فؤاد عند نطقه بأحد الاحكام ٠ لكل ذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات لدى

نائب السردار فى الخرطوم اللواء هدلستون باشا ، واجتمعوا لهذا الغرض فى ليلة ٣٠ يوليو ١٩٢٤ ووقعوا جميعا على هذا الاحتجاج ما عدا القائمقام محمد بك يحيى قائد الكتيبة الرابعة مشاه (٤ جى اورطة) الذى امتنع عن التوقيع · وقدم هذا الاحتجـاج القائمقام احمد بك رفعت قائد المدفعية فى الخرطوم بحرى ـ والذى سيبرز على المسرح فى السودان كمتزعم للمقاومة المصرية ضـد اخـلاء السـودان بعد ذلك ببضـعة شـهور ـ ، وقد نص هذا الاحتجاج الموقع من الضباط على أنه قد تكرر حصول حوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية أدت الى اهانة الجيش · وعلاوة على ذلك قد حصل أخيرا فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجامع حيث عرض القاضى الانجليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم ·

وبما أن الجيش لا يرضى بهذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بمليكه الذى أدى لجلالته قسـما بأن يكون مخلصا له حاميـا لعرشـه تـود أن تتخـذ اجراءات عادلة نحو ايقاف تكرار مثل هذه الاهانات (٤) · ·

لم يتفهم الانجليز عرامة هذه الحركة ، فتركوها تشتد وتمتد ·· ففى ٩ اغسطس انفجر الموقف فى السودان حين تظاهر طلبة المدرسـة الحربية بالخرطوم فى شوارع المدينة باسلحتهم وهم يرفعون العلم المصرى ويهتفون بحياة ملك مصر وبسقوط الاستعمار ·· الا أن الانجليز امكنهم الاسـتيلاء على الذخائر الموجودة فى مخازن المدرسـة فى غيبة طلابها ، وانتهى الامر بانهيار المقاومة ودخول الطلاب السجن العمومى فى كوبر ·

وفى نفس اليوم الذى تظاهر فيه طلبة المدرسة الحربية ، حدثت ثورة خطيرة أخرى فى كتيبـة السـكة الحديدية المصـرية بالعطبرة ، مما ادى بالانجليز الى ارسـال قوة بريطـانية امكنهـا قمـع هذه الحـركة ، الا إنه

الاضطرابات تجددت فى اليوم التالى وبشكل أعنف ، مما أدى بالجنود الانجليز الى اطلاق النار على المتظاهرين ، ونتج عن ذلك مقتل اربعة واصابة أحد عشر شخصا باصابات بالغة . (٥) ولم تلبث الاضطرابات ان عمت أم درمان وملكال وغيرها ، مما أدى بالساسة البريطانيين الى الاقتناع بوجوب طرد المصريين من السودان والانفراد بحكمه ، بعد ان تأكد لهم ذلك التلاحم المصرى السودانى ضد الاستعمار البريطانى فى وادى النيل .

وهكذا يمكن ان نقول ان حادثة مقتل السردار لم تكن هى السبب الاساسى لتقديم ذلك الانذار المشهور الى الحكومة المصرية وانما هى قد منحت الظروف المناسبة لتقديم هذا الانذار . (٦)

المطالبة باخلاء السودان :

فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ اتجه المندوب السامى اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية الى دار رئاسة الوزراء ، وسلم سعد زغلول نسخة من الانذار . (٧) وقد جاء فى المذكرة الاولى منه طلبات محددة هى :-

١ - ان تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ - ان تتابع بأعظم نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين أشد العقوبات .

٣ - ان تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - ان تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه الى الحكومة البريطانية .

٥ ــ ان تصدر خلال ٢٤ ساعة الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان ·

٦ ــ ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكمة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ الف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة ·

٧ ــ إن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية ·

وجاء فى المذكرة الثانية التى قدمت فى نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباعادة النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية

وقد أجاب سعد زغلول على مذكرتى المندوب السامى فى نفس اليوم بمذكرة وافقت فيها الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، ولكنها لم توافق على باقى المطالب ، فأجاب المندوب السامى على ذلك فى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) بمذكرة جديدة أبدى فيها تمسكه بكافة المطالب ، وأنه قد أرسل التعليمات الى حكومة السودان لاخراج القوات المصرية من السودان ، ومنحها حرية زيادة الاراضى المروية فى الجزيرة · (٨)

وفى اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) أجابت الحكومة المصرية باحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وارفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة · وكان سعد زغلول قد قدم طلبا باستعفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، ثم عاد الخناق بقبولها فى اليوم التالى لمقابلة الملك (٩)

ولكن ما هو صدى هذه المسألة على السودان ؟ وما هو رد الفعل المصرى والسودانى تجاه المد الاستعمارى البريطانى الذى اخذ فى الانفراد بالسيطرة على السودان واحتواء حركته الوطنية الوليدة ؟

لقد وصلت التعليمات بالفعل الى الخرطوم بأجلاء القوات المصرية من السودان مساء يوم ٢٣ نوفمبر ، فعقد على الفور اجتماع فى «مكتب الحربية» لوضع خطة الاخلاء ، واثناء ذلك وصلت برقية من المندوب السامى بالسماح بجلاء القوات المصرية بسلاحها ولكن بدون ذخيرتها ...(١٠)

ولكن ما هو حجم الجيش المصرى فى السودان ؟ وما هى وحدات الجيش المصرى كله حتى تكون الصورة اكثر وضوحا بالنسبة للوحدات المطلوب انسحابها من السودان ، وتاثير هذا الانسحاب على زيادة حجم الجيش المصرى فى مصر نفسها ؟

وحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان :

فى تقرير للورد اللنبى فى اغسطس ١٩٢٤ يتضح : ـ

اولا : الوحدات المصرية فى مصر : ـ

أ) ٧ كتائب مشاه توزيعها كالاتى : ـ

١ ـ ٣ كتائب فى القاهرة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع آلية .

٢ ـ ٤ كتائب فى الاقاليم قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة ومع كل فرد ١٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع آلية .

ب) البطارية الرابعة مدفعية وقوتها ٥ ضباط و ١٣٨ من رتب مختلفة .

متمركزة فى القاهرة ، وتسليحها مدفعية جبلية 6-10 Pr. B.L.

ومعها ١٤٤ دانة شرابنل لكل مدفع .

ومع البطارية الرابعة المدفعية ولحراستها السرية الثالثة حراسة مدفعية وقوتها ثلاثة ضباط و٦٤ من رتب مختلفة وهى متمركزة فى القاهرة ايضا .

ج) أورطة خيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب اخرى ، وهى متمركزة فى القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف . ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

د) الحرس الملكى فى القاهرة : —

١ ـ ٧ ضباط خيالة و ١٥٠ رتب اخرى والخيالة مسلحون بالبنادق والسيوف وكمية الذخيرة غير معروفة .

٢ ـ قوة من المشاة تتكون من ٢٢ ضابطا و ٦٠٧ من رتب اخرى ، والمشاه مسلحون بالبنادق وبتدعيم من ٢ مدفع فيكرز و ٢ مدفع هوتشكيس Hotchkiss

هـ) القوات المعاونة : —

١ ـ قسم الاشغال العسكرية ، وقوته ٦ ضباط و ٤٠ من رتب اخرى وأفراده غير مسلحين .

٢ ـ ادارة الصيانة ، وقوتها ١٢ ضابطا و ١٣١ من رتب اخرى .

٣ ـ القسم الطبى وقوته ١٣ ضابطا و ٩٩ من رتب اخرى .

٤ ـ القسم البيطرى وقوته ضابط واحد و ٩ من رتب اخرى .

٥ ـ ادارة التجنيد وقوتها ٤٤ ضابطا و ٥٨٠ من رتب اخرى .

و) مصلحة الحدود :

١ ـ مركز تدريب وسرية الجمال قوتها ٢ ضابط بريطانى ء ١٠ ضابط مصرى و ٣٦٥ سودانى و ١٠٩ مصرى من رتب اخرى ٠

٢ ـ سرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطانى و٦ ضباط مصريين ، و ٤٨ مصرى ١٧ سودانى من رتب اخرى وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاث مدافع لويس آلية و ٠٠٠ر١٢ طلقة لكل مدفع ، و ٣٠٠ طلقة بندقية لكل فرد ، و ٢٤ سيارة فورد ٠

ثانيا : الوحدات المصرية فى السودان :

أ) ٢ كتيبة مشاه قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ رتب اخرى ٠

ب) ٣ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضباط و ١٥٤ رتب اخرى وكل بطاربة مسلحة باربعة مدافع جبلية ٩٥ر٢ Q.F. ، ٧٦ شربنل ، ١٤ H.E. مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع ٠

جـ) سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضباط و ١٠٣ رتب اخرى وهى مسلحة باربعة مدافع فيكرز ٠

د) كتيبة سكك حديدية فى عطبرة ، وقوتها ٢٤ ضابطا و ١٨٠٨ رتب اخرى ٠

هـ) القوات المعاونة :

١ ـ الاشغال العسكرية وقوتها ١٦ ضابطا و ٣٨٨ رتب اخرى ٠

٢ ـ الامداد وقوتها ٢٠٠ ضابطا و ١٦٠ رتب اخرى ٠

٣ ـ القسم الطبى وقوته ٣٣ ضابطا و ١٢٤ رتب اخرى ٠

ثالثا : المجموع الكلى لوحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان : (١١).

٩ كتائب مشاه	٢٠٧	٥٥٠٨	٥٥٠٨	ـــــ	ـــــ
٤ بطارية مدفعية	٢٠	٦١٦	٦١٦	١٨	ـــــ
٢ سرية حراسة مدفعية	٨	١٦٩	ـــــ	ـــــ	٤
سرية خيالة	٦	١٤٨	١٤٨	ـــــ	ـــــ
الحـــدود	٢٢	٥٠٧	٥٠٧	ـــــ	٩
الحرس الملكى					
المشـــاه	٢٢	٦٠٧	٦٠٧	ـــــ	٤
الفرســـــان	٧	١٥٠	١٥٠	ـــــ	ـــــ
القوات المعاونة	١٤٥	١٠٢٩	ـــــ	ـــــ	ـــــ
المجمـــوع	٤٣٧	٨٧٨٤	٧٥٣٦	١٨	١٧

المقاومة المصرية ضد اخلاء السودان :

يوضح القائمقام احمد بك رفعت قائد المدفعية (الطوبجية) فى ذلك الوقت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان ، فيذكر انهم تكتموا الامر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى يمكنهم السيطرة على الموقف بهدوء وباقل خسائر ممكنة ، الا انه منذ ٢٣ نوفمبر جاءت بعض الانباء الى الضباط المصريين بالخرطوم عن ارسال انذار من الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية بمطالب قاسية . وفى مساء ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح به مواد الانذار .

ويوضح احمد بك رفعت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان .. فيذكر انهم دهنوا المصريين حتى استولوا على مفاتيح الذخيرة منهم ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وافرادها

عزل من السلاح والذخيرة ، ثم اجبروهم على الانسحاب الى مصر . وهكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان الى مصر . ولكن الامر كان مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم البحرية ، وكانت هذه الوحدات مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة (الاورطة) الثالثة مشاه . فقد استطاع جنود المدفعية (الطوبجية) المصرية ان يستولوا على الذخيرة من منفذ خاص بعد أن استحوذ الانجليز على المفاتيح الاصلية لمخزن الذخيرة « وبعد ذلك هددنا ثيروبورن بك بحصارنا بالجنود الانكليزية من جميع الجهات ونظرنا ذلك بأعيننا حيث كنا قبل الان لم نلتفت الى ذلك الحصار فاخذته الى المكتب وهو مطمئن بوجود مفتاح الجبه خانة (مخزن الذخيرة) فى جيبه بعدم تمكين الجنود من كسر باب المخزن وصرت الاطفه واصبره داخل المكتب وكان قد تم حصول الجنود على الذخيرة باكملها من المخزن دون ان يشعر احد بذلك من منفذ صغير لم يكن يعلم بمكانه ثيربورن بك ولا يدركه الناظر ابناء المخزن المذكور . وهذا المنفذ ينفذ الى محل المدافع من جهة واحدة مرتفعة ، وسرعان ما تسلحت البنادق والمدافع واصبح القشلاق خارجا وداخلا موزعا فيه جماعات من الجنود كانهم نظموا تنظيما بترتيب سابق .

وفى الحقيقة كان هذا النظام صادرا من تلقاء انفسهم وقد رأوا باعينهم امتداد الحصار حولهم بالعساكر الانجليزية والمدافع الماكينة العديدة » (١٣) ومن موقف القوة الناجم عن تسليح هذه الوحدات المصرية وحصولها على ذخيرتها – على قلتها – رفضت هذه الوحدات المصرية الانسحاب من السودان بامر صادر من حكومة السودان ، وكان هدلستون باشا نائب السردار – ونائب الحاكم العام قد اصدر امرا كتابيا الى قادة وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود فى ٢٤ نوفمبر ، وواضح ان هذا الامر صادر من نائب السردار بناء على طلب المندوب السامى بالرغم من اعتراض الحكومة المصرية . (١٤)

وفى هذه المرحلة العصيبة ، تتضح صورة من الصور المشرفة للعسكرية المصرية ... فعندما طلب نائب السردار من احمد بك رفعت تنفيذ الامر الكتابى بالانسحاب ، أجاب الأخير بأنه لما رآه « من نفسية عساكر الطوبجية لا يمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخير لى أن تحاكمونى بمجلس عسكرى أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر واكون عنه مسئولا » .

الا ان هدلستون باشا طلب من زعيم المقاومة المصرية فى السودان احمد بك رفعت عرض الأمر على الوحدات المصرية فى الخرطوم البحرية ، فقام رفعت بك بالفعل بالمرور على هذه الوحدات ، فكانت الاورطة (الكتيبة) الثالثة مشاه هى أولى التشكيلات الرافضة بتاتا لعملية تسليم ذخائرها والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج . وكان هذا هو موقف بطاريات المدفعية الثلاثة اذ قال ضباط هذه الوحدات انه « خير لنا ان ندافع حتى نموت ولا نترك السودان الا بأمر من مليكنا وحكومتنا » . وقد تم ابلاغ نائب السردار بهذا الموقف المصرى المتصلب . (١٥)

وبدأت القوات البريطانية فى تدعيم حصارها للوحدات المصرية البطلة ، وبدأت هذه الوحدات بالمقابل فى الاستعداد تحسبا لكل مفاجأة ، هذا رغم الفارق الهائل فى التسليح بين الجانبين ، وطبقا لكلمات القائمقام احمد بك رفعت فان « كل رصاصة من رصاص بنادقنا العشرين لكل بندقية تقابل اكثر من عشرين ألف طلقة عندهم بما فى ذلك الاحتياط بالطابية العامة ، أما ذخيرة المدافع فعندهم أنواع كثيرة لمدافع مختلفة ، وعلى العموم ما عندنا هو قليل جدا ، وعلى ذلك اصدرت أمرا قويا بعدم اطلاق اى طلقة الا بأمرى وحضورى شخصيا مهما كان الضرب من جانبهم شديدا وذلك حتى أقتصد فى الذخيرة للحظة الأخيرة » . (١٦)

وفى ٢٥ نوفمبر وصــل هدلســتون باشــا نائب السردار الى مواقع الدفاعات المصرية فى الخرطوم البحرية وكرر أوامره بانسحاب الوحدات المصرية ... الا ان احمد بك رفعت قائد الوحدات هناك طالب بوصول مندوب مصرى من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالته بالمطلوب ، وانه حتى مع وصول هذا المندوب ومعه أمر بانسحاب المصريين من السودان ، فان هذا الانســحاب ســيكون « بالاســلحة والذخــائر وجميع المهمــات وبالشرف العسكرى » . (١٧)

وفى نفس الوقت ارسل احمد بك رفعت برقية الى الملك فؤاد أوضح فيها ان القوات الانجليزية تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات وان الذخائر المصرية لا تكفى لمجابهة القوات البريطانية ، ورغم ذلك فان « الضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون امر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصرى أو يموتون عن آخرهم فى قشلاقاتهم » . (١٨)

ونرى ان هذه البرقية أيضا بالصيغة التى كتبت بها توضح العسكرية المصرية الأصلية ، وهى لا تحتاج فى الواقع الى أى تعليق .

وعلى اية حــال ، يصــل فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ المنــدوب المصــرى البكبــاشى أمين هيمن الذى انتقل الى مقر الوحدات المصرية الصــامدة فى السودان ، وأوضح للضباط حقيقة الموقف السياسى فى مصر ، وسلم أحمد بك رفعت خطــاب وزير الحربية القــاضى بانســحاب الوحــدات المصرية من السودان (١٩) ... وهكذا كان على الوحدات المصرية البطلة المتمركزة فى الخرطوم البحرية والتى رفضت الانسحاب من السودان الا بعد صدور قرار مصرى خالص لهم بذلك ، كان على هذه الوحدات ايضا وبمنتهى العسكرية اطاعة هذا الأمر المصرى بالانسحاب .

وقد انهى خطاب وزير الحربية الموقف كله ، فقد جمع احمد بك رفعت ضباط المدفعية والمشاه واخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب (٢٠) وقد جاء فى هذا الخطاب الموجه لضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصرى بالسودان من وزير الحربية المصرى « عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى انكم مستعدون جميعا لاراقة آخر نقطة من دمائكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن على اننا نأمركم بان تكفوا عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لاخراجكم بالقوة من الاراضى السودانية ٠ فانه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى وبما ان الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها اى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٢١) ٠ وهكذا اذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين ، (٢٢) وقامت الوحدات المصرية البطلة بالسفر من الخرطوم فى أيام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر و ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ على خمسة قطارات خاصة « خلاف البوستة » (٢٣) حيث وصلت الشلال يوم ٥ ديسمبر ، وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى ٠ (٢٤)

والواقع فان تنفيذ الإنذار البريطانى كان نصرا بريطانيا كاملا على الحركة الوطنية سواء فى مصر أو فى السودان ، ففى مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة احمد زيور باشا (٢٥) الذى لم يكن ليستطيع بماضيه السياسى غير الواضح ان يملأ الفراغ الذى احدثته غيبة شيخ الساسة المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذى فى مصر ٠

تشكيل قوة الدفاع السودانية :

شهد السودان تطورات كبرى نتيجة لتنفيذ الانذار البريطانى

فبادىء ذى بدء حدث ما يمكن ان نسميه بثورة عسكرية فى صفوف افراد الجيش المصرى من السودانيين احتجاجا على ابعاد الجيش المصرى من السودان ، ففى تالودى رفض الضباط السودانيين الانصراف من طابور أبعد عنه المصريون ، ووقعوا على تعهد بالنزول مع المصريين الى القاهرة ، الا أنه تم القاء القبض على هؤلاء الثائرين فى محطة كوستى ٠ (٢٦)

الا ان المواجهة الأخطر كانت ما وقع من الكتيبة الحادية عشرة السودانية فى الخرطوم ، والتى وصلت الى حد الصدام المسلح مع القوات البريطانية مما أدى الى مقتل عدد من الطرفين ، وذلك فى يومى ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ٠ وكان هذا الحادث هو أخطر ما واجه البريطانيين فى محاولتهم تنفيذ قرار اجلاء القوات المصرية من السودان ٠ الا انه نتيجة للفارق الكبير فى التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانية من القضاء على تلك المقاومة السودانية ، وفتت من عضد هذه المقاومة انسحاب المصريين أنفسهم من السودان بعد وصول الأمر المصرى لهم بذلك ٠ (٢٧)

ولكن ما هو الموقف العسكرى فى السودان بعد انسحاب المصريين منه؟ وما هو مصير افراد الجيش المصرى من السودانيين والذين ظلوا فى السودان بعد انسحاب الجيش المصرى نفسه ؟

لقد عمدت بريطانيا الى محاولة سد الفراغ العسكرى الناجم عن اجلاء الجيش المصرى من السودان باصدار قرار ـ اصدره الحاكم العام الجديد فى ١٧ يناير ١٩٢٥ ـ بانشاء جيش دفاع السودان الذى يدين بالولاء لحاكم عام السودان ، وتقرر ان يخدم الضباط والجنود السودانيون فى الجيش المصرى فى هذا الجيش الجديد ٠ (٢٨)

وعند اعداد الميزانية المصرية فى عام ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ قــرر مجلس الوزراء ان « تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية التالية كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ » على ان يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصرى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان · (٢٩) وتبين ان هذا الباقى هو مبلغ ٧٥٠ الف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانية الجديدة · (٣٠) وهكذا تكونت القوة العسكرية التى تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصرى من السودان والتى ظلت مصر تساهم فى نفقاتها ·

اما بالنسبة للوضعية السياسية للسودان فى هذه المرحلة ، فان تشمبرلن اوضح عن فهمه بأنه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانية مثل هونج كونج ، أى ان السلطة البريطانية فيه يجب ان تكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك « فهو ليس فى الواقع مستعمرة بريطانية ، لانه من الناحية الرسمية هو تحت السـيادة المصرية البريطانية ، وتتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسـة وعشرين عاما اعباء التأمين الضرورى لحماية السودان ، واذا كنا ولأسباب تتعلق بمصالحنا فى السودان قد أبعدنا الجيش المصرى عن السودان ، فلن هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية وأن نتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية » :

وكنتيجة لتشكيل قوة الدفاع السودانية هذه ، ثارت بعض المشـاكل القانونية ··· فان الضباط والجنود السودانيين الذين انسلخوا من وحدات الجيش المصرى التى كانت مرابطة فى السودان ثم انسحبت منه ، اصبحوا غير تابعين للقـانون العسـكرى المصرى ، وهكذا اصـبح بعض الضـباط السودانيين غير مرتبطين بتقديم الطاعة لأوامر الضباط البريطانيين

ورفعت المسألة الى مجلس الحرب فى لندن لاعطاء القرار • وقد اوضح المجلس انه « طالما ان القائد العام لقوة الدفاع السودانية هو من الضباط العاملين ، فان الضباط العاملين التابعين له هم خاضعون للقانون العسكرى القسم ١٧٥ ، وانهم لذلك يمارسون الضبط والربط على الأفراد البريطانيين الآخرين » (٣١). واضاف مجلس الحرب البريطانى انه بالنسبة للصعوبة الناتجة من ان بعض الضباط السودانيين فى قوة الدفاع السودانية هم ليسوا ملزمين باطاعة اوامر الضباط البريطانيين « فاننا سوف نجبرهم على الطاعة بأن نلحق لهذا الغرض بندا فى القانون العسكرى الجديد الخاص بقوة الدفاع السودانية » • (٣٢).

ولكن لم تكن بريطانيا لتكتفى بقوة الدفاع السودانية فقط فى السودان؛ فلابد من الابقاء على قوة بريطانية خالصة هناك على غرار جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وان كانت أقل حجما وتسليحا ، وذلك حتى يمكن لهذه القوة البريطانية الخالصة ان تقوم بالردع المطلوب لأى حركة أو انتفاضة وطنية فى السودان • وبعد عدة دراسات رأى اللورد كافان Cavan فى بداية عام ١٩٢٦ انه يكفى تخصيص كتيبة بريطانية خالصة فى السودان لأنه « عند مواجهة أى اضطراب فى السودان فانه يمكن ارسال امدادات فورية من مصر •• الا ان الجنرال هدلستون ابرز قلقه بالنسبة لتأثير انسحاب الجيش المصرى ، وانه من الأفضل تخصيص كتيبتين أو كتيبة ونصف على الأقل حتى خريف ١٩٢٦ وان النصف الباقى من الكتيبة الثانية « اما أن يعود من مصر الى السودان ، اذا ما حتمت الظروف ذلك ، أو أن نصف الكتيبة الباقى فى السودان يتجه الى القاهرة اذا ما سمحت الظروف بذلك ايضا » وبمعنى اخر فان جناحى الكتيبة الثانية يجب ان يتحدا فى القاهرة أو فى الخرطوم فى صيف ١٩٢٦ ، (٣٣) وذلك طبقا للظروف القائمة • وقد وافقه الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر على هذه المقترحات • (٣٤)

وهكذا ابتعد الجيش المصرى عن السودان ، وقامت قوة الدفاع السودانية التى ظلت الحكومة المصرية تساهم بمبلغ ٧٥٠ الف جنيه سنويا فى الانفاق عليها ٠

وكان معنى ذلك ان الجيش المصرى قد تمركز فى مصر فقط ٠٠٠ الا انه سرعان ما تراكمت المشكلات ٠٠٠ فما هو مصير الضباط العائدين من السودان ؟ بل ما هو مصير الوحدات المصرية العائدة ؟ وهل سيؤثر وصولها الى مصر على ذلك التفوق القائم لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر على الجيش المصرى ؟ وبمعنى آخر هل سيزيد عدد افراد الجيش المصرى زيادة قد تؤثر على ذلك التفوق البريطانى المرغوب فيه من وجهة النظر البريطانية ؟

ولا ننسى انه فى غضون ذلك الوقت ثارت مسألة على جانب كبير من الخطورة بالنسبة لكيان الجيش المصرى نفسه وهى مسألة تدعيم تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية (الرشاشات) وبمدفعية الميدان المتطورة مما قد يؤثر على الاحتلال البريطانى نفسه فى حالة مواجهة كاملة بين القوات المصرية المتزايدة فى العدد والعتاد وقوات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ٠٠٠ فما هو موقف السلطات البريطانية من هذه المشكلات ؟

ان الفصل التالى من هذه الدراسة سيجيب بقدر امكاننا على هذه التساؤلات ٠

حواشى الفصل الأول

١ ـ أحمد شفيق ـ حوليات مصر السياسية ـ الحولية الثانية (١٩٢٥)، ص ٤١٢

٢ ـ المصدر السابق ـ الحولية الاولى (١٩٢٤) ص ٣٦٦

٣ ـ دكتور عبد العظيم رمضان ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) ص ١٧٢ ـ ص ١٧٣

٤ ـ مذكرتان للواء محمد باشا لبيب الشاهد والاميرالاى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان وملابسات خروجه ص٢٨ ـ٢٩

٥ ـ دكتور عبد العظيم رمضان ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٥ ـ ١٧٦

٦ ـ Wavell, Viscount — Allemby In Egypt. Vol. 2 of Allenby : A study of Greatness. p. 116.

٧ ـ محمد شفيق غربال ـ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ١٥٦

٨ ـ دكتور يونان لبيب رزق ـ السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ ـ ١٩٢٤) ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥

٩ ـ محمد شفيق غربال ـ المصدر السابق ص ١٥٨

١٠ ـ د. يونان لبيب رزق ـ المصدر السابق ص ٤٧٧

١١ ـ F.O. Public Record Office 407-200 (b.) Sirdarship of Egyptian Army and Command of Sudan Defence Force and British Troops in the Sudan. No. 187 Appendix to enclosure 2. Egyptian Units in Egypt, August 1924.

١٢ ـ مذكرتان ـ مصدر سبق ذكره ص ٣٢ ـ ٣٣

١٣ ـ نفس المصدر ص ٣٦

١٤ ـ عبد الرحمن الرافعى ـ فى اعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٢٠٣

١٥ ـ مذكرتان ص ٤٦ ـ ٤٧

١٦ ـ نفس المصدر ص ٥١ ـ ٥٢

١٧ ـ نفس المصدر ص ٥٣

١٨ ـ نفس المصدر ص ٥٥

١٩ ـ نفس المصدر ص ٦٥

٢٠ ـ عبد الرحمن الرافعى ـ المصدر السابق ص ٢٠٤

٢١ ـ مذكرتان ص ٨٣

٢٢ ـ عبد الرحمن الرافعي ـ المصدر السابق ص ٢٠٤

٢٣ ـ مذكرتان ص ٦٩

٢٤ ـ د. عبد العظيم رمضان ـ المصدر السابق ص ١٨٧

٢٥ ـ محمد حسين هيكل ـ مذكرات في السياسة المصرية جـ ١ ص ٢١٢

٢٦ ـ محمد عبد الرحيم ـ الصراع المسلح على الوحدة في السودان أو الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤ ص ٥٦ ، ٥٧

٢٧ ـ دكتور يونان لبيب رزق ـ المصدر السابق ص ٤٨١

٢٨ ـ احمد شفيق ـ المصدر السابق ـ الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٥٤

٢٩ ـ دكتور يونان لبيب رزق ـ المصدر السابق ص ٤٨٧ ، ٤٨٨

٣٠ ـ F.O. Public Record Office 407-200 (d.) Legal Status of Army of Occupation (J. 478/32/16) No. 201 Foreign Office to Law Officers of the Crown. Meroyn Herbert. F.O. February 27, 1925.

٣١ ـ F.O. P.R.O. 407-201. Chapter 4. Military Arrangements in Egypt and The Sudan and relevant financial conditions ; Size and armament of Egyptian Army and legal Status of Army of occupation (J. 1920/2/16). No. 120 War Office to F.O. B.B. Cubitt July, 7, 1925.

٣٢ ـ F.O. P.R.O. 407-201 Ibid. (J. 1920/2/16) No. 123 Mr. Austen Chamberlain to Mr. Henderson (Cairo) F.O. July 17, 1925.

٣٣ ـ F.O. P.R.O. 407-201 Ibid., (J. 2081/2/16) No. 124 Sir G.F. Archer Governer-General of the Sudan to F. O. Sudan Government, London Office July 18, 1925.

٣٤ ـ F.O. P.R.O. 407-201 Ibid., (J. 2081/2/16) Enclosure in No. 124 Memorandum by G.F. Archer Governer-General of the Sudan, London July 9, 1925.

الفصل الثانى

الجيش المصرى فى مفرق الطرق

مسألة المدافع الآلية :

مع بداية سنة ١٩٢٥ وقعت فى مصر احداث معينة ذات طبيعة عسكرية كانت لها انعكاسات كبيرة على العلاقات بين مصر وبريطانيا • فقد سمح فى ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامى اللورد اللنبى بشراء ٦ قطع مدفعية آلية (رشاشات) من السلطات الحربية البريطانية • وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكى المصرى بان يشترى على نفس المنوال قطع آلية لهذه القوة • وفى ابريل من نفس السنة تم اتصال آخر بالسلطات البريطانية فى مصر لشراء ٦ قطع آلية أخرى للحرس الملكى •

وفى مجال تقييم هذه الأسلحة الآلية ، لا يجب أن نخضعها للمعايير الحالية فى التسليح ، فالواقع ان (الرشاشات) كانت فى ذلك الوقت بمثابة (ثورة) فى تسليح الجيش المصرى بالنسبة للتسليح الذى كان قائما •

وعلى أية حال ، وافق المندوب السامى ـ بعد تباحثه مع قائد قوات الإحتلال ـ على بيع هذه الأسلحة المتطورة ـ حينذاك ـ للحكومة المصرية ، بعد ان توصل الى قرار بأنه من الأفضل للبريطانيين بيعها لها مع امدادها بالذخيرة ، بدلا من ان تقوم الحكومة المصرية بالحصول عليها من ايطاليا أو فرنسا أو أية دولة أخرى ، وذلك فى حالة استبعاد السلطات البريطانية من القيام بالتفتيش على القطع المباعة او كمية الذخيرة التى فى حوزة الجيش المصرى واللازمة لتشغيل هذه المدافع • (١) كما أن اللورد اللنبى استبعد احتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الاحتلال والجيش المصرى فى ذلك الوقت ، هذا بالاضافة الى ان « الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم فى البرلمان لعدم حصولها على المدافع الآلية التى خصص لها بند فى الميزانية

المصرية وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصات لها » ٠٠٠ (٢)

ومن ناحية اخرى ، وطبقا لرأي قائد قوات الاحتلال في مصر ، فان سعد زغلول لم يكن قد بدأ بعد مجهوداته كي يستميل الضباط المصريين الى جانب الحركة الوطنية ٠٠٠ وهكذا استخلصت السلطات البريطانية في مصر بأنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الجيش المصرى قد يتحول الى العداء وشيكا للقوات البريطانية ٠ (٣)

وفى هذا السياق يجب ان نشير الى ان السير لى ستاك نفسه كان قد أشار فى عام ١٩٢٤ الى « ان المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الآن هى قديمة ، وان هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها » والسير لى ستاك هو الذى اوصى الحكومة المصرية باختيار المدفع الهاوتزر ٣ر٧ بوصة البريطانى عند اعادة تسليح المدفعية ، ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه من الصعوبة بمكان منع المصريين من اتباع مشورة السير لى ستاك ٠ الا انه تجدر الاشارة الى ان هذه « المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يتعلم أفراد المدفعية كيفية استعمالها ، وهذا لا يمكن ان يتم قبل انشاء مدرسة المدفعية» كما أنه « يمكن للورد اللنبى اقناع الحكومة المصرية بالسير ببطء فى هذه الأمور » ٠ (٤)

الا ان وزارة الحرب البريطانية كانت لها وجهات نظر اخرى ٠٠٠ فمع تسليحها بصعوبة موقف الحكومة أمام البرلمان المصرى اذا ما تراجعت عن شراء الاسلحة الآلية التى تمت الموافقة على شرائها وخصص لها بند فى الميزانية بالفعل « فانه من الأسهل معارضة الشراء المبدئى أكثر من خطورة مواجهة المصريين المسلحين بهذا السلاح ٠٠٠ كما اننا يجب ان نفهم ان

الحكومة المصرية ليس لديها اتجاه الى تحديد العدد النهائى للمدافع الآلية ، وبايجاز فان اى قرار سوف نتخذه فانه سوف يقحمنا فى مناقشات حادة طال الامد أم قصر » . وأوضحت وزارة الحرب البريطانية وجهة نظرها فى ان السلطات البريطانية اذا ما وقفت بحزم فى هذه المرحلة ، فان تلك المناقشات سوف تصبح أقل خطورة فى طبيعتها عن تلك التى تبزغ من الاتجاه السلبى والموافقة على بيع هـذه الأسلحة المتطـورة للجيش المصرى وفى مرحلة مبكرة . (٥)

حجم الجيش المصرى (ابريل ١٩٢٥) :-

اذا كانت الحكومة المصرية قد اوضحت عن رغبتها فى تطوير تسليح الجيش المصرى مع بداية عام ١٩٢٥ ، فانها عملت ايضا على زيادة عدد أفراد ذلك الجيش . ونتيجة لمقتل السير لى ستاك واخـلاء الجيش المصرى للسودان ، فانه تم اعادة كتيبتين مشاه ، وثلاثة بطاريات مدفعية الى مصر، ومعها عدد كبير من الضـباط المصريين الذين كانوا يخدمون فى الكتـائب السودانية ... وخوفا من ان يقوم هؤلاء الضباط بأعمال التمرد فى القاهرة ، فانه تقرر امتصاصهم وذلك بزيادة الجيش المصرى بكتيبتين مشاه وكذلك ببطارية مدفعية أو اكثر . (٦) ويؤكد المندوب السامى ان الملك فؤاد هو الذى رغب فى زيادة الجيش المصرى من ناحية الأفراد ، وان الفكرة جاءت منه شخصيا ، خصوصا وان اسماعيل صدقى باشا أبلغه أنه لا هو ولا رئيس الوزراء يوافقان على هذا الاقتراح . (٧) وقد اوضح المستر تشمبرلن عن قلقه للمندوب السامى بالنسبة لهذه المسألة ، وامره بارسال أية معلومات خاصة بهذا الموضوع بصفة فورية الى لندن (٨) ، وذلك حتى تجد الحكومة البريطانية الوقت الكافى لاتخاذ الاجراءات المناسبة . (٩) والواقع فانه ــ فى هذه المرحلة ــ ونتيجة لعدم موافقة المندوب السامى على هذه الزيـادة فى

وحدات الجيش المصرى ، فان المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى . (١٠)

ولكن ما هو حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت ؟ وما هو تاثير عودة وحدات الجيش المصرى من السودان الى مصر ؟

فى مذكرة للمفتش العام للجيش المصرى سبنكس باشا فى ١٦ ابريل ١٩٢٥ يتضح الآتى :

١ ــ قوة الجيش المصرى بدون الحرس الملكى

	كل الرتب
أورطة خيالة	١٥٥
بطارية مدفعية	١٦٢
سرية حراسة مدفعية	١١٦
٧ كتائب مشاه	٤٤٤٥
المجمــــوع	٤٨٧٨

٢ ــ الوحدات المصرية التى كانت فى السودان

٣ بطارية مدفعية	٤٦٥
سرية حراسة مدفعية	١١٦
٢ كتيبة مشاه	١٢٧٠
المجمــــوع	١٨٥١

٣ ــ بجلاء الوحدات المصرية من السودان زادت قوة الجيش فى مصر واصبحت :

كل الرتب	٤٨٧٨
كل الرتب	١٨٥١
المجمــــوع	٦٧٢٩

٤ ــ تم تخصيص الآتى فى ميزانية عــام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ كوحدات مضــافة :

	كل الرتب
سرية خيالة	١١٥
٢ كتيبة مشاه (تجهيز ممتاز)	١٦٩٤
المجمـــوع	١٨٤٩

كما خصصت الميزانية أيضا :

أ) اعادة تسليح بطارية مدفعية بأربعة مدافع هاوتزر ٣ر٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية 10 Pr. المسلح بها الجيش المصرى فى ذلك الوقت ، وهناك مدفعان هاوتزر ٣ر٧ بوصة قد صدرت التعليمات من لندن بارسالها بالفعل •

ب) تشكيل ١١ فصيلة مدافع فيكرز آلية بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه •

٥ ــ الحرس الملكى :

	كل الرتب
سرية خيالة	١٥٧
كتيبة مشاه	٦٢٩
المجمـــوع	٧٨٦

الا ان المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندى ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss ويضاف الى ذلك انسلطات القصر كانت تفاوض فى ذلك الوقت لشراء ٦ مدافع آلية لويس من الجيش البريطانى •

٦ ـ ادارات الجيش :

	كل الرتب
ادارة التجنيد	١٠٦
ادارة التنظيم والمناطق	١١٧
قسم الاشغال العسكرية	٦٦١
ادارة الامداد والتموين	٢٢٤
ادارة الصيانة	٣٠٧
القسم الطبى	٥٥٤
القسم البيطرى	٨٧
المجمـــوع	٢٠٥٦ غير مقاتلين

٧ ـ والخلاصة انه بتشكيل الوحدات الجديدة فان المجموع النهائى لأفراد الجيش المصرى سيصبح :

٢ سرية خيالة ٤ بطارية مدفعية ٢ كتيبة مشاه (تسليح ممتاز) ٩ كتائب مشاه (تسليح تقليدى)	٨٥٧٨
الحرس الملكى	٩٦٨
الادارات	٢٠٥٦
المجمـــوع (١١)	١١٦٢٠

أسباب تطوير تسليح الجيش المصرى :

كان لابد ـ من وجهة النظر البريطـانية ـ من التحرى عن الاسـباب الحقيقية للمطالبة المصرية بزيادة قوة مصر العسكرية ، والتأكد من ان هذه الزيادة لن تستمر حتى تصبح خطرا اذا لم يكن بالضرورة مهددا للقوات البريطانية فى مصر ، فانه من المؤكد انه سوف يهدد الحكومة المصرية ذاتها ، وذلك فى حالة ما اذا استخدم الجيش المصرى كسـلاح سـياسى · وليس هناك من شك فى ان هذا التصور له ما يبرره « ··· فهناك رغبة واضحة

لدى الوطنيين المصريين لخلق جيش قوى بدرجة كافية حتى يمكن استخدامه فى تحقيق اغراض سياسية ، وكأسلوب للضغط به على الحكومة المصرية وعلى السلطات البريطانية ، والصحف المصرية (المتطرفة) مليئة بالمقالات التى تنادى بوجوب ان تكون لمصر قوات مسلحة مناسبة لها كدولة كبيرة وقادرة على الدفاع عن استقلالها وحقوقها » ٠

ولا ننسى فى هذا السياق ان الحكومة المصرية ـ بعد موافقة المندوب السامى ـ قد ضمنت فى ميزانية وزارة الحربية للعام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ بندا يسمح بتشكيل ١٠ فصيلة مدفعية آلية بواقع ٤ مدافع لكل فصيلة ، وكذلك تشكيل بطارية مدافع هاوتزر ٣ر٧ بوصة ٠ (١٢)

ومفهوم ان كل فصيلة مدافع آلية سوف تدعم كتيبة مشاه ٠ الا ان السلطات البريطانية فى مصر رأت ان تشكل كل فصيلة مدافع آلية من مدفعين فقط وليس من اربعة مدافع كما تقضى بذلك التنظيمات التى كان يسير عليها الجيش البريطانى نفسه ، وذلك كمحاولة لتخفيض التسليح المصرى بهذه الاسلحة المتطورة ٠ (١٣)

ولا ننسى ايضا ان سعد زغلول ـ أثناء تمتعه بالسلطة ـ حاول استخدام الجيش سياسيا ، وذلك عندما امر بطرد ضباط الجيش والشرطة الذين تصدوا للجماهير التى تظاهرت لصالحه قبل وصوله الى السلطة وبطبيعة الحال فان أى سياسى أو رجل عسكرى يعلم انه من الخطورة بمكان استخدام الجيش أو الشرطة لمساعدة حزب سياسى ضد حزب آخر اللهم الا اذا وقعت ثورة ٠

ويعترف الجنرال هوكنج Haking قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر آنذاك بأن سعد زغلول « يحاول الآن ان يسيطر على الجيش ، وهو

يستخدم بعض الضباط لهذا الغرض ، وان كان من المشكوك فيه ان يحوز أى نجاح فى هذا الصدد » . (١٤)

ويضيف الجنرال هوكنج الى ذلك « ... ان بعض زعماء الاحزاب السياسية ـ طبقا لتقارير وصلتنى من عملائى الخصوصيين يحاولون التأثير على الجيش المصرى وجعله معاديا للبريطانيين » . (١٥)

ويلح المندوب السامى على هذه النقطة موضحا « ان جزءا من برنامج اتباع سعد زغلول يوضح اهمية زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى حتى يمكن بالاعتماد على هذه القوة المسلحة المصرية فرض المطالب المصرية على بريطانيا عند المفاوضات بين الدولتين » .

« الا ان زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى لها احتمالات اخرى .. فبينما هى تزيد من الشعور بالكرامة والعزة الوطنية عند المصريين ، فهى من ناحية أخرى مصدر للرضاء الملكى ، لأنها تمنح الملك قوة أكبر وحكما مطلقا مستتبا والملك فؤاد قد يكون على حق ، الا ان السلاح له الحد الآخر والذى يحاول الزغلوليون سنه ... وعلى اية حال فان لنا مصالحنا الخاصة التى تدعونا للتفكير والدراسة المتأنية » .

ويقترح اللنبى بعد ذلك على تشمبرلن انه من الافضل ايقاف اى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وان كان يرى انه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس الملكى ـ ارضـــاء للملك فؤاد ـ ٦ مدافع آلية اضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على اكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتى تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه . (١٦)

ويؤكد الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى هذه المرحلة ان زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأفراد وكذلك تدعيم وحداته بأسلحة آلية وبالمدفعية الثقيلة ٠٠٠ ان هذه العملية ليست للقضاء على ثورة متوقعة ، وهى ليست للدفاع عن الدولة ضد عدوان خارجى متوقع ، ولكن هذه الزيادة هى فى الاساس « لتدعيم دولة مصر ضد بريطانيا » ٠ ويورد الجنرال هوكنج ملاحظة بالنسبة لهذه النقطة « ٠٠٠ ففى الفترة الحالية ، فان كل الدول الكبرى فى العالم تسعى لتخفيض أسلحتها تحت رعاية عصبة الأمم ، بينما مصر تحاول زيادة قواتها العسكرية من ناحية الأفراد والتسليح » ونعتقد ان هوكنج لم يكن مصيبا فى رأيه هذا ٠٠٠ فان الدول التى أخذت فى تخفيض تسليحها فى ذلك الوقت كانت دولا مستقلة كاملة الاستقلال ولا ترابط فى أراضيها قوات احتلال تسلبها جوهر استقلالها ، ونعتقد ايضا ان هوكنج كان على حق حين قال ان تلك الزيادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هى عملية موجهة ضد بريطانيا فى الأساس ٠

بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال :

هناك تساؤل هام من وجهة النظر البريطانية ٠٠٠ هل القوات البريطانية المرابطة فى مصر كافية من ناحية العدد والعدة للتصدى بسرعة لأى موقف معاد لها قد يقع فى مصر ويؤدى الى تهديد أمن قناة السويس التى تشكل السبب الرئيسى لوجود القوات البريطانية فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج على هذا التساؤل بقوله « ٠٠٠ اننى منذ وصولى الى مصر طورت الخطة البريطانية للدفاع عن قناة السويس » وذلك للعمل على تخفيض القوات ، وبصفة رئيسية بتغيير خط المواصلات والاستراتيجية العمليات من الاسكندرية الى قناة السويس ، وذلك بتخفيض

عدد أفراد حامية الاسكندرية من أجل تدعيم المسرح الرئيسى للعمليات ، وتأمين الخط الحديدى من الاسكندرية الى بنها بقناطره العديدة على فروع النيل • وكل هذه الاجراءات قد حدثت بموافقة المندوب السامى ، وبعد دراسة مفصلة وعميقة للموقف الاستراتيجى ، وبالاحاطة الكاملة لوزارة الحرب البريطانية » •

ويستمر هوكنج موضحا المقارنة بين القوات البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت وبين الجيش المصرى ، فيقول ان الجيش المصرى كان متمركزا فى القاهرة والدلتا وعلى طول نهر النيل جنوبى القاهرة ••• فالجيش المصرى بذلك لا يهدد كثيرا القوات البريطانية فى مصر ، لأن الأخيرة موزعة طبقا للغرض الأساسى منها وهو - فى رأيه - تأمين قناة السويس ، كما ان هذه القوات (البريطانية) مستعدة تماما لمواجهة أى اعتداء من جانب الجيش المصرى • الا ان هوكنج يؤكد - من ناحية اخرى - « ان قوات مصرية مسلحة بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة تحتل مواقع على الخط الحديدى الممتد من القاهرة الى الاسماعيلية وعلى طول قناة السويس وخصوصا فى بورسعيد ••• ان هذا الموقف قد يورط القوات البريطانية ، والأمر يستدعى تقدير حجم وتسليح هذه المواقع المصرية سواء كانت مدعمة بأسلحة آلية وبالمدفعية الثقيلة أو غير مدعمة بهذه الأسلحة المتطورة » • (١٧) وعلى أية حال كان من رأى وزارة الحرب البريطانية - بالنسبة لهذه النقطة - « ان الجيش المصرى اذا ما أصبح قويا ، فاننا سوف نمنع تمركزه على طول قناة السويس ، وعلى طول خط المواصلات بين القاهرة والاسماعيلية » • (١٨)

ومرة اخرى يقترب هوكنج من الحقيقة بقوله ان الحكومة البريطانية ترغب فى لاستمرار فى حماية مصر من أى عدوان خارجى وان تأمين قناة السويس يعتبر أمرا حيويا بالنسبة للامبراطورية البريطانية ، ولذلك فان

بريطانيا مضطرة الى الاحتفاظ بقوات عسكرية فى مصر ، ومن هذا المنطلق وطبقا لكلمات هوكنج « فان مصر يجب ان تعتمد على بريطانيا ضد أى عدوان خارجى كما انها يجب ان تكون تابعة لبريطانيا لتحقيق تأمين قناة السويس » وكان هذا هو لب المشكلة التى لا يمكن حلها بأى شكل من الأشكال السياسية دون أن يؤثر ذلك الحل على الاستقلال الكامل لمصر · وأفضل الحلول بطبيعة الحال ـ من وجهة النظر البريطانية ـ هو ان تكون مصر صديقة لبريطانيا وراغبة فى مساعدتها للتمسك بامبراطوريتها ، على ان تنال مصر فى المقابل ضمان بريطانيا بالدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى فى السلم أو الحرب ·

ويشبه هوكنج الوضع الحربى فى مصر بالوضع القائم بين فرنسا وبولندا فى ذلك الوقت ، فبولندا ـ فى رأيه ـ كدول أخرى عديدة خلقتها معاهدة فرساى ، كانت متأكدة من انها يمكن ان تتلاشى كدولة أمام أية قوة خارجية مستقبلا ، ولذلك بحثت عن المعاونة الفرنسية ··· ولم يشعر الشعب البولندى بأى خجل من تلقى معونة دفاعية من دولة أخرى · (١٩)

كما اقترح تشمبرلن ـ فى هذا الصدد ايضا ـ تدبير تصرف مشابه للعلاقات بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وكوبا التى تشبه مصر ، فكوبا كانت محمية بمبدأ مونرو من أى غزو أجنبى ، وقناة السويس تشبه واحدة من أهم القواعد البحرية الامريكية الواقعة فى أراضى كوبا ، الا أنه من ناحية أخرى ، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تفكر فى تحديد حجم الجيش الكوبى الذى كان يصل حجمه الى نفس حجم الجيش المصرى أو أكبر قليلا · (٢٠)

ولا يمكن ان نترك كلمات هوكنج أو تشمبرلن بدون تعليق ، فمصر دولة عريقة وقديمة قدم التاريخ ، ولم تخلقها معاهدة فرساى كما خلقت بولندا ،

فالتشبيه غير مقبول وغير معقول ٠ كما انه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم ، ووضع العلاقات الدولية بين الدول الكبرى على أسس معينة ، كل ذلك أدى الى عدم تصور عدوان خارجي على مصر في عام ١٩٢٥ ولكن مصر بموقعها الجغرافى الفريد ، ووقوع قناة السويس فى أراضيها ، واهتمام بريطانيا بمصالحها فى الشرقين الأدنى والأوسط ، كل ذلك جعلها متخوفة من وقوع مصر تحت احتلال أجنبى معاد فى مرحلة مستقبلة ، مما يؤدى الى تهديد تلك المصالح الامبراطورية ٠

كما أن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بعدم وقوع كوبا تحت سيطرة قوة معادية لها قد يكون له ما يبرره اذا ما تذكرنا ان كوبا لا تبعد عن السواحل الامريكية باكثر من ٩٥ ميلا ، فتمسك الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بهذا المبدأ هو نوع من التأمين لحدودها ٠ كما ان عدم تمسك الولايات المتحدة بتحديد أعداد الجيش الكوبى انما يرجع الى ان التصاقها بكوبا تقريبا يجعل من السهل عليها نقل القوات الأمريكية اليها بصفة فورية واحباط أى محاولة للسيطرة عليها من جانب قوى معادية لها ٠

أما الجزر البريطانية أو حتى القواعد البريطانية التى كانت متناثرة فى العالم حينذاك فهى غير ملاصقة للأراضى المصرية ، وهذا البعد الجغرافى الكبير حتم اهتمام السلطات البريطانية بتحديد حجم وتسليح الجيش المصرى حتى لا يزيد فى العدد والعدة عن قوات الاحتلال البريطانى التى كانت متمركزة فى مصر ٠

ويجب ان نتذكر فى هذا السياق أن الحكومة البريطانية عندما أنهت مسألة السيادة التركية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وأجلست سلطانا على عرش الخديو ، فانها ألغت تبعا لذلك تحديد حجم الجيش الوارد فى الفرمان

العثمانى (١٨٫٠٠٠ جندى) ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه اذا ما تم استبعاد هذه النقطة والاعتماد على الأمر الواقع « فاننا سنجد انه طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فاننا حقيقة شطرنا الجيش المصرى واحتفظنا بنصفه فقط بعد تشكيل قوة الدفاع السودانية ٠٠٠ وعلى الرغم من ان تصريح ٢٨ فبراير بطبيعته يلزم طرفا واحدا (مصر) فانه من الضرورى التأكد بأنه يجب على مصر الالتزام به على الرغم من اننا أنفسنا أحرار فى الالتزام أو عدم الالتزام به طبقا لمصالحنا » ٠ (٢١)

وهكذا يمكننا أن نستخلص انه من وجهة النظر البريطانية فانه ليس هناك من سبب يستدعى أن تقوم مصر بزيادة حجم جيشها والعمل على كفاءة تسليحه فى ذلك الوقت بالنسبة لحماية نفسها ضد أى عدوان خارجى ، فبريطانيا بقواتها البحرية المتفوقة فى البحر المتوسط هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع حماية مصر سواء فى السلم أو فى الحرب ، فى السلم لمواجهة أى محاولات عدائية ، وفى الحرب لمنع أى غزو ٠

تطوير تسليح الجيش والأمن الداخلي :

هناك تساؤل بريطانى عن اسباب المطالبة بتطوير تسليح الجيش المصرى، هل المقصود من المحاولة المصرية لزيادة حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هو لتدعيم الأمن الداخلى فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر فى ذلك الوقت على هذا السؤال مذكرا بأن بريطانيا رغبت دائما فى ان يكون جهاز البوليس المصرى فى أيدى المصريين طالما أن الأجانب فى مصر يعيشون فى أمن كامل - ويؤكد هوكنج أيضا - بعد التخريبات التى قام بها - أن قوة البوليس المصرى القائمة هى كافية ويعتمد عليها فى الأحوال العادية بالنسبة للتعامل مع

القلاقل والاضطرابات طالما ان الضباط يتأكدون انهم لن يقعوا تحت طائلة العقاب فى فترة تالية كنتيجة لطاعتهم للحكومة القائمة بعد زوالها • وكان البوليس المصرى مسلحا بالمسدسات ، فهو لذلك يستطيع مواجهة القلاقل والاضطرابات العادية ، الا انه لا يمكنها التصدى للاضطرابات والقلاقل الكبرى والعامة •

ونستخلص من العرض السابق ان الجيش المصرى ليس هو المسئول الأول عن تحقيق الأمن الداخلى فى مصر ، وان كان يمكنه معاونة البوليس عندما يطلب منه ذلك ، كما انه « يقدم الشكل المطلوب لهيئة دولة مستقلة » •

ومن هذا المنطلق ، فان الأسلحة المتوفرة مع افراد الجيش المصرى فى ذلك الوقت كانت ملائمة للتعامل مع اية اضطرابات وقلاقل داخلية كبرى يمكن ان تحدث بشرط ان يظل الجيش تابعا للحكومة •

وهنا يؤكد هوكنج ان عدم وجود أسلحة آلية مع أفراد الجيش فى ذلك الوقت يمكن ان يكون من المزايا ••• فوجود اسلحة آلية قد يؤدى عند التدخل ضد الاضطرابات الى سقوط كثير من الضحايا عند المصادمات •••

« فالمدفع الآلى اذا ما استخدم بدفعات كبيرة ضد الجماهير ، فان ذلك سيؤدى الى نتائج وخيمة ••• بينما البندقية المصوبة بدون دقة قد تؤدى الى تأثير أدبى افضل من المدفع الآلى ، كما انه ينجم عنها خسائر اقل فى الأرواح » •

والواقع إننا لا نوافق على رأى الجنرال هوكنج بالنسبة لهذه النقطة ، فان استخدام الأسلحة بصفة عامة لابد له من تعليمات واوامر تصدر من القادة المسئولين •

ولا نتصور امكانية استخدام المدافع الآلية بدون هذه الأوامر ، وكذلك لا نتصور صدور مثل هذه الأوامر باستخدامها ضد المظاهرات الوطنية التى كان يقوم بها الوطنيون العزل من السلاح . الا ان هوكنج من ناحية أخرى يقترب من كبد الحقيقة مرة اخرى بقوله ... « ان الجيش المصرى اذا ما وصل تدريبه وتسليحه الى مستوى أوربى مرتفع ، فان دوره لن يتحدد بالأمور الداخلية ، بل انه سيتطلع الى مسئوليات أكبر » (٢٢) موضحا ان الجيش المصرى اذا ما وصل الى ذلك المستوى الرفيع فانه سوف يتصدى للاحتلال البريطانى ذاته ... ومن وجهة النظر البريطانية فان مواجهة جيش مدعم بالأسلحة الآلية ستؤدى الى خسائر شديدة فى القوات البريطانية ، مما يؤدى بسلطات الاحتلال فى مصر الى تغيير خطة العمليات كلها ، لأنه على سبيل المثال « يمكن اخضاع كتيبة مشاه مصرية غير مسلحة باسلحة آلية بخسائر قليلة فى صفوفها او فى الصفوف البريطانية ، بينما اذا كانت الكتيبة مسلحة باسلحة آلية ، فان البريطانيين سيجدون أنفسهم مضطرين منذ البدء لاخضاعها بكل الوسائل حتى باستخدام سلاح الطيران من اجل تقليل الخسائر البريطانية الى اقل حد ممكن ، وهذا يعنى خسائر ضخمة فى الأرواح فى جانب أفراد الجيش المصرى » وهذا التصور البريطانى له ما يبرره ... فانه يمكن لرجلين او ثلاثة – فى ذلك الوقت – ان يغيروا اتجاه معركة باستخدام مدفع آلى ، وانتشار هذه المدافع الآلية فى كل كتائب الجيش المصرى فى ذلك الوقت سيقلب كل الموازين رأسا على عقب ... والواقع انه لا يمكن فهم هذه النقطة تماما الا لمن له خبرة عملية على الاسلحة الآلية ومعرفة شدة نيرانها وسهولة استعمالها . (٢٣)

سلطات الاحتلال والاجراءات الوقائية :

نستخلص مما سبق انه من وجهة النظر البريطانية لم يكن من المرغوب

فيه فى ذلك الوقت تدعيم الجيش المصرى بكميات كبيرة من المدافع الآلية ، لأن مثل هذا التدعيم سوف يتطلب زيادة فى قوات المشاه البريطانية فى مصر ، وكذلك العمل على ابعاد القوات المصرية عن القاعدة البريطانية على طول قناة السويس ، وكذلك على طول خط المواصلات الحديدية من القاهرة الى الاسماعيلية ، (٢٤) وذلك خوفا من تعرض القوات البريطانية لخسائر ضخمة فى الأرواح فى حالة الصدام مع قوات مسلحة بأسلحة آلية ، لأن « النسبة بين كمية المدافع الآلية التى هى فى حوزة القوات البريطانية فى مصر الى تلك التى ستصبح فى حوزة الجيش المصرى ستكون ٦٦ : ٣٠ بينما النسبة بين حجم الجيش المصرى الى حجم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر – بعد تحقيق الزيـادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى – ستصبح ٢ : ١ مع العلم بأن قوات الحرس الملكى ليست داخلة فى هذه النسبة ٠ هذا ومن المفهوم أنه اذا ما سمح بتدعيم الجيش المصرى آنذاك بهذه الأسلحة الآلية فان طلبات أخرى سوف تتبع ذلك كقطع الغيار لهذه الأسلحة ، وكذلك طلبات للتدريب وأخرى لمدرسة الأسلحة الآلية » ٠ (٢٥)

وهكذا كان من الاسهل لبريطانيا التوصل الى اتفاق مباشر مع الحكومة المصرية لتحديد تسـليح الجيش المصرى بدلا من السـماح لهذا التسـليح بالزيادة غير الخاضـعة للتفتيش البريطـانى ، مما قد يؤدى الى نوع من الخطورة بالنسبة لقناة السويس ٠

ومن هذه النقطة تبرز مسألة فائقة الأهمية بالنسبة للمسألة ككل ، وهى أهمية استمرار ضابط بريطانى على رأس ادارة الصيانة المصرية حتى يمكن للسلطات البريطانية فى مصر الاشراف والرقابة بالنسـبة للتسـليح المصرى ككل ، ويوضح قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر هذه النقطة بقوله انه « ٠٠٠ يجب ان نتذكر انه نتيجة لوجود ضابط بريطانى على رأس

ادارة الصيانة المصرية ، فانا أستطيع التفتيش على تدعيم الجيش المصرى بالأسلحة ، وهذا الموقف قد يتغير بتعيين ضابط مصرى على رأس هذه الادارة ، لأنه في هذه الحالة لن اكون قادرا على المراجعة والتفتيش على تسليح الجيش المصرى » (٢٦)

ويضيف اللورد اللنبى الى ذلك ان هذه المسألة تزداد أهمية « حينما نعلم ان مدة خـدمة الماجـور ويتفيلد Whitfield مدير ادارة الصـيانة المصرية سوف تنتهى فى اكتوبر ١٩٢٥ ٠٠٠ وان هناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بان الحكومة المصرية لا ترغب في تجديد عقده ، وأنها ترغب في أن يحل محله ضـابط مصرى » واسـتمر اللنبى موضـحا وجهة نظره في أنه من المرغوب فيه ـ من وجهة النظر البريطانية ـ اما الضغط على الحكومة المصرية لتجديد عقد المـاجور ويتفيلد ، أو تعيين ضـابط بريطـانى آخـر مكانه ٠ (٢٧)

وهكذا ـ ولأهمية هذه المسألة ـ بادر المندوب السامى بالاتصال بوزير الحربية المصرى واخذ منه وعدا بتجديد عقد الماجور ويتفيلد ، (٢٨) لانه ـ من وجهة النظر البريطانية ـ لابد أن يرأس ضابط بريطانى الادارة المصرية المختصة بصيانة الاسلحة والمعدات ٠ (٢٩)

واذا كان الجنرال هوكنج قد اوضح بأن « المطالب المصرية الخاصة بتطوير تسليح الجيش المصرى وتدعيمه بالمدفعية الآلية والمدفعية الثقيلة يجب أن يتم التفاوض بشأنها مع الحكومة البريطانية ، وأن لا يسمح بأية زيادة فيها بعد ذلك » (٣٠) فان الحكومة البريطانية نفسها أوضحت للمندوب السامى فى مصر بأن سياسة تسليح الجيش المصرى والعمل على تدعيمه باسـلحة متطـورة لا يجب أن تسـير بمعزل عن المصـالح الامبرياليـة

البريطانية ٠ (٣١)

وهكذا كان الاتجاه البريطانى بصفة عامة هو عدم تشــجيع تسليح الجيش المصرى بأكثر من ٢٢ مدفع آلى والتى وافق المندوب السامى اللورد اللنبى على تدعيم الجيش المصرى بها ٠ الا انه كان من المتوقــع ان يطلب وزير الحربية المصرى اعتماد زيادة فى الميزانية الخاصة بالجيش لشراء كميات أخرى من الاسلحة الآلية أكثر من الكمية المتفق عليها (٢٢ مدفعا) والمخصص لها بند فى الميزانية ، وهكذا قام المندوب السامى باستدعاء وزير الحربية المصرية فى أوائل مايو ١٩٢٥ ، وأبلغه بأن عليه أن لا يزيد مــن مقترحاته بالنسبة لتدعيم الجيش المصرى بالاســلحة الآلية عما تم تخصيصه فى الميزانية ٠٠٠ وقد امتثل الوزير لهذا الطلب ، بل زاد على ذلك بأن أنكر بأن لديه أى اتجاه لطلب هذه الزيادة ٠

أما بالنسبة لزيادة عــدد ضباط الجيش المصرى كنتيجة لعودة عــدد كبير منهم من السودان بعد اخلائه ، فان الحكومة المصرية أعدت مشروعا لتقاعدهم على نفس المنوال الذى كان يعامل به الموظفون الاجانب ٠ وكان عدد هؤلاء الضباط الزائدين عن حاجة الجيش المصرى ــ طبقا لوجهة النظر البريطانية ــ نحو ٢٠٠ ضابط ، وكانوا غير راضين عن أحوالهم ، وبرزوا كدليل واضح للدعاية ضد الحكومة المصرية القائمة الا ان اسماعيل صدقى باشا أعد مشروعا لتوظيف هؤلاء الضباط طبقا لكادر جديد كضباط للخفراء، وذلك حتى يتلافى احتمال المصادمات بينهم وبين غيرهم من الضباط لأغراض الترقية سواء فى الجيش أو فى الشرطة ٠

وقد اعتبرت السلطات البريطانية أن هذه الفكرة فكرة حسنة ، رغم أن المشروع تعرض للنقد الشديد من جانب وزارتى الحربية والداخلية ، لانه كان

من المتوقع أن الضباط الذين سيعينون فى هذا الكادر الجديد لتدريب الخفراء لن يكونوا راضين عن تلك الوظائف الجديدة لخسائرهم المادية الناتجة عن فقدانهم للبدلات المالية المخصصة لضباط الجيش ، وكذلك لانهم سيسببون غيرة ضباط الشرطة الذين يبذلون جهودا أكبر فى اعمالهم ٠ (٣٢) وعلى أية حال ، فقد تم تنفيذ هذا القرار ، واتجه الضباط الذين عينوا فى الوظائف الجديدة الى الاعتراض ، ووصلوا الى حد ارسال ممثلين عنهم الى القصر الملكى للشكوى ، الا انهم بعد فترة انخرطوا فى اعمالهم الجديدة ، بل جاءت الانباء بأنهم راضون أكثر مما كان متوقعا ٠ (٣٣)

وفى غضون ذلك الوقت ، برزت مشكلة أخرى خاصة بالمناصب العليا فى الجيش ، فقد جاء فى جريدة التايمز Times اللندنية فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ مقال يوضح أن الحكومة المصرية – قد قررت تعيين ضابط مصرى كسردار للجيش المصرى وأن من بين المرشحين لهذا المنصب شحاتة كامل باشا ومحمود عزمى باشا (٣٤) وانه اذا كان السردار مصريا فانها لن تمانع فى تعيين مساعد انجليزى له ، كما انه يمكن تعيين ضابط بريطانى آخر كمفتش عام للجيش ٠ (٣٥) وقد اقترح صدقى باشا بالفعل تعيين سبنكس باشا مساعدا للقائد العام للجيش المصرى ٠ (٣٦) وقد وافق المستر تشمبرلن بصفة مبدئية على اقتراح صدقى باشا فى هذا الخصوص ٠ (٣٧) وتستحق آراء تشمبرلن بالنسبة لهذه المسألة وقفة وتفصيلا ، فهو يحلل هذا الموضوع موضحا فلسفة الاستعمار البريطانى بصفة عامة « ٠٠ فبالنسبة للمستقبل ، فان المسألة هى التأمين الحقيقى لنا مع عدم التدخل بقدر الامكان فى استقلال الحكومة المصرية ، ولهذا السبب فأنا مع الاقتراح الخاص بأن يترك للمصريين مسألة اختيار سردار مصرى ، والتركيز على الحصول على الوظائف الأقل من الناحية الشكلية ، والأهم من الناحية الفعلية ، كالمنصبين اللذين يحتلهما الآن كل من الكولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصرى ،

والماجور ويتفيلد مدير ادارة الصيانة ، فمثل هذه الوظائف اذا ما تم شغلها بعناية فانها ستحقق ظروفا تسمح بالسيطرة والاشراف علي التفتيش ، وهي فى نفس الوقت لا تثير حفيظة المصريين ٠٠٠٠ ان هذه الطريقة هى طريقة اللورد كرومر الرامية الى ان لا يحتل انجليزى منصب الوزير ، ولكنه يحتل منصب مستشار الوزير ، والحكومة المصرية الحالية سوف تستخدم خبراء انجليز اكثر ، اذا حاولنا الابتعاد عن اشياء قد تجرح الكرامة المصرية »(٣٨)

والنص السابق – فى رأيى – لا يحتاج الي تعليق ، ولكن من المهم ان نشير الى ان تشمبرلن أوضح عن رغبته – بالنسبة لمسالة السردار هذه – فى عدم اتخاذ خطوات محدودة من جانب الحكومة المصرية تجاه تعيين السردار الجديد حتى يحل المندوب السامى الجديد السير لويد بالقاهرة ، وحتى يجد الفرصة لدراسة المسالة كلها وابلاغ السلطات فى لندن بوجهات نظره (٣٩)

مسئولية اللنبى عن صفقة الأسلحة الآلية :

فى الواقع أن تعيين مندوب سـام جديـد فى مصـر فى ذلك الوقت مسألة تثير الكثير من التساؤلات ٠٠٠ هل كان التعيين فى ذلك الوقت مجرد مصـادفة أم انه كان أمرا مخططا له بكثير من التعقـل والمرونة والحـذر البريطانى المعهود ؟ فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من الاسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية ٠٠ وهذه الصفقة هى التى أثارت كل هذه المناقشات ، وبدا اللنبى وكانه يدافع عن موقفه بقوله « ٠٠٠ اننى فى اللحظة التى أرى فيها ان تطوير تسليح الجيش المصرى سوف يؤثر على المصالح البريطانية ، فاننى سوف أتدخل بوسائل مختلفة لمنع ذلك » كما أبرز اللنبى « أنه من غير المرغوب فيه الاعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية » ويضيف اللنبى الى ذلك قوله بأن

المشكلة » هى ليست فقط موافقتى على هذا التدبير » (٤٠) كما اوضح تشمبرلن أيضا « أنه لا يمكن التراجع عما فعله اللورد اللنبى بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر » (٤١) . فالمندوب السامى لا يود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الاسلحة . كما ان وزير الخارجية البريطانى المستر تشمبرلن أيضا لا يود أن يتراجع اللورد اللنبى عما سبق وسمح به للحكومة المصرية ... ولكن يبدو أن تشمبرلن تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لا يطلب من المندوب السامى اللورد اللنبى التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هيبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب السامى بآخر سحب الموافقة بهدوء ودون ما اثارة أى مشكلات كبرى .

ووزارة الحرب البريطانية نفسها أصدرت قرارا فى هذا الموضوع يقضى بعدم اتخاذ أى اجراء « للموافقة على بيع المدافع الآلية للحكومة المصرية فى الوقت الحاضر » (٤٢) .

وتبدو أهمية تغيير المندوب السامى فى مصر – فى هذه المرحلة – طبقا لكلمات تشمبرلن نفسه « ... اقترحت الحكومة البريطانية سحب الموافقة الخاصة بمنح الحكومة المصرية ٢٢ مدفعا آليا ، وسوف نرسل رفضا قاطعا عندما يكون اللنبى فى طريقه الى مغادرة المنطقة .. وهكذا نتلافى بقدر الامكان هذه المسألة الشائكة حتى يتولى السير جورج لويد منصبه الجديد » (٤٣) كمندوب سام فى مصر .

وتبلورت وجهات نظر تشمبرلن فى أن « لويد يمكنه أن يسيطر على الأمر بسهولة أكثر ... لأنه من المتوقع ان يحاول كل من الملك فؤاد والحكومة المصرية التقرب الى المندوب السامى الجديد ... وهذا الموقف سيعطيه

فرصة لمعالجة المسألة فى ظروف أفضل ، مما يؤدى به الى الحصول على نتائج أفضل بالتالى مما هو متوقع من العمل المتسرع الحالى » ٠ واسترسل تشمبرلن موضحا بأنه « حتى يرسل لويد تقاريره من مصر ، فان طلب هذه المدافع الآلية لا يجاب عليه ٠٠٠ اننا لن نخسر شيئا لو اننا أمرنا بنوم الطلب فى ملفاته حتى صدور تعليمات أخرى » (٤٤) "

آراء هندرسون وسبنكس :

من الأهمية بمكان التعرف على آراء كل من ممثل المندوب السامى فى مصر نيفيل هندرسون Nevil Henderson والكولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصرى بالنسبة لصفقة الأسلحة الآلية ٠٠٠ فقد أورى هندرسون بأنه قد علم بأن طلب المدافع الآلية قد وصل الى وزارة الحرب البريطانية ، وأنه قد علم ايضا أن المسألة ستظل معلقة حتى يصل اللورد لويد الى قرار عما اذا كان هذا الطلب سيلغى أم لا ، « ٠٠٠ الا أننى أوضح أن المندوبية السامية تعترض حاليا على تخصيص بند فى الميزانية المصرية لشراء هذه المدافع ، رغم ان هذه العملية كانت قد حازت على موافقتنا فى وقت سابق » الا أنه من ناحية أخرى أوضح هندرسون عن اعتقاده بأن زيادة عدد أفراد الجيش المصرى قد تمت ، وأن الزيادة فى التدعيم بالمدفعية الثقيلة مستمرة ، وأن البغال اللازمة للمدفعية قد تم شراؤها من جنوب افريقيا ، وأنه من المتوقع ان تصل هذه البغال وشيكا الى السويس ٠(٤٥)

والواقع ان الوقت بدا متأخرا جدا لاثارة أى اعتراض على توريد المدافع الآلية ، الا اذا كان تسليح الجيش المصرى باثنين وعشرين من المدافع الآلية هو شىء خطير ومؤثر على سلامة قوات الاحتلال فى مصر ٠ الا ان هندرسون استرسل موضحا أن « القول بأن تسليح الجيش المصرى باثنين

وعشرين مدفعا آليا هو أمر يؤثر على سلامة القوات البريطانية هو قول مبالغ فيه تماما ··· كما أنه فى هذه الظروف ، فأن رفع هذا الاعتراض المتأخر بعد موافقتنا السابقة لن يشجع الحكومة المصرية فقط على البحث عن أى مكان آخر لتسليح جيشها فى المستقبل ، بل انها ايضا سوف تعتبر ان هذا التصرف يتعارض مع الكلمة والوعد البريطانى » ·

ومضى هندرسون بعيدا فى ابراز وجهة نظره الرامية الى التقليل من أهمية تسليح الجيش المصرى بالاسلحة الآلية التى تمت الموافقة عليها ، فأوضح أن حدوث صدام مسلح بين قوات الاحتلال البريطانى وقوات الجيش المصرى هو أمر بعيد الاحتمال ، وأنه ليس من المعقول أن تقوم مصر من جانبها بالغاء طلبها الخـاص بالمدافع الآلية ، لأنها فى الواقع فى حاجة اليها ، ولكن الأهم من ذلك ــ طبقا لوجهة نظره ــ هو الاشراف الكامل والفعال على استخدام هذه الأسلحة ، هذا فى الوقت الذى « ··· نتوقف فيه تماما عن الاستجابة لأى مطالب مصرية لأسلحة آلية أخرى ··· فالخطر الحقيقى ليس فى الاثنين وعشرين مدفعا آليا التى أثارت المشكلة الحالية ، بل فى احتمال زيادة عددها ··· لذلك أرى أنه اذا ما تمت الموافقة على وجهات نظرى المبينة آنفا ، فانه يمكن أولا الضغط على وزارة الحرب لتنفيذ الطلب الحالى ، وثانيا أن يقوم السير جورج لويد عند وصوله الى مصر بجذب انتباه الملك فؤاد بصفته القائد الأعلى للجيش ، وكذلك الحكومة المصرية الى الشكوك التى ثارت لدى الحكومة البريطانية بالنسـبة للزيادة الأخيرة فى تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية ، وكذلك ان يحوز على تعهد كل من الملك والحكومة المصرية بعدم تقديم طلبات أخرى فى هذا الصدد دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية » · (٤٦)

واذا كان هندرسون قد اوضح انه لا خوف على وضع قوات الاحتلال

فى مصرمن جراء تسـليح الجيش المصرى بكمية من المـدافع الآلية ، فان الكولونيل سبنكس مفتش عام الجيش المصرى مال الى هذا الرأى ايضا ، وأوضح بالاضافة الى ذلك أن حالة المدفعية المصرية كان يرثى لها آنذاك ، وأنه يجب اعادة تنظيم تسليح مدفعية الجيش المصرى وتدعيمها « بمدافع هاوتزر ٣ر٧ بوصة بدلا من المدافع البوندر 10 — Pounder ٩٥ر٢ بوصة الحالية التى أصبحت بالغة القدم ... وقد أصبحت عملية اعادة التسليح هذه ضرورية تماما نتيجة لصعوبة الحصول على الذخيرة وقطع الغيار للأسلحة القديمة ، فالمدفع ٩٥ر٢ بوصة كان ضمن تسليح الجيش المصرى قبل حملة السودان سنة ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ » . هذا بالاضافة الى ان الجيش المصرى قد تأثرت مدفعيته كثيرا باقراضه لبطاريتين ٩٥ر٢ بوصة لجيش الشريف حسين سنة ١٩١٦ ، « ولم يستعد الجيش المصرى مدافع هاتين البطاريتين أبدا » (٤٧) .

واقترح سبنكس أن يكون هذا التغيير فى تسليح المدفعية منتظما بواقع بطارية (٤ مدافع) سنويا . الا أنه أيضا اقترح صمام أمن لاستخدام هذا السلاح الخطير من جانب افراد الجيش المصرى ، فأورى أنه « لابد من تعيين مدير بريطانى للامداد بالذخيرة حتى يمكنه الاشراف الفعلى على استخدام المدافع » (٤٨) .

واذا كان سبنكس قد اقترح اعادة التسليح هذه بالنسـبة للمدفعية المصرية بطريقة تدريجية ، فانه اضاف أيضا انه لا خطورة تذكر من جانب الوحدات المصرية نفسها بالنسبة للنواحى الاستراتيجية وتوزيع القوات ، ففى ذلك الوقت « لم تكن توجد وحدات مصرية على طول قناة السويس أو على طول الخطوط الحديدية بين القاهرة والاسماعيلية ، هذا بالاضافة الى أنه ليس هناك اتجاه لوضعها فى هذه المناطق ، كما أننى قد وافقت على مشروع

لتوزيع القوات المصرية يستبعد تمركز القوات المصرية فى هذه المناطق ، وقد تم عرض هذا المشروع على مجلس الجيش وتمت الموافقة عليه ۰ أما الكتيبة المنتشرة بين بورسعيد والسويس ، فقد أرسلت الى العريش فى مايو الماضى ولم تحل محلها كتيبة اخرى » (٤٩) ۰

ورغم ذلك فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار حتى يصل المندوب السامى الجديد السير لويد الى القاهرة ويدرس المشكلة برمتها ويرسل اليها آراءه فى هذا الصدد ۰ (٥٠)

وصول لويد الى القاهرة :

عندما وصل لويد الى مصر ، سارع الى محاولة تفهم أبعاد المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة ، وبدأ مناوراته بمقابلة مع رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح له بأنه « طالما أن دول العالم تناقش مسألة عدم التسلح ، فلا داعى لأن تسير مصر فى الاتجاه المعارض » وفى نهاية هذه المقابلة استخلص لويد وعدا من رئيس الوزراء بأنه « لن تكون هناك اعتمادات لشراء اسلحة آلية فى ميزانية العام القادم » (٥١) ۰

الا ان لويد من ناحية اخرى وافق على رأى سبنكس الخاص بالسماح للجيش المصرى بالحصول على ٤ مدافع هاوتزر كل سنة ولمدة أربع سنوات ، وبمعنى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الاربعة بواقع بطارية كل سنة » ۰۰۰ ورغم أننى لا اوافق على اى تدعيم بالسلاح للقوات المصرية ، فاننى اعتقد ــ ويتفق معى فى الرأى قائد قوات الاحتلال ــ انه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرات ۰۰۰ على أنه يجب الاشراف الدقيق على ذخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها انجليزى ۰۰۰ والواقع اننى لا أود اعطاء المصريين فرصة قد

تدفعهم الى الحصول على أسلحة من أى مكان آخر » (٥٢) ٠

وتجدر الاشارة الى ان وزارة الخارجية البريطانية قد وافقت على مقترحات لويد هذه وطلبت من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزر ٧ر٣ بوصة ٠ (٥٣)

لويد والمناصب العليا فى الجيش :

تناول لويد هذا الموضوع فى مذكرة مطولة جدا ، أوضح فيها أن الدفاع عن وجهة النظر الرامية الى تمسك بريطانيا بسردار بريطانى للجيش المصرى انما يرتكز على الأسس الآتية :

١ ـ أنه بناء على صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتمسك بريطانيا فيه بالحق الكامل فى الدفاع عن مصر ضد العدوان والتدخل الخارجى ، فان هذا التصريح لا يمكن أن يؤدى الى منع التدخل البريطانى فى شئون الجيش المصرى ،

٢ ـ ان بريطانيا أيضا طالبت بالمحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للتحفظات ، وأحد هذه التحفظات على الأقل يمس الجيش المصرى «٠٠٠ ونحن اذا كنا قد تخلينا عن تمسكنا بالوضع الراهن بالنسبة لغالبية الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون فى الجيش المصرى فى سنة ١٩٢٢ ، فاننا يجب أن لا نتنازل عن منصب السردار البريطانى ، لأن خلو هذا المنصب كان نتيجة لمقتل السردار الاخير على يد المصريين » ٠

٣ ـ ومن وجهة نظر احتمال أن « علاقاتنا مع الحكومة المصرية

القادمة ستكون اكثر أو اقل صعوبة ، فاننا كمبدأ عام يجب ان ندعم موقفنا بأى شكل فى الفترة القادمة » ٠

٤ ـ أن الصراع بين الملك وسعد زغلول محتمل فى أى وقت وأن هذا الصراع يمكن أن يصل الى حد مطالبة سعد باعلان الجمهورية ، وكذلك الى حد المنافسة بينهما من اجل السيطرة على القوات المسلحة للدولة ٠٠٠ وفى مثل هذا الموقف ، فان سردارا بريطانيا للجيش المصرى يمكن أن يساعد فى جعل الجيش بعيدا عن دائرة الصراع ٠

٥ ـ أن الجيش المصرى يمكن أن يكون جيشا له كفاءة كبرى تحت قيادة سردار بريطانى ، وبصفة خاصة من ناحية التدريب ، ويمكنه فى هذه الحالة التصدى لاى عدوان خارجى ٠

٦ ـ « فهمت أن تعيين سردار بريطانى للجيش المصرى سوف يلاقى درجة كبيرة من الموافقة فى داخل الجيش المصرى نفسه » ٠

٧ ـ أن سردارا بريطانيا للجيش المصرى يعتبر هو فى حد ذاته نقطة من نقط المساومات فى حالة مفاوضات تالية من أجل تسوية التحفظات الاربعة٠

ثم أوضح لويد فى نفس هذه المذكرة المطولة آراءه فى الأسس المعارضة لتعيين سردار للجيش المصرى وانها تعتمد على الآتى :

١ ـ أن فرض قائد عام بريطانى للجيش المصرى ، بعد أن أعلن البريطانيون ان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة ، يبدو للمصريين وللعالم كله أمرا متناقضا مع السياسة البريطانية المعلنة ، ويمكن تفسير ذلك بانه

تراجع من جانب الانجليز وتناقض مع ما جاء فى تصريح الاستقلال ، وان اعتزاز المصريين بالكرامة الوطنية amour-propre سيتأثر بصفة عامة بتعيين سردار بريطانى للجيش المصرى ، « ٠٠٠ مما يعطى منافسينا ورقة رابحة ، ولابد أن نتذكر فى هذا السياق أن سعد زغلول عندما كان فى الحكم صرح بأن سردارا أجنبيا يتعارض مع شكل مصر المستقل الجديد » أى بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٠

٢ ـ رغم الاعتراف بالحق البريطانى فى الاحتفاظ بالدفاع عن مصر ، فان هذا الحق يتلخص فى « استخدامنا لقواتنا البريطانية فى تحقيق ذلك ، وليس بأى شكل السيطرة ـ من اجل تحقيق هذا الفرض ـ على القوات المسلحة المصرية ٠

٣ ـ طبقا للسياسة البريطانية الحالية ـ بعد اعلان التصريح ـ فانه من الفطنة ان يكون الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية بقدر الامكان من المستشارين والمدربين وليسوا من التنفيذيين ٠

٤ ـ أنه اذا قامت حكومة مصرية مستقبلا باستخدام الجيش المصرى لقمع حركات سياسية شعبية ثائرة ضدها ، فان وجود سردار بريطانى ـ برغم أنه من المحتمل ان ترحب به الحكومة ـ سيؤدى الى نوع من الارتباك السياسى بالنسبة للمصالح البريطانية الدائمة ٠

٥ ـ كان اللورد اللنبى فى مايو الماضى قد ابلغ الملك فؤاد بانه مستعد لأن يوصى الحكومة البريطانية كى توافق على تعيين خلف مصرى للسير لى ستاك « ٠٠٠ وأضيف الى ذلك أن الملك كان ولعدة اشهر دائبا على التذكير وعلى فترات منتظمة بتعهد اللورد اللنبى ٠٠ الا ان رئيس الديوان الملكى

مؤخرا – وبايحاء من الملك – أشار على بالتمسك بتعيين سردار بريطانى ، والملك نفسه لم يرد تحمل مسئولية عرض الاقتراح ، ولكنه شعر بلا شك بنفوذ سعد زغلول القادم على الجيش ، وبأهمية تقديم منصب السردارية كعظمة للتنافس عليها بين سعد وبينى (لويد) وذلك لمصلحة الملك فؤاد نفسه » ٠

٦ – أنه يجب عدم التمسك بتعيين سردار بريطانى منذ تبين « أن الموالين لنا من المصريين فى الميادين الأخرى لم يمكنهم التصدى لسعد زغلول فى الماضى ولو بنسبة ضئيلة » ٠

٧ – قلة احتمالات الاعداد لمفاوضات قادمة مع الحكومة المصرية فى المستقبل القريب بالنسبة لنقاط التحفظات ٠

٨ – أن سردارا بريطانيا لا يستطيع وحده تحقيق كفاءة الجيش المصرى ، الا اذا تم الحاق ضباط بريطانيين فى كل وحدات هذا الجيش ٠٠ وهذا كان يبدو مستحيلا فى ذلك الوقت ، « ٠٠٠ كما اننا اذا خصصنا للجيش المصرى واحدا أو اثنين فقط من الضباط الانجليز ، فان السردار البريطانى قد يفشل فى عمله ، وسوف تعانى سمعتنا كثيرا من جراء ذلك » ٠

٩ – « ليس من مصلحة بريطانيا على أية حال أن يكون لمصر جيش قوى ٠٠٠ ويكفى فقط الاحتفاظ له بروح عالية فى التدريب لمنعه من أن يصبح أداة فى أيدى السياسيين » ٠

١٠ – وبالنسبة للسردارية « فاننى أعتقد أن الحكومة المصرية قد كفرت عن مصرع السير لى ستاك » بدرجة كافية ٠ والمحاكمة الحالية غير

مختصة بجريمة القتل ، ويبدو انه من غير الضرورى انتظار النتائج المتمخضة عنها » ٠

ومن بين المقاطع السابقة ، ركز لويد اهتمامه الشديد على المقطع الخاص بالتعارض بين استقلال مصر المعلن من جانب بريطانيا وتعيين سرداربريطانى للجيش المصرى ، وانه من الافضل فى النهاية عدم الالحاح على تعيين سردار بريطانى له سلطات عليا ، وان يسمح بتعيين سردار مصرى بدون تأخير ولكن بشروط ٠٠٠ « تسمح لنا بالتدخل بقدر الامكان فى شئون الجيش المصرى » وذلك لمنع هذا الجيش من ان يصبح اداة سياسية فى حالة عدم وجود ضباط بريطانيين بالقدر الكافى فيه ٠ ولم ينس لويد ان يجذب الانتباه الى انه يمكن فى هذه المرحلة الاعتماد فقط على تصريح ١٩٢٢ « ٠٠٠ كما ان رئيس الوزراء المصرى الحالى يؤيد التحفظات الواردة فى هذا التصريح ٠٠٠ وهو يستطيع ان يعلن ان التنظيم المقترح مؤقت لحين تسوية التحفظات بالمفاوضات ، اما سعد زغلول فاننا يجب ان لا ننسى بأنه قد صرح علانية ولعدة مرات عدم اعترافه بالتصريح » ٠

واذا كان لويد قد انهى مذكرته المطولة بطلب سرعة ابلاغه بقرار الحكومة البريطانية بالنسبة لهذه المسألة ، فانه اوضح عن رأيه الخاص فى أنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية ورفض الحكومة المصرية على مقترحاته ، فانه سوف يقترح اعادة النظر فى المسألة والتمسك بتعيين سردار بريطانى للجيش المصرى ٠ (٥٤)

لقد ابدى لويد فى مذكرته المطولة موافقته على تعيين سردار مصرى ، ولكنه تمسك بأن هذا التعيين لا يتم الا « بشروط تسمح لنا بالتدخل بقدر الامكان فى شئون الجيش المصرى » فما هى هذه الشروط — فى رأيه — والتى

تحقق هذا التدخل ، أو بمعنى آخر تحقق السيطرة البريطانية على الجيش المصرى ؟

يجيب لويد على هذا التساؤل بمذكرة اخرى مطولة موضحا « أن تخلى بريطانيا عن تعيين سردار بريطانى للجيش المصرى يستلزم اجـراء الأمور الآتية :

أولا : اجراء تعديلات جوهرية فى وظائف واختصاصات المفتش العام (الانجليزى) للجيش المصرى :

١ ـ فهو بينما يحتفظ بلقبه الحالى ، فانه يتخلى عن وظائفه التنفيذية الحالية ، ويصبح له طبيعة استشارية ٠

٢ ـ أن يشرف المفتش العام على التوصيات الخاصة بالضباط فى لجنة الضباط على ان لا ترفع هذه التوصيات دون توقيعه المصدق عليها ٠

٣ ـ ان يكون له الحق فى التفتيش المستقل فى أى وقت على كل وحدات الجيش المصرى ٠

٤ ـ ان يكون للمفتش العام الحق فى الاطـلاع على كل المعلومات الحربية والبيانات الخاصة بالجيش المصرى ، كما أن له الحق أيضا فى الاطلاع على كافة التقارير السرية الخاصة بالضباط ٠

٥ ـ ان يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش ٠

٦ ـ ان من حقه الحصول على المشورة من وزارة الحربية ٠

ثانيا : الحاق ضابط بريطانى للتدريب لكل من الخيالة والمدفعية وكذلك ضابط بريطانى لكل من ألوية المشاة الثلاثة ٠

ثالثا : الاحتفاظ بالضباط البريطانيين فى الاشراف التنفيذى على القسم الطبى والصيانة ٠

رابعا : الاحتفاظ بضابط بريطانى كأركانحرب للمفتش العام ٠

خامسا : وفى هذا السياق ألح لويد على الآتى :

١ ـ أن يمنح المفتش العام فى وضعه الجديد رتبة الفريق ، لأن السردار كان فريقا أيضا ، والمفتش العام « يجب أن يكون فى تلك الرتبة الرفيعة ، وان يلى فى الرتبة السردار (المصرى) وان كان يجب ان يكون أعلى فى رتبته من أى مساعد مصرى برتبة لواء » ٠

٢ ـ أن أركانحرب المفتش العام يجب أن يكون أقل فى رتبته من المفتش العام ويحل محله أثناء غيابه ٠

٣ ـ إن توصيات لجنة الضباط يجب ان ترفع مباشرة الى الملك وليس عن طريق وزير الحربية ٠

٤ ـ أن تتعهد الحكومة المصرية بعدم توظيف أوربيين غير بريطانيين فى الجيش المصرى ٠ وأوضح لويد فى هذا المضمار انه بتنفيذ هذه المقترحات، فان المفتش العام وبنفس لقبه ، سوف يحوز على سلطات واختصاصات واسعة جدا دون أن يرهق نفسه بمسئوليات تنفيذية ، كما أن الضباط البريطانيين الذين هم تحت قيادته « يجب ان لا يتعرضوا للمعاملة السيئة من جانب الضباط المصريين الأقدم منهم رتبة ٠٠٠ وبصفة عامة فانه لا يخضع ضابط بريطانى لأوامر أى ضابط مصرى فى الجيش المصرى ، ومن المرغوب فيه ـ من وجهة النظر البريطانية ـ الاستمرار فى هذا التقليد بقدر الامكان » (٥٥) ٠

ولا يجب ان تمر مقترحات لويد بالنسبة لاختصاصات وسلطات المفتش العام دون تعليق ٠٠ فبينما يقترح المندوب السامى تعيين سردار مصرى للجيش المصرى وكذلك يقترح أن تكون وظيفة المفتش العام الانجليزى لها الطابع الاستشارى وليس التنفيذى ، فانه من ناحية اخرى يجعل من هذا المفتش العام سيفا مصلتا على رقاب الضباط المصريين وذلك باطلاعه على التقارير السرية الخاصة بهم ، وكذلك بتصديقه على توصيات لجنة الضباط ، وكذلك برفع هذه التوصيات منه مباشرة الى الملك متخطيا بذلك وزير الحربية ومبطلا دوره فى السيطرة على الجيش ٠ كذلك فان تعيين « خبير » بريطانى فى كل من الخيالة والمدفعية ، وكذلك « خبير » بريطانى فى كل من الوية المشاة الثلاثة ، ومن المعلوم ان كل هؤلاء الخبراء تابعون للمفتش العام البريطانى ولا يخضعون لأوامر الضباط المصريين ، وكذلك فان « طبيعة » الاحتلال البريطانى لمصر ستجعل من هؤلاء « الخبراء البريطانيين » شبه قادة للاسلحة والوحدات المصرية مما يحكم السيطرة البريطانية الفعلية على وحدات الجيش المصرى ٠٠٠ كل ذلك لقاء مقابل ضئيل جدا وهو التنازل عن « لقب » السردار البريطانى للجيش المصرى وتعيين سردار مصرى له السلطة الاسمية فقط ٠٠ تنازل يرضى الكرامة الوطنية المصرية ـ أو هكذا تصور لويد ـ ولكنه يحقق فى المقابل سيطرة بريطانية كاملة على مقدرات الجيش المصرى كله ٠٠٠ ويا له من مقابل ٠

ولم يضيع لويد وقتا ، بل أبرق الى لندن يقترح الاعداد المطلوبة من الضباط البريطانيين للعمل كمدربين (خبراء) بالجيش المصرى ، فاقترح للواءات المشاه الضباط الانجليز التالين :

ـ الكولونيل بتلر Colonel S.S. Butler
الملحق العسكرى فى بوخارست

– الليفتنانت كولونيل فوربز B.A. Forbes Late Ulster Rifles

على أن يمنح كلاهما رتبة اميرالاى فى الجيش المصرى ويدفع لهما ١٣٦٥ جنيها ، وان تتحدد خدمتهما فى القاهرة أو الاسكندرية أو اسيوط ٠

كما اقترح لويد ان يخصص ماجور أو كابتن لتدريب الخيالة فى القاهرة على أن يمنح رتبة القائمقام فى الجيش المصرى وان المرتب هو ١١٩٧ جنيها فى السنة ٠

وطلب لويد كذلك تخصيص مدرس بالمدرسة الحربية فى القاهرة ليحل محل نظيره المنقول على أن يكون برتبة كابتن ، على أن يمنح رتبة البكباشى ، والمرتب هو ٩٠٠ جنيه فى السنة ٠

وواضح أن الضباط البريطانيين المرشحين للعمل فى الجيش المصرى « كخبراء » سيحصلون على رتب عسكرية أعلى من التى كانوا يشغلونها فى الجيش الانجليزى برتبتين وربما اكثر « ٠٠ وعلى أن يكون التعاقد مع كل الرتب السابقة هو طبقا للعقود السارية والمتفق عليها بين وزارة الحرب البريطانية والحكومة المصرية ، والمرتبات فى جميع الحالات معفاة من الضرائب وتضم البدلات المختلفة » ٠ (٥٦)

ولما كانت مقترحات لويد هذه منصبة بصفة خاصة على ترشيح ضباط بريطانيين لشغر وظائف فى الجيش المصرى ، وعلى تعيين سردار مصرى للجيش ، فان وزارة الخارجية البريطانية أبلغت وزارة الحرب بهذه المقترحات والاجراءات الوقائية التى اقترحها قبل موافقة الحكومة البريطانية على هذه المقترحات ٠ (٥٧)

وقد وافق « مجلس الحرب » البريطانى بصفة عامة على مقترحات لويد « بشرط ان لا يقع أى خلل بالاجراءات الوقائية ، وهى كافية فى نظر المجلس للحفاظ على موقفنا فى مصر » . كما أبدى « مجلس الحرب » استعداده للمعاونة بالنسبة للمدربين « الخبراء » البريطانيين الذين اقترحهم المندوب السامى طبقا للمشروع الجديد ، « وأنه بمجرد موافقة الحكومة البريطانية على اتباع السياسة الجديدة ، فان التعيينات سوف تلاقى كل اهتمام » كما أضاف المجلس بأنه « يرى عدم اجراء أى تعيينات لضباط بريطانيين محليا الا بعد الموافقة المسبقة من وزير الحرب » (٥٨) ٠

وهكذا أبلغت وزارة الخارجية البريطانية لويد بموافقتها وموافقة وزارة الحرب على مقترحاته السابقة ٠ (٥٩)

وبعد أن حصل لويد على موافقة لندن على مقترحاته ، شرع فى العمل بدون ابطاء ، فارسل مذكرة فى مايو ١٩٢٦ الى كل من فؤاد والى رئيس الوزراء أوضح فيها الظروف التى ستسمح فيها الحكومة البريطانية بتعيين سردار مصرى ٠ (٦٠)

وتعتبر هذه المذكرة موجزا للمقترحات التى سبق للويد ارسالها الى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكننا سنوردها هنا لأهميتها ، وقد جاء فى هذه المذكرة « أن الحكومة البريطانية مهتمة بمسألة تعيين خلف للفريق السير لى ستاك باشا كسردار للجيش المصرى ، وهى قد أعدت مشروعا كحل مؤقت لحين التفاوض بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تخلت فيه عن حقها فى تعيين سردار بريطانى بالشروط الآتية :

١ ــ ان واجبات المفتش العام لن تصبح تنفيذية ولكن استشارية . والمفتش العام على أية حال سيحتفظ بلقبه الحالى على ان يمنح رتبة الفريق ٠

٢ ـ أن تتعهد الحكومة المصرية بعدم اجراء أى تعيينات حربية أو ترقيات دون توصية المفتش العام ٠

٣ ـ ان ترفع توصيات لجنة الضباط مباشرة الى الملك (فؤاد) عن طريق السردار (المصرى) وليس عن طريق وزير الحربية ٠

٤ ـ أن المفتش العام له الحق فى التفتيش المستقل على كل وحدات الجيش المصرى فى أى وقت ٠

٥ ـ ان من حق المفتش العام الاطلاع على كل المعلومات الحربية وكل المعلومات التى تخص الجيش المصرى ، وكذلك الاطلاع على كل التقارير السرية الخاصة بالضباط ٠

٦ ـ أن يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش ٠

٧ ـ ان المفتش العام له الحق فى الحصول على مشورة وزارة الحربية٠

٨ ـ ان يلحق ضابط بريطانى للتدريب فقط فى كل من الوية المشاه الثلاثة ، وكذلك ضابط بريطانى للمدفعية وآخر للخيالة ، على ان يكون خبراء المشاه برتبة أميرالاى أما الاثنان الآخران فبرتبة بكباشى ، على أن يحتفظ الضباط البريطانيون ـ كما هو الحال الآن ـ بالاشراف التنفيذى على الصيانة والقسم الطبى ٠

٩ ـ يعين ضابط بريطانى كاركانحرب للمفتش العام ٠

١٠ ـ فى حالة غياب المفتش العام يحل محله أقدم الضباط البريطانيين من الوحدات المقاتلة ٠

١١ ـ تتعهد الحكومة المصرية بعدم تعيين أى أجنبى غير بريطانى فى الجيش المصرى » (٦١) ٠

وواضح مرة أخرى من هذه المذكرة أن لويد أراد اعطاء قيادة الجيش المصرى الشكل المصرى بتعيين سردار مصرى لهذا الجيش ، ولكن السلطة الفعلية ستكون فى يد المفتش العام الانجليزى ٠

ولكن ما هو رد فعل هذه المذكرة على كل من الملك فؤاد ورئيس الوزراء؟

ان الملك فؤاد بعد ان جذب الانتباه الى اهمية اجراء بعض التعديلات على اختصاصات لجنة الضباط ، ابدى موافقته على المذكرة ، أما رئيس الوزراء الذى « بدا متفهما لحقيقة الموقف ، فانه أوضح بأنه سيكون مضطرا الى استشارة مستشاره القانونى الاول عبد الحميد بدوى باشا » بالنسبة لهذه المذكرة ٠

وقد اشار لويد الى عدم ادراكه على وجه الدقة للاعتراضات التى سوف يثيرها مستشار رئيس الوزراء ، « وان كان من المتوقع ان يثير عبد الحميد بدوى باشا بعض الاعتراضات التى لن تتطلب ادخال تعديلات جوهرية على المذكرة » ٠

وعلى أية حال ، فقد ابلغ زيور باشا لويد بأن بدوى باشا قد جذب الانتباه الى مخالفة دستورية بالنسبة للنقطة الخاصة برفع توصيات لجنة الضباط مباشرة الى الملك عن طريق السردار بدلا من ان يتم ذلك عن طريق وزير الحربية ، وقد اجاب لويد على ذلك بأنه « لا يرغب فى الضغط بأى مطالب غير دستورية ٠٠٠ وان هذه المخالفة ليست من النوع الذى لا يمكن تخطيه ، وأنها لا تؤدى الى التردد بالنسبة للموافقة على المشروع ككل » ٠

الا إن وزارة زيور باشا نفسها كانت على شفا الاستقالة ٠٠ فهل من المعقول ان يقامر الوزراء على مستقبلهم السياسى بالموافقة على هذه المذكرة

قبل استقالة الوزارة ؟ فى الواقع لم يكن متوقعا أن يوافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة الخطيرة قبل استقالة الوزارة ٠

ويؤكد لويد هـذا المعنى بقوله « ان الحقيقة المؤكدة هى انه عندما يستشير زيور باشا وزراءه فانهم سوف يرفضون بالاجماع اخذ المسئولية على عاتقهم قبل الاستقالة الوشيكة للحكومة ، وذلك بموافقتهم على الشروط الواردة فى المذكرة ٠٠ وأنه فى مثل هذه الظروف أرى أنه ليس هناك مبرر للضغط على حكومة زيور باشا بعنف بالنسبة لظروفها ، مع التعبير عن اسفى لأن هذه المسألة يجب تأجيلها حتى تسـنح فرصـة لمناقشتها مع الحكومة المصرية الجديدة » ٠

كما نبه لويد الى ان الاعتراضات المصرية الرئيسية سوف تنصب بصفة عامة على عدد الضباط البريطانيين الذين اقترح الحاقهم بالجيش المصرى ، وكذلك بالنسبة لسـلطات ونفوذ المفتش العـام الانجليزى كنتيجة لسيطرته القوية على تعيينات وترقيات الضباط ٠

وأوضح لويد عن أحد أساليب المندوبية السامية البريطانية فى مصر فى مخاطبة الرأى العام المصرى ، وذلك بايعازه الى جريدة المقطم المصرية بأن تنشر فى نهاية مايو ١٩٢٦ مقالة لها الشكل الرسمى للتأثير على الرأى العام المصرى ، يتضح منها « ان مسألة تعيين سردار مصرى قد تمت مناقشتها، وان الموافقة على هذه المسألة تحتاج الى شروط خاصة ، وان الحكومة المصرية الحالية فضلت ترك المسألة كلها كى تدرسها الحكومة التالية » (٦٢) وهكذا توقفت المسألة كلها فى هذه المرحلة ٠

ولكن ما هو البعد الحقيقى للمشكلة ؟ ولماذا هذا الاصرار البريطانى على الاقلال من فاعلية الجيش المصرى من ناحية والسيطرة عليه تماما من ناحية أخرى ؟

هذا بالاضافة الى التمسك البريطانى بأن يكون لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر القدح المعلا عند مقارنتها بقوات الجيش المصرى ... أى أن تكون لهذه القوات البريطانية القدرة السريعة على تدمير الجيش المصرى عند أول بادرة تصدر من هذا الجيش ضد المصالح البريطانية فى مصر ، ولو أدى ذلك الى تدمير هذا الجيش الوطنى بالطائرات المقاتلة التى لم تكن مصر تمتلك منها شيئا فى ذلك الوقت ..

وهنا يتبادر سؤال آخر الى الذهن .. ما هو الوضع القانونى لجيش الاحتلال فى مصر بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ وما هو حجم هذا الجيش وتسليحه مع مقارنة ذلك بالجيش المصرى من حيث العدد والعدة ؟

فى الفصل التالى من هذه الدراسة سوف نجيب ـ قدر امكاننا ـ على هذه التساؤلات .

حواشى الفصل الثانى

1. F.O. P.R.O 407-200 (C) Size and Armament of Egyptian Army (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No 187. Memorandum on the Military Situation in Egypt, R. Haking Lieutenant General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.
2. F.O P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) No. 190 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 327) Cairo, May 6, 1925.
3. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187. op. cit.
4. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington — Evans. F.O. May 27, 1925
5. F O. P.R.O 407-200 (C.) (J. 1681/133/16) No. 195 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.
6. F O P.R.O. 407-200 (C.) (1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187 op. cit.
7. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 510/133/16) No. 185 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chaberlain, Cairo February 18, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407 -200 (C.) Mr. Austen Chamberlain to Field Marshall Viscount Allenby. F.O. April 4, 1925.
9. F.O P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) Enclosure in No. 191 Memorandum on Increase in Numbers and Weapon Efficiency of Egyptian Army. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, May 21, 1925.
10. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 187 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 287) Cairo, April 18, 1925.
11. F O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 3 in No. 187, Note by Inspector-General of Egyptian Army. War Office, Egyptian Army, Cairo, April 16, 1925.
12. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op cit.

13 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187 op. cit.

14. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.

15. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in No. 190, Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Viscount Allenby Headquarters, British Troops in Egypt, Cairo, May 4, 1925.

16 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No, 187 op. cit.

17. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op. cit.

18. F.O. P.R.O 407-200 (C.) (J. 1681/133/16). No. 195, Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.

19 F.O P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187. op. cit.

20. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans. F.O. May 27, 1925.

21. Op. cit.

22. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.

23 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in 190 op. cit.

24 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.

25. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in 190 op. cit.

26. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.

27. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187, op. cit.

28. F.O. P.R.O 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.

29. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in No. 190.

30. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.

31. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 189, F.O. to War Office Mervin Herbert, F.O. May 12, 1925.

32. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1337/133/16) No. 188, Field-Marshall Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain. Cairo May 2, 1925.

33 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1736/133/16) No. 196, Allenby to Chamberlain. Cairo June 6, 1925

34. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J 1779/133/16) No. 198 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. June 24, 1925.

35. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 192 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. May 22, 1925.

36 F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 188 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1779/133/16). No. 198. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. June 24, 1925.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 198 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1602/133/16). No. 194, Allenby to Chamberlain. Cairo, June 8, 1925.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 195 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16). Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans, F.O., June 22, 1925.

F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. Military Arrangement in Egypt and The Sudan and Relevant Financial Conditions. ; Size and Armament of Egyptian Army and Legal Status of Army of Occupation. (J. 2004/133/16). No. 122 Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain, Ramleh July 4, 1925.

Op. cit.

F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 Colonel Spinks to Mr. Henderson, July 3, 1925.

F.O. P.R.O. 407-202 Chapter 4. Egyptian Army : Sirdarship and Armament. (J. 114/114/16). No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, January 12, 1926.

F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-201 (J. 3733/133/16). No. 128 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, December 24, 1925.

F.O. P.R.O. 407-202 No. 143 op. cit.

F.O. P.R.O. 407-202 (J. 114/114/16) No. 144. F.O. to W O, John, Murray F.O. January 15, 1926.

F.O. P.R.O 407-202 (J. 933/114/16). No. 145 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.

F.O. P.R.O. 407-202 (J 939/114/16) No. 146 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.

F O. P.R.O. 407-202 (J. 947/114/116). No. 147 Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 21, 1926.

57. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 933/114/16). No. 148, F.O. to W.O, John Murray. F.O. April 26, 1926.

58. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 150, W. O. to F. O. A.E. Widdows War Office, May 4, 1926.

59. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 151, Chamberlain to Lloyd, F.O. May 6, 1926.

60. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1346/114/16) No. 152, Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 27, 1926.

61. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) Enclosure in No. 153. Memo. Lloyd to King Fuad and The Prime Minister, Cairo May 28, 1926.

62. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) No. 153 Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 28, 1926.

الفصل الثالث

بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال

فى هذا الفصل آثرت أن أخصص الكلام عن وضعية قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، ومقارنتها بقوات الجيش المصرى من ناحيـة العـدد والعدة ٠

وواضح أننى لم أرد التمسك بالتسلسل الزمنى بالنسـبة للموضوع ككل ، بل فضلت اتخاذ أسلوب « الوحدة » حتى يكون الكلام متسقا ، فلا يجب ـ فى رأيى ـ أن أسير وفق التسلسل الزمنى بصفة دائمة ؛ لأنها أحيانا قد تؤدى الى عدم تكامل المعلومات وابراز وحدة الموضوع ٠

وتجدر الاشارة أيضا الى أننى فى هذا الفصل أخذت فى التقاط كل المعلومات التى تخص هذا الموضوع ٠٠ وسرت وراء هذا الخط عبر السنين والمراسلات والمذكرات البريطانية حتى أمكن ـ بقدر امكاننا ـ تجميع مادة هذا الفصل وكتابته ٠

على أية حال نتذكر أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد منح لمصر استقلالا شكليا مع تحفظات أربعة تسلب هذا الاستقلال جوهره ، ولكن مع اعتراضنا بذلك ، يبقى لمصر ذلك « الشكل » المسـتقل ٠ ووسـط اندفاع المصريين الى محاولة تدعيم جيشهم عددا وعدة ، ومحاولة الحكومة البريطانية الحد من هذا الاندفاع حتى لا تميل الكفة فى جانب جيش مصر عند مقارنته من ناحية الافراد والتسليح بجيش الاحتلال البريطانى فى مصر حتى لا تقع الواقعة وتندحر قوات الاحتلال وتحوز مصر على جوهر الاستقلال بقوة السلاح ، ووسط هذه الأحداث التى سوف تؤدى فى النهاية الى ما سمى « بأزمة الجيش المصرى » يجدر بنا أن نتساءل عن وضعية جيش الاحتلال البريطانى ، ومدى سلطاته فى التعامل مع المصريين (١) ، وبصفة خاصة بعد صدور

تصريح الاستقلال ، ونتساءل أيضا عن الفارق بينه وبين الجيش المصرى من ناحية العدد والعتاد ٠

وضعية جيش الاحتلال :

يجب أن نتذكر – فى هذا المضمار – أنه بعد مقتل السير لى ستاك بفترة قصيرة ، جاء نبأ للمندوب السامى حينذاك اللورد اللنبي بأن ثلاثة من النواب المصريين قد خططوا لتدبير عمليات اغتيالات للانجليز فى مصر ٠ وكان رأى وزارة الخارجية البريطانيـة بالنسـبة لهذه المسألة انه يجب على المندوب السامى – بعد تأكده الكامل من هذا النبأ – أن يبلغ رئيس وزراء مصر كى يأمر بتجديد اقامة هؤلاء النواب الثلاثة ، حتى لا يمكنهم القيام بأية أعمال عنيفة ضد الانجليز فى مصر ٠٠٠ « وأنه اذا تقاعس رئيس الوزراء المصرى عن تنفيذ المطلوب ، فان على اللورد اللنبى القبض على هـؤلاء النـواب واعتقالهم فى أى مكان وتحت الحراسة البريطانية » ٠

وقد اعتذر رئيس الوزراء المصرى عن القبض على النواب الثلاثة ، على أساس أن الحكومة المصرية لاتستطيع القيام بمثل هذا العمل دون إعلان الأحكام العرفية فى مصر ٠ وهكذا أمر اللورد اللنبى الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال بالقبض على هؤلاء النواب ووضعهم فى القلعة تحت الاعتقال ، وتم التنفيذ بالفعـل ٠

وبدأت العملية تتخذ شكلا خطيرا عندما ابلغ كل من المدير العام للادارة الأوربية وقائد بوليس القاهرة اللورد اللنبى بأن القبض والحجز المؤقت لنحو أربعين شخصا هو أمر ضرورى جدا لتلافى وقوع اغتيالات أخرى بين البريطانيين بعد حادث مقتل السردار لى ستاك ٠ وقد طلب اللنبى موافقة وزارة الخارجية البريطانية على القبض على هؤلاء الأشخاص ، وأورى بأن

« اللورد كرومر كان يقوم بمثل هذه الأمور ، وأن اعلان الاحكام العرفية أو عدم اعلانها لاصلة له بالموضوع » .

الا أن النائب العام فى مصر أكد ـ بعد استشارته ـ بأن جيش الاحتلال البريطانى ليس له الحق فى القيام بالاجراءات المقترحة للقبض على المواطنين المصريين ، وأن الاجراء القانونى فى حالة اذا ما رغبت قوات الاحتلال فى ممارسة السلطة المدنية إلى حد القبض على المواطنين المصريين هو اعلان الاحكام العرفية .

وعلى اية حال ، فانه عندما علم رئيس الوزراء المصرى بواقعة القبض على النواب الثلاثة واعتقالهم بالقلعة ، فانه شعر بانه ارتكب خطأ سياسيا بتركه للعملية تتم على يد السلطات الحربية البريطانية ، الأمر الذى أثار حفيظة الرأى العام المصرى ، وهكذا أبدى رئيس الوزراء المصرى رغبته فى الاضطلاع بالمسئولية عن المعتقلين ومحاكمتهم طبقا للقوانين المصرية . وتم بالفعل تسليم المعتقلين الثلاثة للسلطات المصرية ، كما وافقت الحكومة المصرية على القبض على الأربعين شخصا المطلوب اعتقالهم .

ورغم كل هذه الاجراءات ، فان اللورد اللنبى ظل يعتقد ـ من الانباء الواردة اليه ـ بأن احتمال وقوع اغتيالات سياسية أخرى فى صفوف الانجليز لازال قائما ... وأن أفضل أسلوب لتلافى ذلك هو اقناع الحكومة المصرية باعلان حالة الطوارىء ، ثم مضى اللنبى بعيدا فى مسألة القبض على المواطنين المصريين ، وأورى بأن هناك اجراء واحدا مانعا للاغتيالات المتوقعة فى صفوف البريطانيين فى مصر يتلخص فى القبض على نحو ٣٠٠ من الوطنيين المصريين ، وأن أقل إجراء لضمان عدم الاغتيالات هو القبض على مائة مصرى فورا .

الا أن المشكلة الرئيسية التى واجهت سلطات الاحتلال « هى أن فترة

حجز المعتقلين تنتهى بسرعة ، وأن الحكومة المصرية لا تستطيع تجديد مدة الاعتقال طبقا للقانون المصرى ، وأن النواب الثلاثة المعتقلين فى القلعة سوف يفرج عنهم قريبا » وهكذا صدرت التعليمات من الخارجية البريطانية الى اللورد اللنبى بأن يضغط على رئيس الوزراء المصرى حتى يعلن حالة الطوارىء ، مما يسمح لقوات الاحتلال بالقبض على الوطنيين المصريين ٠

كما أن وزير الخارجية البريطانية أبلغ اللورد اللنبى بأن قيام السلطة الحربية البريطانية بالقبض على المواطنين المصريين هو فى الواقع اجراء يدخل ضمن نطاق الأحكام العرفية ، وأنه لا يمكن اتخاذ هذا الاجراء قانونا بدون اعلانها ٠٠٠ فهل سيتم اعلان الأحكام العرفية فعلا ، أم أنه من حق قائد قوات الاحتلال اتخاذ ما يراه ضروريا للمحافظة على أرواح أفراد جيشه ؟ (٢)

ولكن قبل الاجابة على هذا السؤال يجب أن نوضح أن الأحكام العرفية – طبقا لرأى ضباط القضاء العسكرى فى لندن – هى شىء غير معروف فى القانون الانجليزى ، وان كان يمكن القول بأن « اعلان هذه الأحكام هو بمثابة اعلان للرأى العام باهمال الحقوق القانونية العامة » (٣) ٠ وأضاف القضاء العسكرى فى لندن أن بعض الدول تعلن حالة الطوارىء ، وأن اعلانها فى مصر « هو من اختصاص الحكومة المصرية ٠٠٠ وأن المشكلة الحالية هى طبيعة جيش الاحتلال فى مصر ٠٠٠ فالجيش تابع فقط للسلطة البريطانية بصفته أحد أفرع أجهزة الحكومة البريطانية ، ومنذ أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فان الجيش البريطانى لا يحق له البقاء فى مصر دون موافقتها » (٤) هذا بالاضافة الى أن « القانون الذى يجب أن يحكم العلاقات بين أفراد الجيش البريطانى وأبناء الشعب المصرى هو القانون المصرى ٠٠٠ الا أنه من ناحية أخرى لا توجد مواد فى القانون المصرى تعطى للجيش البريطانى الحق فى القبض والسجن بالنسبة للرعايا

المصريين » (٥) ٠ وطبقا للاعتبارات السابقة ، فان قيام السلطات البريطانية بالقبض على أشخاص مشتبه فى قيامهم باغتيالات سياسية هو عمل غير قانونى ، أو بمعنى آخر هو بمثابة اعلان للأحكام العرفية ٠٠٠ « وأنه اذا كان هذا هو الاتجاه ، فلابد من اعلان هذه الأحكام ، وكذلك تبيان حدود امتداد السلطة الحربية البريطانية على حساب القانون المصرى ، وبدون شك فان حدوث ذلك سيؤدى بالرأى العام المصرى وكذلك بالدول الأجنبية الى الاعتقاد باننا سنعود الى الحالة التى كانت قائمة فى مصر قبل اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » (٦) ٠

واذا كان اللورد اللنبى قد أوضح استحالة أن يحكم القانون المصرى العلاقات بين جيش الاحتلال وبين أفراد الشعب المصرى (٧) فانه تناول بعد ذلك ـ طبقا لمذكرة مطولة للسير M.S. Amos فى ٦ فبراير ١٩٢٥ ـ آراء ضباط القضاء العسكرى فى لندن بالتحليل والنقد ، فاورى بأنه عند الكلام عن الاحكام العرفية ، فان هذا الاعلان لاصلة له بالقانون الانجليزى ، ولكنه متصل بقوانين الدول التى احتلها الجيش البرطانى ٠٠٠ ويمارس سلطة هذه الاحكام قادة الجيش البريطانى فى تلك الدول ، وهى سلطة ضرورية رغم انها محددة ٠٠٠ وهى تختلف من دولة الى دولة بالنسبة لمداها واتساعها ، وكذلك تختلف فى استخدامها من قائد الى آخر ، مما أدى فى النهاية الى استخدام اصطلاح « أحكام عرفية » ٠

« ويجب أن نتذكر أنه فى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسى لبيروت ، وعندما كانت السيادة الفرنسية لا ترتكز على أساس سوى الاحتلال العسكرى ، فان القائد الفرنسى أصدر اعلانا للسوريين بحالة الطوارىء état de siege أو loi martiale وهى أمور مدنية فرضها الأمر الواقع كسلطة مفوضة لممثل الجمهورية الفرنسية » ٠

وقد أوضح السير M.S. Amos في مذكرته المطولة أيضاً بأنه « على الرغم من طبيعة الاحتلال الاستمرارية ، فان الحكومة البريطانية متمسكة طبقا لمواد القانون الدولى بانشاء محاكم عسكرية للتحقيق فى الاعتداءات التى تؤثر على أمن القوات البريطانية فى مصر . وأن هذا الرأى يبدو أنه سيظل قائما Prima facie بشكل ما ، لأن التمسك بجيش احتلال فى أراض أجنبية يستدعى دائما اجراءات مجددة لتحقيق أمن هذه القوات » .

كما أوضح اللورد اللنبى « استحالة تخلى السلطة البريطانية ـ عمليا ـ عن حقوقها فى وضع اجراءات أمن قواتها فى مصر للمصريين أنفسهم ، وأن نفس هذه الاستحالة تندرج على رأى القضاء العسكرى البريطانى والخاص بأن العلاقات بين قوات جيش الاحتلال والشعب المصرى تحكمها مواد القانون المصرى » (٨) .

وقد ارسلت وزارة الخارجية البريطانية صورة من مذكرة السير موريس آموس Amos ـ المستشار القانونى للورد اللنبى ـ الى القضاء العسكرى فى لندن (٩) ، مما حدا بالأخير إلى التأكيد مرة أخرى بأن الجيش البريطانى فى مصر « إذا ما اعتبرناه جيش غزو ، فليس هناك إذا خلاف مع آراء السير آموس » ، ولكن إذا تذكرنا اعتراف بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فهناك خلاف جذرى مع آراء السير آموس » . وأضاف رجال القضاء العسكرى البريطانى « أن قوات الاحتلال البريطانى فى مصر هى هناك لحماية مصالحنا فى قناة السويس ، وبموافقة مصر صاحبة السيادة على أرضها . . . وهذه الموافقة تتضمن أن قائد جيش الاحتلال له السلطة القانونية على هذا الجيش . . . إلا أننا لا نعتقد بأن هذه السلطة تمتد على أفراد الشعب المصرى فى بلده عندما يتهمون بجرائم ضد ضابط أو جندى بريطانى ، وأنه إذا ما وقعت أمور تستدعى فرض السلطة

البريطانية على الشعب المصرى ، فان هذا يمكن اعتباره اعلانا للاحكام العرفيـة » (١٠) ٠

واستمرت المناقشات بالنسبة لهذه المسألة فترة طويلة (١٩٢٤ - ١٩٢٧) وتساءل رجال القضاء العسكرى فى لندن عن السبب الرئيسى للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر ٠٠٠ ولاحظ هؤلاء الرجال طبقا لمذكرة للسير هوكنج قائد قوات الاحتلال فى اغسطس ١٩٢٥ أن السبب الوحيد « للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر هو حماية قناة السويس ٠٠٠ وأنه طبقا لوجهة النظر هذه التى يمكن أن تكون صحيحة من الناحية العملية اذا ما استبدلنا كلمة « رئيسى » بكلمة « فقط » ، فلماذا خصص السير هوكنج حامية بريطانية كبيرة فى الاسكندرية ؟ فاذا كان السب الوحيد لوجود جيش الإحتلال هو حماية مصالحنا فى قناة السويس ، فانه يمكن سحب الجيش البريطانى من الاسكندرية ٠٠٠ الا اننا نرى أن الأساس الذى عليه قام احتـلال عسـكرى لمصر هـو المحافظـة على النظـام ٠٠٠ انـه ليس بالقطع حماية المواصلات الامبراطورية فقط ، ونحن نشك فى أن هذا السبب هو أحد الأسباب العملية لوجود جيش الاحتلال فى مصر ، ونحن نعتقد بأن اعلان الحماية البريطانية على مصر هى التى أبرزت أهميـة دور الجيش البريطانى فى حماية المواصلات الامبراطورية ، لأنه قبل الحرب (العالمية الأولى) كان دور هذا الجيش هو حماية القاهرة والاسكندرية ، ولم يكن من واجباته حينذاك حماية قناة السويس » ٠ والواقع انه نتيجة لصرامة الحركة الوطنية فى مصر والحاحها الشديد على تحقيق الاستقلال فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فان بعثة ملنر الأولى قدمت مسألة حماية المواصلات الامبراطورية كموضـوع قـائم على أسس نظريـة لتبرير وجـود القوات البريطانية فى مصر « الا أن المصريين بطبيعة الحال كانوا يعلمون أن قوات الاحتلال لن تقنع فى واقع الحال بدور المتفرج اذا ما وقعت فى مصر ثورة

عنيفة ، وإذا خرج الثائرون فى الاسكندرية عن سيطرة البوليس أو الجيش المصرى » ٠

ورغم ذلك ، فليس هناك تحديد واضح لطبيعة جيش الاحتلال فى مصر ، لأنه لم يأت ذكر له فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ولم تفلح مفاوضات ملنر فى تدعيم موقفه من الناحية النظرية ٠

وضعية جيش الاحتلال فى ضوء تصريح ١٩٢٢ :

لقد منح تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مصر شكلا وصف بأنه استقلال ، ولكنه احتفظ ببعض النقاط ــ كما سبق أن ذكرنا ــ تحت تصرف بريطانيا ، فالتصريح لم يضع نهاية للاحتلال العسكرى لمصر ، وهو لذلك يؤكد أن القوات البريطانية فى مصر هى باقية لممارسة التصرف فى الأمور المتحفظ عليها أى « لحماية المواصلات وحماية مصالح الأجانب ، وحماية مصر من أى عدوان خارجى ٠٠٠ وكان هذا بدون شك هو رغبة هؤلاء الذين كتبوا مسودة التصريح » وبمعنى آخر فان سبب بقاء القوات البريطانية فى مصر « هو لاستخدامها فقط من اجل واحد او اكثر من هذه التحفظات » ٠

والواقع أن القول بأن الاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر هو لحماية قناة السويس هو اقل مساسا بالسيادة المصرية من القول بأنها هناك لحماية الأجانب او لحماية مصر نفسها ٠٠٠ أى انه باعلان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة فان بريطانيا تتلافى القول بأن من حق قواتها حماية مصر أو حماية مصالح الأجانب فيها ، بينما تعلن أن من حقها ان « تحتفظ » بحماية المواصلات الامبراطورية المارة عبر مصر ٠

ولكن يبدو أن المناقشة التى أثيرت بخصوص أسباب بقاء قوات الاحتلال فى مصر وطبيعة هذه القوات لم تكن نظرية بحتة ، فهناك تساؤل

عملى ٠٠٠ هل من الحق الموروث لجيش احتلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية أفراده ، الأمر الذى يؤدى به الى القبض والمحاكمة حتى فى المحاكم العسكرية لأشخاص هددوا أمن هذا الجيش ؟ (١١)

اذا كان ضباط القضاء العسكرى فى لندن يرون أن هذا ممكن فى حالة اعلان الأحكام العرفية ، (١٢) فان سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر تمسكت بأنه كأساس عام فان قوات غازية لها الحق فى القبض والمحاكمة العسكرية لأشخاص ارتكبوا جنايات عسكرية ضد أفرادها ٠ « وأن قوات الجيش البريطانى فى مصر لاتزال فى هذا الموقف ، وأنها لذلك تحوز على هذه الحقوق » ٠ ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة ٠٠٠ والسؤال الذى يمكن طرحه : هل قوات الاحتلال فى ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٢٥) كانت تحوز على هذه الحقوق فعلا أم أنها قد فقدتها ؟ ٠ (١٣)

يمكن القول بأن جيش الاحتلال فى مصر قد فقد هذه الحقوق بمضى الوقت لأن الاحتلال نفسه قد تحول الى حالة استمرارية ، ولكن هناك من رفض هذا الرأى (السير لاوسون Lawson Walton واللورد روبسون Robson ٠ (١٤)

ووسط هذه المناقشات المستفيضة ، تبرز مذكرة وافية للمستر بيكيت Beckett – أحد مستشارى المندوب السامى – فى ٥ اكتوبر ١٩٢٥ توضح موقف جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وأنه قبل سنة ١٩١٤ ولعدد كبير من السنين كانت هناك قوات بريطانية متمركزة فى مصر ٠ وفى عام ١٩٠٧ أشار ضباط القضاء العسكرى البريطانى الى أن طبيعة هذه القوات هى أنها قوات غازية ، وأنها طبقا للقانون الدولى فهى تملك حقوق جيش احتلال ٠

وبين عامى ١٩١٤ و ١٩٢٢ – واعترافا بحقوق تركيا التى لم تنكر

حتى ذلك التاريخ ـ فإن السيادة على مصر انتقلت كلها إلى ملك بريطانيا ٠٠٠ وظل الجيش البريطانى في مصر بدون شك جيش احتلال ٠ وبدون جدل أيضا فان الأمر تطلب اعلان الاحكام العرفية أو الاحكام العسكرية فى مصر ، أو بمعنى آخر وكما أوضح القضاء العسكرى فى لندن بالنسبة لتوصيف هذه الفترة « بأنها الشكل القانونى الذى يمكن لقائد عام قوات الاحتلال استخدامه فى الأرض المحتلة » ٠ والواقع انه لم يكن لمصر فى تلك الفترة أى شخصية او كيان خاص طبقا للقانون الدولى ٠

وتمضى مذكرة المستر بيكيت موضحة أنه فى سنة ١٩٢٢ وبتصريح من جانب واحد ـ بريطانيا ـ أصبحت لمصر شخصية دولية ، وأصبح لها السيادة على أراضيها مع بعض التحفظات ٠٠٠ أى انه بالنسبة لمصر ظل الأمر الواقع قائما ، ويعنى ذلك أن نقط التحفظات ظلت ضمن حقوق بريطانيا منذ استحوذت عليها قبل التصريح ولم تتخل عنها أبدا ٠٠٠ « وهذه التحفظات على أية حال اعتمدت على الموافقة المصرية فى البدء كما أنها تعتمد على الموافقة المصرية فى استمرارها » ٠

وتصريح ١٩٢٢ يؤكد هذه النقطة بنصه على استمرار هذه التحفظات حتى يتم عقد معاهدة بخصوصها مع الحكومة المصرية ٠ وببساطة فهى حقوق « لم تمتلكها مصر كدولة لها الشخصية الدولية ، وظلت هذه الحقوق مخولة لبريطانيا ٠ وبدون خرق للقانون الدولى فان بريطانيا لا تستطيع الغاء الحقوق التى منحتها لمصر ، ولا مصر تستطيع ممارسة النقاط المتحفظ عليها ، والتى لازالت تابعة لبريطانيا » ٠

وليس من المهم هنا مناقشة وضعية مصر ٠٠٠ هل كانت فى تلك الفترة دولة كاملة الاستقلال ؟ أم أنها كانت شبه مستقلة ؟ أو تحت أى تصنيف للدول يمكن وضعها ، الواقع أن ذلك الأمر لم يكن واضحا ٠٠ فلو كانت

مصر دولة كاملة الاستقلال ، « فانه يصبح بها سلطتان للسيادة كل منهما تمتلك وتمارس حقوقا بجانب بعضهما البعض فى الأراضى المصرية مصر تمارس كل الأمور والاختصاصات التى انتقلت اليها بمقتضى اعلان تصريح ١٩٢٢ فى حدود عدم المساس بالتحفظات الأربعة • وكذلك فان الجيش البريطانى فى مصر - رغم انه لم يأت ذكر له فى التصريح مطلقا - فانه بدونه فان بريطانيا لا يمكنها الحفاظ على مصالحها ، ولا الوفاء بالتزاماتها بالنسبة لنقاط التحفظات • ولذلك فانه من الأهمية بمكان بقاء الجيش البريطانى فى مصر حتى يمكن لبريطانيا ممارسة سلطاتها بالنسبة للتحفظات ، وبمعنى آخر فان الشكل القانونى للجيش البريطانى فى مصر قد استقر منذ سنة ١٩٢٢ » • (١٥)

وبين التناقضات والاختلافات فى الآراء بين القضاء العسكرى فى لندن وبين المندوب السامى ومستشاريه فى مصر ، بل وذلك التغيير فى المواقف والآراء لكلا الطرفين ، فان القضاء العسكرى كان يناقش مسألة قانونية نظرية ، بعكس رجال السلطة البريطانية فى مصر ، الذين رأوا ضرورة تأكيد فاعلية قوات الاحتلال التى بدونها لا يمكن لبريطانيا الاحتفاظ بموقفها الممتاز المسيطر فى مصر •

ولا يمكن الموافقة مثلا - كما قال القضاء العسكرى فى لندن - على أن الغرض الوحيد من الاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر هو حماية المواصلات فى قناة السويس (١٦) • والرأى الآخر لسلطات الاحتلال فى مصر هو أنه بعد تصريح الاستقلال فأنه يمكن استخدام قوات الاحتلال فى أى غرض يدخل ضمن اطار التحفظات الأربعة ، وأنه من حق بريطانيا فى داخل هذا الاطار « أن تحتفظ بحق القبض والحبس للمصريين » •

اذا كانت المسألة تدخل ضمن النقاط المتحفظ عليها •

كما أنه كان من رأى السلطات البريطانية فى مصر أنه اذا كان ضباط القضـاء العسكرى قد أشاروا الى أن قوات الاحتـلال البريطانى فى مصر قبل عام ١٩٢٢ هى جيش احتلال لأرض تم غزوها ، وأنه بذلك يملك سلطات الأحكام العرفية « فان وضع هذا الجيش بعد تصريح ١٩٢٢ لم يتغير فى واقع الأمر ليصبح أى شئ آخر سوى أنه جيش احتلال » .

هذا بالاضافة الى أنه اذا كان من رأى القضاء العسكرى فى لندن أن علاقات أفراد الجيش البريطانى فى مصر بأفراد الشعب المصرى يجب أن تحكمها القوانين المصرية فانه يمكن دحض ذلك ـ من وجهة نظر سلطات الاحتلال فى مصر ـ بالقول بأنه « لا توجد محكمة مصرية مختصة بمحاكمة ضابط بريطانى قام بتعليمات من القائد العام لقوات الاحتلال بالقبض على مواطن مصرى ، ومن ناحية أخرى فان أعمال ضابط بريطانى لها علاقة بمواطن مصرى فى مصر يحكمها التشريع الملكى فى القـانون الانجليزى « أعمال الدولة » ، والمحاكم الانجليزية تعتبر أن الأعمال التى تعرض لها أجنبى فى الخارج وبرغبة التاج البريطانى ، فأنها قد وقعت بعيدا عن أعين القانون المحلى الانجليزى وضمن امتياز التاج ... ونتيجة لذلك فانه لا تقبل اقامة الدعوى من جانب أى مصرى ـ شعر بأنه وقع تحت الظلم ـ ضد ضابط أو جندى بريطانى ، فالمحاكم المصرية والانجليزية ترى أن مثل هذه الأعمال خارجة عن دائرة اختصاصها ... ويبدو أن العلاقات بين أفراد الجيش البريطانى فى مصر وأبنـاء الشعب المصرى تحكمها فقط مـواد القـانون الدولى » .

وقد أوضح المستر بيكيت ـ أحد مستشارى المندوب السامى ـ فى مذكرته المطولة الى أنه « منذ تمسك القانون الانجليزى بأنه يدخل ضمن امتياز التاج البريطانى اتخاذ جيش احتلال بريطانى أية اجراءات للمحافظة على أمن أفراده ، فانه ليس هناك اعتراض من وجهة نظر القانون الانجليزى على

قيام جيش الاحتلال البريطانى فى مصر بالقبض على مواطنين مصريين تحت أية ظروف ، وليس هناك خرق للقانون بعمل هـذه الاشياء سواء باعلان الاحكام العرفية أو عدم اعلانها » ٠

وهكذا نستخلص انه من وجهة نظر المندوبية السامية فى مصر فان « العلاقات بين أفراد جيش الاحتلال وأبناء الشعب المصرى تحكمها فقط مواد القانون الدولى ٠٠٠ وطبقا للقانون الدولى فنحن نعتقد باننا نستطيع أن نؤكد انه من المشروع لنا أن نفعل هذه الأمور ، مع التاكيد بأنها حيوية للحفاظ على حقوقنا الداخلة فى نقاط التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ١٩٢٢ بطريقة أو باخرى » ٠ (١٧)

مقارنة بين الجيش المصرى وجيش الاحتلال :

بعد الدراسة السابقة عن طبيعة قوات الاحتلال فى مصر وعلاقتها بالشعب المصرى فى هذه الفترة (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦) يجدر بنا أن نتساءل عن أسباب اهتمام المندوبية السامية فى مصر وكذلك رجال القضاء العسكرى فى لندن ووزارة الحرب البريطانية بهذا الموضوع اى بطبيعة قوات الاحتلال ضمن دراسة أوسع واشمل عن حجم وتسليح هذه القوات ، وعلاقة ذلك كله بالشعب المصرى وبالجيش المصرى ؟

وبادىء ذى بدء لايجب أن نغفل فى المقارنة بين الجيشين دعم الشعب المصرى الثائر لقواته المسلحة اذا ما وقعت الواقعـة وثارت الحرب بين الجيشين النظاميين ، وليست ثورة ١٩١٩ التى قام بها الشعب وحده دون اشتراك قواته المسلحة معه فيها ببعيدة عن الأذهان حينذاك ٠

على أية حال ، نعتقد بأن مقتل السير لى ستاك ، وانتشار الأخبار عن تشكيل جمعيات وطنيـة تخطط لاغتيال الجنود الانجليز فى مصر ، هـذا

بالاضافة الى المحاولات المصرية المستميتة والهادفة الى زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأعداد وكذلك العمل على تطوير التسليح ٠٠٠ كل ذلك ــ فى رأينا ــ دفع السلطات البريطانية سـواء فى مصر أو فى لنـدن الى محاولة ايجاد (صـيغة) تبرر بها وجود جيش احتـلال فى دولة اعترفت بريطانيا نفسها فى تصريح ١٩٢٢ بأنها مستقلة كاملة الاستقلال ، وأن لها مطلق السيادة على اراضيها ٠

والواقع أن المقترحات المصرية انهالت من كل حدب وصوب ، وبصفة خاصة فى البرلمان لزيادة حجم وفاعلية الجيش المصرى ، مما ادى بالمندوب السامى لويد الى أن يعبر عن دهشته للملك فؤاد ولرئيس الوزراء وللزعيم سعد زغلول من هذا الموقف فى أوائل ديسمبر سـنة ١٩٢٦ ٠ كما عبر المندوب السامى عن رأيه فى أن هذا الاتجـاه يتعارض مـع سياسة عـدم التسليح السائدة فى كل مكان ، وكذلك يتعارض مع تأكيدات الصداقة والثقة التى عبرت عنها الحكومة المصرية ٠ كما ابلغ لويد حكومته بأن المقترحات المصرية لزيادة حجم وتطوير تسـليح الجيش المصرى « هى بلاشـك غير ضرورية لتأمين مصر من أى غزو أجنبى ، والذى تتكفـل بـه الحكومـة البريطانية باستمرار » ٠٠٠ وأضاف لويد انه لا يمكن تفهم هذه الاتجاهات المصرية الا انها موجهة ضد بريطانيا نفسها ، وانه اذا كان ذلك هو الاتجاه الفعلى للحكومة المصرية ، فان الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة فى وقت ما الى ارسال انذار خطير يضع تحديدات قاطعة بالنسبة لحجم وقوة الجيش المصرى » ٠ (١٨)

ولكن على أى أسـاس رأى لويد ان يطـالب بتخفيض حجم وتسليح الجيش المصرى ؟ فلا يمكن المطالبة بهذا التخفيض دون عقد مقارنة بين حجم وتسليح الجيش المصرى وحجم وتسليح قوات الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت ، هذا مع الاحاطة بأن الجيش المصرى يتضمن قوات الحرس الملكى ٠

يوضح الجنرال سبنكس المفتش العام للجيش المصرى فى تقرير مفصل له فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ هذه المقارنة بين القوتين ٠٠٠ ونستطيع أن نستخلص من هذا التقرير أن الزيادة فى الحجم (عدد الأفراد) هى فى جانب القوات البريطانية ، كما أنه ليست هناك مقارنة بين القوتين بالنسبة للتجهيزات والتفوق البريطانى فى المدفعية والأسلحة الأخرى المتطورة حينذاك ، هذا بالاضافة الى وجود قوات جوية بريطانية وانتفاء وجودها فى الجيش المصرى ٠

كما اشار المفتش العام للجيش المصرى أثناء المقارنة بين الجيشين انه يمكن تجاهل « الوحدات العسكرية المصرية فى العريش والسلوم » لأن قوات العريش لا يمكنها الوصول الى القاهرة الا باستخدام الخط الحديدى عبر سيناء ، ومعلوم أن هذا الخط هو تحت اشراف الانجليز ، أما حامية السلوم فانها لا يمكنها الوصول الى المراكز المصرية الداخلية الا بطريق البحر ٠

وهذا الموقف ادى بالمفتش العام الى أن يستخلص انه لاداعى لتخفيض أعداد الجيش المصرى لأن أى « تخفيض فى حجم الجيش المصرى سيبدو للمصريين على انه عمل غير ودى وغير مقبول » ٠

الا أنه من ناحية أخرى ، فان الأصرار البريطانى على أن تخفيض الجيش المصرى أمر ضرورى ووقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر ، أدى بالمفتش العام الجنرال سبنكس الى الرأى القائل بأنه من الأفضل « مواجهة المسألة باتزان حتى يمكن التوصل الى قرار بالنسبة لاستمرار التخفيض ٠٠٠ وأنه أيا كان الأسلوب المستخدم ، فان المواجهة مع المصريين ستصل الى حدود الأزمة ، وأنه من الأفضل اتخاذ أسلوب الحسم السريع »٠

ويوضح سبنكس كيفية اجراء التخفيض فى حجم وتسليح الجيش المصرى كالآتى : ـ

١ ـ هناك ١١ كتيبة مشاه تنتظم فى ثلاثة لواءات : لوائين يتشكل كل منهما من ٤ كتائب ، ولواء يتشكل من ٣ كتائب · ويمكن ـ طبقا لرأى الجنرال سبنكس ـ تسريح كتيبتين من هذه اللواءات الثلاثة ، اذا « ماشكلنا كل لواء مشاه من ٣ كتائب فقط ، ويصبح المجموع بالتالى ٩ كتائب مشاه فقط » · واقترح سبنكس فى هذا الصدد « تسريح الكتيبتين المشكلتين حديثا ، واللتين تم تدعيمهما تدعيما جيدا ، وانه لن تكون هناك صعوبة فى امتصاص اعداد من الضباط والجنود ·· الا ان نحوا من ٥٦ ضابطا يجب اعفاؤهم من الخدمة ، وان كان يمكن ابقاء نحو ٢٥٪ من هؤلاء الضباط فى الخدمة لمدة تمتد الى اثنى عشر شهرا ··· وانا اعتقد انه من الأفضل تسريح وحدات كاملة عن تخفيض اعداد الكتائب · وتنظيم المشاة المعتاد هو ٤ فصائل لكل سرية ، ٤ سرايا لكل كتيبة ، والتخفيض ـ بالنسبة للمشاه ـ الى ٩ كتائب فقط فى الجيش المصرى ، تدعيمها ضعيف جدا وتنظيمها ٣ فصائل فقط لكل سرية يعد تخفيضا لابأس به ، وأى انقاص عن ٣ فصائل لكل سرية و ٤ سرايا لكل كتيبة سيكون امرأ باعثا على السخرية » ·

٢ ـ لم يقترح المفتش العام أى تخفيض فى حجم وتسليح الخيالة والمدفعية ·

٣ ـ يقدم الجنرال سبنكس اقتراحا ساذجا بقوله « أن هناك احتمالا يطرح نفسه ··· فجلالة الملك فؤاد اخبرنى فى عدة مناسبات بأنه يعتبر الجيش المصرى حاليا كبيرا جدا ، وأوضح عن ترحيبه بانقاص عدده » ويبدو أن سبنكس فهم كلمات الملك فؤاد خطأ ، بتساؤله « لماذا لا يقدم جلالته المثال بتسريح قوات المشاه فى الحرس الملكى ؟ » فالملك بطبيعة الحال

حريص على تدعيم قوات حرسه لتكون بمثابة الضمان اذا ما انتشرت بين أفراد الجيش الأفكار الوطنية بجهود الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وأن قوات الحرس الملكى المدعمة والقوية قد يمكنها التصدى للجيش المصرى اذا مال الى كفة الحركة الوطنية المناوئة للقصر والانجليز • (١٩)

ويدعم رأينا السابق بيانه قول المستر تشمبرلن فى هذا الصدد « اننى لا أتفق مع الجنرال سبنكس باشا فى اقتراحه بأن بداية يمكن اتخاذها مع الملك فؤاد لحثه على تخفيض مشاة الحرس الملكى ، لأن ذلك سوف يؤدى الى اغضاب جلالته بدون تحقيق أى مصلحة لنا ، منذ أن كان الحرس الملكى هو القسم من الجيش المصرى الأقل قابلية للتأثير بالوطنية المفرطة » • (٢٠)

٤ — وينهى سبنكس تقريره الخاص بكيفية تخفيض حجم الجيش المصرى بأنه « اذا ما تمت الموافقة على تخفيض فعال فى الجيش المصرى ، فانه من الضرورى أن يتلو ذلك انقاص فى أعداد طلبة المدرسة الحربية » • (٢١)

لقد درست السلطات البريطانية مسألة تخفيض حجم الجيش المصرى والعمل على تقليل كفاءة تسليحه حتى لا يكون ندا — بأى شكل من الأشكال — لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، ولكن لابد من عقد مقارنة بين الجيشين حتى تتضح الصورة بالنسبة للمخاوف البريطانية من تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة ، وكذلك المحاولات المصرية الوطنية لاقامة جيش قوى بدرجة تمكنه من انهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل أن يكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات مستقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية • (٢٢)

وعلى أية حال ، وطبقا لتقرير مفصل للمفتش العام للجيش المصرى

عن هذه المقارنة بين الجيش المصرى وجيش الاحتلال البريطانى فى مصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ يتبين الآتى : ـ

أولا : مقارنة بين حملة ألبنادق (المشاة)

السلوم	٧٧٢	مصرى
الاسكندرية	١٢٥٤	مصرى
	١١٩٠	بريطانى
المعسكر	٢٣٦٠	بريطانى
العريش	٩٥٢	مصرى
القاهرة	٧٠٧٢	بريطانى
	٥١٢٨	مصرى
بنى سويف + أسيوط + أسوان	١٨٨٧	مصرى
السودان	٢٣٦٠	بريطانى

« وبالنسبة للأعداد السابقة ، يوضح هذا التقرير

أن كل مدفع فيكرز = ٢٠ بندقية

وكل مدفع لويس آلى او هوتشكيس = ١٠ بنادق

هذا بالاضافة الى انه لايدخل ضمن الأعداد السابقة ١٠٠٠ جندى مصرى يتبعون سلاح الحدود ، وهم موزعون على مسافات بعيدة جدا » .

ثانيا : التسليح

١) الجيش المصرى

٣ر٧٥	بوصة هاوتزر ـ عديم الارتداد	٢
٢ر٩٥	بوصة مدفعية	١٢
١٠	بوندر مدفعية	١٦
	فيكرز	١٦

(منها ٦ مع الحرس الملكى و٦ مع الحدود و٤ مع المدفعية)

هوتشكيس مع الحرس الملكى ٢

مدفع لويس آلى (٦ مع الحرس الملكى ، ٣ مع الحدود) ٩

ب) جيش الاحتلال البريطانى

مدفع ١٣ بوندر	١٢
٣ر٧٥ بوصة هاوتزر عديم الارتداد	١٢
فيكرز	١٠٤
هوتشكيس	٥٤
مدفع لويس آلى	٢٥٨

وواضح من التقرير السابق بأرقامه الصريحة أن عدد أفراد جيش الاحتلال فى مصر هو ١٠ر٦٢٢ جندى ، كما أن القوات البريطانية فى السودان يمكن تحريكها فى حالة اضطرابات كبرى فى مصر ونقلها الى هناك فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، فيصبح مجموع القوات البريطانية فى مصر ١٢ر٩٨٢ جندى بريطانى · أما قوات الجيش المصرى ـ طبقا لتقرير سبنكس ـ فأن عدد افرادها هو ١٠ر٩٩٣ جندى عدا ١٠٠٠ جندى يتبعون مصلحة الحدود · فاذا ما استبعدنا أيضا من قوات الجيش المصرى حامية العريش وحامية السلوم ، لأن الأولى لا يمكن نقلها الى الدلتا الا بالسكة الحديد التابعة للانجليز والممتدة عبر سيناء ، أما الثانية ـ حامية السلوم ـ فلا يمكن نقلها الا بالبحر ، ومعروف سيطرة بريطانيا على السواحل المصرية حينذاك · وهكذا يصبح مجموع افراد الجيش المصرى الذى يمكن مقارنته بالفعل بقوات الاحتلال هو ٩٢٦٩ جندى ، وبمعنى آخر فان قوات جيش الاحتلال البريطانى تزيد فى جميع الحالات عن مجموع الجيش المصرى بنسبة لابأس بها ·

اما من ناحية التسليح فالتفوق فى جانب قوات الاحتلال واضح لا لبس فيه ولاتعليق عليه ·

وعلى أية حال ، فقد تأثر المستر تشمبرلن بآراء الجنرال سبنكس

بالنسبة للمقارنة السابقة ، والتى اوضحت أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين الجيشين من ناحية التدعيم بالاسلحة الآلية والمدفعية ، حتى أنه أرسل الى لويد يبلغه فيها بأنه فهم من تقرير الجنرال سبنكس بأن « الجيش المصرى بقوته الحالية لا يشكل تهديدا لموقفنا العسكرى والسياسى ، وطالما أنه ليست هناك زيادة فى الأفراد او أى تطوير جوهرى فى التسليح ، وكذلك طالما ظل هذا الجيش بمعزل عن أى تدخل اجنبى ، فاننا يجب أن نلاحظه بعدم اكتراث ... خصوصا وأنه يدخل فى المقارنة ذلك الجهل المتفشى بين صفوف الجنود (المصريين) والذى يجب أن نضعه فى حسابنا عند تمييز التفاوت بين فاعلية القوات المصرية وفاعلية قوات جيش الاحتلال ... ومن هذا المنطلق فان سياستنا يجب أن تتجه الى منع أى زيادة فى الأفراد أو أى تطوير لتسليح الجيش المصرى » . وأضاف تشمبرلن بأن « الالحاح على تخفيض الجيش المصرى فى هذه المرحلة لا يبدو أمرا ضروريا ... وأنه حتى تاتى ظروف تجعل من هذا الأمر مسألة حيوية ، فانه يبدو لى أن أى تحرك لتخفيض الجيش المصرى عددا وتسليحا سيكون بلاقيمة » . ومع ذلك – وعلى حد قول تشمبرلن – أنه « قد تنشب ظروف للخلاف مع الحكومة المصرية ، وأنه فى هذه الحالة سيكون من الضرورى لنا المطالبة والاجبار على تخفيض أعداد الجيش المصرى ... ولكننى أعتقد أنه من الأفضل الأنتظار الى أن تبزغ الضرورة ... وأنه حاليا فان مصالحنا مصونة بتأكيد عدم زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى ، وأن على المندوب السامى بلاشك ملاحظة الموقف بدقة » . وفى النهاية أكد تشمبرلن على أهمية المحادثات بين لويد والملك فؤاد والشخصيات المصرية الأخرى لمنع أى اتجاه لزيادة حجم وتسليح الجيش المصرى . (٢٤)

ولكن المسئولين المصريين مضوا فى طريقهم لاقامة الجيش المصرى القوى . فالوزارة المصرية تحاول تدعيم الجيش بالأسلحة المتطورة حينذاك .

وهى لا تستجيب للمذكرة التى أرسلها المندوب الســامى لويد الى رئيس الوزراء منـــذ مايو ١٩٢٦ بخصــوص الظروف التى توافق فيها الحكومة البريطانية على تعيين سردار مصرى للجيش والتى استخلصنا منها أنهــا ستجعل من المفتش العام الانجليزى سلطة عليا على الجيش المصرى (٢٥)٠ والبرلمان المصرى صار مسرحا لمناقشات مستفيضة ومثيرة بخصوص مسألة تسليح الجيش والعمل على كفاءته ٠ والصحف المصرية امتلأت بالمقالات التى ركزت على أهمية بناء الجيش الوطنى القوى ٠ وبالمقابل فان المندوب السامى شرع من جانبه لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الجيش القادر على التأثير على مجريات الأمور ٠٠٠ وبين المحــاولات الوطنية المصرية « لتمصير » قيادة الجيش المصرى والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش ، والمحاولات البريطانية « لنجلزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقلص هذا الجيش عددا وعدة ، بين هاتين المحاولتين ، تطور الأمر الى ما سمى بأزمة الجيش فى سنة ١٩٢٧ ، والتى سيتحدث عنها الفصل التالى من هذه الدراسة ٠

حواشى الفصل الثالث

1. F.O. P.R O. 407-201 Chapter 4 — Military Arrangements In Egypt and The Sudan and relevant conditions ; size and armament of Egyptian Army and legal status of army of occupation. (J 2671/32/16). No. 125, Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain (No. 635 Very Confidential) Ramleh, September 3, 1925.
2. F.O P.R.O. 407-200 (d.) Legal Status of army of occupation (J. 48/32/1925). No. 199 Foreign Office to the Law Officers of the Crown. D G. Osborne. F.O. December 24, 1924.
3. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., (J. 2934/32/16) No. 12 Memo. by Mr. Beckett respecting the British Forces in Egypt. October 5, 1925.
4. F.O P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 199 (Report) Douglas Mc Garel Hogg, T.W H. Inskip, Law Officer's Department January 5, 1925.
5. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4 op. cit., No 127 op. cit.
6. F O P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 199 op. cit.
7. F.O. P R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16). No. 200 Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain Cairo, February 6, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 Memo on the status of the army of occupation. M.S. Amos January 26, 1925.
9. F.O. P.R O 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16), No. 201 F.O. to Law Officers of the Crown. Mervyn Herbert F.O. February 27, 1925
10. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 1046/32/16) No. 202 Law Officers of the Crown to F O Douglas Mc Garel Hogg, T.W.H. Inskip, Royal Courts of Justice, April 7, 1925.
11. F.O. P.R O. 407-201 Chapter 4, op. cit. Enclosure in No. 125 Mr Percival to Mr. Henderson. Bulkeley, Ramleh, August 31, 1925.
12. F.O. P.R.O 407-200 (d.) op. cit., No, 202 op. cit.
13. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op cit. Enclosure in No. 125, op cit.
14. F.O. P R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 op. cit.

15 F.O. P.R O. 407-201 Chapter 4, op. cit., No. 127 op cit.

16. F.O P.R.O 407-200 (d.) op. cit., No. 202 op. cit.

17. F.O. P R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., No 127 op. cit.

18 F.O P.R.O. 407-203 (e.) Egyptian Army (J. 3307/114/16) No 104 Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, December 5, 1926.

19. F O. P R O 407-203 (e) op cit, Enclosure 1 in No 104 Memo. C W. Spinks, Major-General. Inspector-General and Acting Sirdar, Egyptian Army. Cairo, November 29, 1926.

20. F.O P.R.O 407-203 (e) op. cit. (J. 3369/25/16). No 105 Sir Austen Chamberlain to Lord Lioyd. F.O. December 30, 1926.

21. F.O. P.R.O. 407-203 (e) op. cit, Enclosure 1 in No. 104. op. cit.

22. F.O. P.R.O. 407-200 (c.) Size and Armament of Egyptian Army (J. 1201/133/16) No. 187 Memo. on the Military situation in Eygpt, R. Haking Lieutenant-General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.

23 F O. P R.O. 407-203 (e.) op. cit., Enclosure 2 in No. 104 Memo. C.W. Spinks, November 29, 1926.

24. F O. P.R O. 407-203 (e.) op. cit., No. 105 op. cit.

25. F O. P.R.O 407-202 Chapter 4 Egyptian Army, Sirdarship and Armament (J. 1499/114/16) No. 153 Lioyd to Chamberlain, Cairo, May 28, 1926.

الفصل الرابع

أزمة الجيش المصرى

(١٩٢٧)

تطور مسألة الجيش المصرى :

تكلمنا فى الفصول السابقة عن تطور هذه المسألة ، بدءا من انسحاب وحدات الجيش المصرى من السودان وعودتها الى مصر ، مما أدى الى زيادة عدد أفراد هذا الجيش ، مع ما واكب ذلك من اتجاه مصر الى محاولة تدعيم قواتها المسلحة بالأسلحة المتطورة · وكانت وجهة النظر البريطانية هى أن الجيش المصرى هو أقل كما وتسليحا من قوات الاحتلال فى مصر ·· الا أنه مع ذلك الاتجـاه المصرى الرامى الى زيادة حجـم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، « فان خطورة المواجهة بين القوتين ستكون أمرا بالغ الخطورة ـ بالنسبة لقوات الاحتلال ـ فى المستقبل القريب » ·

ولكن المصريين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه انهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الاقل كى يكون عامل ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين ·

ومع الشهور الأولى من عام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ اجراءات سريعة ، وعلى حد قوله « ··· ان مكانتنا الآخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصـاحبة ذلك باقتراحـات لزيادات ضـخمة فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلى الرغم من اشاراتى الواضحة بأن حكومة جلالة الملك لن توافق على مثل هذه المقترحات ، فان الحكومة المصرية تسـير فى طريقها ، ونحن فى خطر المواجهة بعد فترة بأمر واقع Faits accomplis

وفى مذكرة مطولة ، يوضح لويد المراحل الرئيسية لتقلص السيطرة

البريطانية على الجيش المصرى كالآتى :

١ ـ عندما عين عزمى باشا كوزير للحربية فى نوفمبر١٩٢٢ ، فانه أنشأ قسما خاصا فى وزارته وتحت اشرافه لادارة بعض الأمور التى كان يشرف عليها السردار قبل ذلك ، (١) وهكذا أتخذ الوزير سياسة معادية للمصالح البريطانية ، (٢) وهذا (التجاوز) بدأ فى الزيادة حتى سبتمبر ١٩٢٣ ، عندما وصل الى حد اصداره لأوامره وعلى مسئوليته بطرد عدد من طلبة المدرسة الحربية لعدم كفاءتهم ··· ولم يقم السردار البريطانى بالاعتراض على هذا الأمر استمرارا فى سياسته الرامية الى التمصير التدريجى للجيش ، وبادئا فى استخدام الوزير كقناة فى اتصالاته مع الملك ·

٢ ـ وفى يناير ١٩٢٤ ـ وطبقا لهذه السياسة ـ عين ضابط مصرى فى منصب قائد منطقة القاهرة ، مما أدى الى ضرورة استحداث منصب المفتش العام وتقليده لضابط بريطانى ، الا أنه فى نفس الوقت تم تعيين ضابطين مصريين لقيادة كتيبتين مصريتين كانتا تحت القيادة البريطانية ·

٣ ـ وفى مارس ١٩٢٤ ، أحيل شاهين بك الى التقاعد ـ وهو أحد الذين هاجمهم الوفد لقيامه بكبح جماح الجماهير الثائرة أثناء ثورة ١٩١٩ ـ بأوامر من السردار ، وطبقا لطلب من سعد زغلول باشا ، وذلك لرغبة بريطانيا فى عدم احداث أزمة فى المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومتين المصرية وبريطانية فى ذلك الوقت · والمهم أن تأثير هذه العملية كان عميقا على الجيش المصرى ·

٤ ـ بعد مقتل السير لى ستاك ، اقترح وزير الحربية المصرى أن يتحمل مسئولية تدبير أمر الضباط المصريين العائدين من السودان ·

٥ – فى يناير ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس الجيش بناء على اقتراح من الملك فؤاد ٠٠٠ وكان تشكيله أساسا ليرث السلطات والاختصاصات التى كانت مخولة للسردار قبل ذلك ٠

٦ – فى أبريل ١٩٢٥ تحولت تبعية ادارات ومصالح الحدود والتموين والتجنيد الى الجيش المصرى ، وفى يونيو تبعتها الادارة المالية ٠

٧ – عندما عين موسى فؤاد باشا وزيرا للحربية فى مارس ١٩٢٥ ، فانه بذل جهودا مكثفة لتحويل ولاء الضباط المصريين اليه بدلا من تبعيتهم للقادة البريطانيين ، وعقد اجتماعات مستمرة فى منزله للعديد من الضباط المصريين لتحقيق هذا الغرض ٠ (٣)

ويتضح من مذكرة لويد السابقة ذلك التسلسل فى المحاولات المصرية (لتمصير) الجيش المصرى ٠

وعلى أية حال فانه منذ اعلان تصريح ١٩٢٢ ، واعلان الملك فؤاد نفسه ملكا مستقلا فى ١٥ مارس من نفس السنة ، ساد المصريين شعور وطنى جارف بأنهم قد انتزعوا استقلالهم بأنفسهم ، رغم أن التحفظات الأربعة الواردة مع التصريح تسلب هذا الاستقلال جوهره ولبه ٠ ووصل الامر بأى وزارة مصرية تتولى السلطة مع برلمان قوى بأنها تجد نفسها (بين الشيطان والبحر) على حد قول لويد الذى استرسل موضحا أن « الوزراء الحاليين يخافون قبل كل شىء من استجوابات البرلمان ، وهم رغم تصلبهم فى الماضى ، غير قادرين الآن على القيام بعمل ضدنا ، كما فعل أسلافهم ، وكنتيجة طبيعية فان الحكومة من أجل ارضاء البرلمان ، مع عدم الوصول الى صدام مفتوح معنا ، فانها وقعت فى بعض التورط ضدنا ، والواقع أنها ستصبح أكثر جرأة

ضدنا ، اذا لم نحرك ساكنا » · واسترسل لويد مخصصا فى كلامه أنه .
« بالنسبة للجيش المصرى ، فان الارتباك والتورط قد وصل الى الحد الذى
لا يمكن ايقافه الا بأسلوب عنيف ، وأننا اذا لم نفعل ذلك ، فان المسألة سوف
تتحول الى أزمة بالغة الخطورة » ·

وفى هذه المرحلة من الأزمة ، أوضح لويد أن الحكومة البريطانية اذا
ما قامت بالضغط على الحكومة المصرية لكى تتخذ اى عمل عنيف ضد رغبات
البرلمان طبقا لتصريح ١٩٢٢ ، فان الحكومة قد تستقيل · هذا بالاضافة
الى أن رئيس الوزراء كان يعانى كثيرا فى هذه المرحلة من الضغط الشديد
عليه من جانب حزب الوفد ، وأنه اذا ما اتسعت الهوة بينه وبين حزب
الأغلبية ، وقدمت بريطانيا فى غضون ذلك الوقت مطالب عنيفة ، فان مجلس
الوزراء قد يتخذ من هذه المطالب فرصة لتقديم استقالته ·

الا ان لويد بعد أن طرح الافتراض السابق ، عاد وأورى أنه يمكن
جعل الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الوقت (ثروت باشا) مسئولة عن
تحقيق المطالب البريطانية ، « وأن هناك فرصة فى صالحنا فى المحافظة عليها
فى السلطة ، فهى نظريا تمثل الدولة ، والوزراء الحاليون هم بلا شك يرغبون
تماما فى البقاء فى السلطة ، وهم سيوافقون على مطلبنا بالنسبة للجيش
المصرى ، طالما كانت هذه المطالب معتدلة ومصاغة فى شكل مستساغ ، وعلى
أية حال ، فان أى تأخير من جانبنا ، فانه بطبيعة الحال سوف يزيد من
مصاعبنا ، لأنه ليست هناك فرصة أفضل من الفرصة الحالية فى
اعتقادى » (٤)

ومن الأهمية بمكان — من وجهة النظر البريطانية — الاشارة الى تعاطف
وزير الحربية المصرى مع الحملة البرلمانية بعد مواجهته لاستجوابات عنيفة :

فى البرلمان ، ووصل به الأمر الى تبنى بعض موضوعات منها تخفيض الخدمة الاجبارية للمجندين من ٥ الى ٣ سنوات بهدف زيادة أعداد الاحتياط المدرب ، وكذلك العمل على تدعيم ٩ كتائب مشاة حتى تحقق مستوى رفيعا ، وبناء ثكنات جديدة فى مناطق مختلفة ، ومنع أى قيود على تسليح الوحدات المصرية ، وتشكيل قوات جوية مصرية ··· ورغم تدخل المندوب السامى الصريح ضد هذه المطالب ، ورغم أن كل المقترحات السابقة كانت تتطلب موافقات مالية ، فانه قد تم تضمين كل هذه البنود فى مشروع الميزانية الجديدة لتقديمها الى البرلمان · (٥)

أما بالنسبة لمنصب المفتش العام الانجليزى ، فقد بذلت مجهودات مصرية متتالية وقوية لسلب كل اختصاصاته وسلطاته · وقد قام خشبة بك ـ وزير الحربية فى عام ١٩٢٦ ـ بمحاولات خطيرة فى هذا الصدد ، وأول محاولة له مع المفتش العام سبنكس باشا وقعت فى ربيع ١٩٢٦ ، عندما حاول اعادة عدد من الضباط السودانيين الى الخدمة ، والذين كانوا قد أحيلوا الى الاستيداع لاشتراكهم فى الحركة الوطنية فى السودان فى نهاية عام ١٩٢٤ ·

وبعد ذلك ، وفى أثناء غياب الجنرال سبنكس فى اجازته الصيفية فى نفس العام ، حاول الوزير قلب النظام الذى كان ساريا فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، ووضع مجلس الجيش وبتعليمات منه مشروع قانون لاخراج المدرسة الحربية عن التبعية للسردار · ولو لم يعد الجنرال سبنكس مبكرا من اجازته فى ذلك الوقت ، لكان البرلمان قد وافق على هذا الاقتراح ·

هذا بالاضافة الى ان خشبة بك أمضى صيف ذلك العام (١٩٢٦) فى لقاءات شخصية بالعديد من الضباط من كل الرتب مستمعا الى شكاياتهم وواعدا اياهم حلولا لمشكلاتهم ·

وأخيرا بدأ خشبة بك فى القيام بالتفتيش على الوحدات العسكرية برفقة اثنين من العسكريين من أعضاء البرلمان ، وهما صالح بك حرب وعبد الرحمن بك عزام ، والاول كان قد انضم الى السنوسى وتحت قيادته ٦٠ من جنود خفر السواحل ، وكلاهما حارب مع السنوسى ٠

ولم يكتف خشبة بك بهذه المحاولات ، بل حاول أيضا جعل وزارة الحربية هى المسيطرة على ترقيات وتعيينات الضباط وعن طريقه هو شخصيا « وهكذا عدلت لجنة الضباط ومجلس الجيش من توصياتهما بالنسبة للترقيات والتعيينات ، حتى لا تتعارض هذه التوصيات مع رغباته » ووصل الأمر بالوزير فى بعض الحالات الى رفض توصيات المفتش العام ٠٠ ونتيجة لتدخل الوزير ، اقترح البرلمان توسيع اختصاصات لجنة الضباط ومجلس الجيش على حساب السردارية والمفتشية العامة بهدف جعل وظيفة المفتش العام بلا فاعلية (٦) ٠

كما انه تقرر ـ طبقا لمشروع الميزانية الجديدة ـ ادماج مصلحة الحدود مع خفر السواحل فى ادارة واحدة ، وهذا القرار يبدو أنه ادارى بحت ، ولكن الحقيقة هى أن وزير الحربية كان يرغب فى اعفاء خمسة من الضباط البريطانيين السبعة العاملين فى المصلحة ، وأن يحل محلهم فى نفس الوقت Pari Passu ضباطا مصريين ممن شاركوا فى الحرب مع السنوسى . أو من الذين اعيدوا من السودان بعد مقتل السردار ، كما أنه أصدر تعليمات كتابية بالفعل بالنسبة للعائدين من السودان ٠٠٠ الا أن المندوب السامى تدخل فى الامر ، مما أدى الى استبقاء الضباط البريطانيين فى مصلحة الحدود ، (٧) وان كان الوزير قد أوضح انه قد وضع شروطا جديدة للتعاقد معهم فى الميزانية القادمة وذلك لاستبعادهم ، (٨) كما انه خصص بندا فى الميزانية الضباط العائدين من السودان لتخصيص وظائف لهم ٠ (٩)

وأكثر من ذلك ، اقترح الوزير تحويل قوافل الجمال ودوريات السيارات – بالنسبة لمصلحة الحدود – الى قوة بوليسية بدون سلطة مركزية ، كما أنه فى نفس الوقت قامت الحكومة بدراسة مشروع لتطبيق القانون المدنى والادارة المدنية على القبائل النائية ، بدلا من سريان التقاليد القبلية ٠ (١٠) وكان الغرض من هذه الخطوات هى بطبيعة الحال لفرض السيطرة المصرية على القبائل العربية التى تقطن مناطق الحدود ، وفى نفس الوقت P.ɔ Tanto الغاء النفوذ البريطانى عليها ٠ (١١) ويصور لويد خطورة الموقف بالنسبة للمصالح البريطانية بقوله « ان نائب المدير العام لمصلحة الحدود – وهو فى الوقت نفسه القوة المحركة للمصلحة – مشهور ببغضه للانجليز ، وهو يعمل فى اتصال وثيق مع الوزير ، وقد قام بمحاولات عديدة للحد من مكانة وسلطة الضباط البريطانيين العاملين فى المصلحة ٠ ويمكن القول بايجاز ان موقف حاكم عام سيناء – الانجليزى – بوجه خاص قد ازداد صعوبة ٠ ولا ننسى أن مصلحة الحدود هى مصلحة كبيرة ، وأنها تلعب دورا هاما فى خطة الدفاع عن مصر ، وأن نجاحها الحالى فى التعامل مع البدو الذين لا يخضعون لأى قانون انما يرجع الى الضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى والادارة المركزية » (١٢)

واعتبر لويد أن من بين الأساليب الحديثة أيضا قيام البرلمان المصرى بمناقشة اقتراح لبعض النواب فى ٢ مارس ١٩٢٧ لتغيير نظام الخفراء القائم وجعله يسير طبقا لقانون التجنيد الاجبارى ، وأن يقوم ضباط من الجيش بتدريب الخفراء ، وعلق لويد على ذلك بقوله « أننا لا يمكننا اغفال مغزى هذا الاتجاه » (١٣)

والواقع أن الاقتراحات المصرية بتخفيض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ستزيد من قوات الاحتياط المدربة على استخدام السلاح ،

والتى يمكن استدعاؤها فى أى وقت ، وامكان مضاعفة القوات المسلحة بهذه الأعداد من قوات الاحتياط ، كما أن تدريب الخفراء على أيدى ضباط من الجيش المصرى سـيزيد أيضا من قوة حملة البنادق ، ولا تدخل كل هذه الأعداد فى الاحصاء الرسمى لعدد أفراد الجيش المصرى رغم أنها بالفعل تشكل قوة لا بأس بها ٠

تطور الجيش المصرى حجما وتسليحا :

يمكن بتحليل تطور الجيش المصرى فى هذه الفترة أن نستخلص أن هناك مخططا مصريا لزيادة فاعلية هذا الجيش كما وتسليحا ، مما قد يؤدى فى النهاية الى اتخـاذ سياسة معادية لبريطانيـا ٠٠ والتقرير التالى الذى أرسله اللورد لويد الى المستر تشمبرلين فى ٣ مارس ١٩٢٧ مع التحليل الخاص به يوضح هذه الحقيقة :

	١٩١٤	١٩٢٢	١٩٢٦
كتائب المشاة	٣	٧	١١
بطارية مدفعية	١	١	٤
س حراسة مدفعية	١	١	٢
أورطة خيالة	١	١	٢
أعداد الافراد	٢٥٠٠	٤٨٠٠	١٠٥٨١

والزيادة السابقة هى عبارة عن :

أ) المشاة : فى عام ١٩١٤ كانت هناك ٦ كتائب مشاة فى السودان ، منها ٤ كتائب أعيدت الى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب بقيت منها اثنتان فى مصر وأعيدت أثنتان الى السودان ٠ ولكن لم تلبث أن أعيدت هاتان الكتيبتان الى مصر فى نوفمبر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار ٠

وفى عام ١٩٢٥ ، زاد الجيش المصرى بكتيبتين مشاة مع تدعيم أفضل ، وبصفة رئيسية لاستيعاب العائدين من الكتائب السودانية ٠

ب) المدفعية : بعد مقتل السردار ، أعيدت ٣ بطاريات مدفعية وسرية حراسة مدفعية الى مصر ٠

ج) الخيالة : تم تشكيل أورطة خيالة جديدة لاستيعاب العائدين من السودان ٠

هذا بالاضافة الى أن الحرس الملكى الذى شكل اعتبارا من عام ١٩٢٢ أصبح فى عام ١٩٢٧ يتكون من ٣٩ ضابطا و ٩٧٦ من رتب أخرى ٠ (١٤)

ونستخلص مما سبق أن الزيادة الحقيقية فى الجيش المصرى فى مصر ــ ما عدا الاستثناء الخاص بالحرس الملكى ــ كانت نتيجة لعملية اخلاء الجيش المصرى للسودان ٠ (١٥)

وكان الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ تحت القيادة البريطانية ، وكان السردار مقيما فى السودان ، وكانت كل الرئاسات والقيادات وهيئات المصالح والادارات بريطانية ، أما فى عام ١٩٢٧ ، فكان هناك فقط ٩ ضباط انجليز يخدمون فى الجيش المصرى ، وأحدهم هو المفتش العام الذى من المفروض انه يمثل السردار ، ولكن الحكومة المصرية رفضت اعطاءه لقبا أعلى من مفتش عام له اختصاصات تنفيذية ٠

واذا قارنا بين تسليح الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٦ لوجدنا أن التسليح فى العام الأول كان عبارة عن ٦ مدافع ٢ر٩٥ بوصة و٤ مدافع مكسيم ٤٥٠ر وبنادق عيار ٣٠٣ر ٠ أما فى عام ١٩٢٦ فقد تم تدعيم المدفعية والمشاة حتى أصبحتا تضمان ٢ مدفع ٣ر٧٥ بوصة هاوتزر ، و ١٢ مدفع ٢ر٩٥ بوصة ، ٦ مدافع ١٠ بوندر ، ٤ مدافع فيكرز آلى وبنادق ٣٠٣ر

أما الحرس الملكى فقد تمتسليحه بعدد ٦ مدافع فيكرز آلية ، ٢ مدفع آلى هوتشيكس ، ٦ مدافع لويس عدا البنادق ٠ (١٦)

واستخلص لويد من الملاحظات السابقة بالنسبة لزيادة الجيش المصرى كما وتسليحا ، أنه لابد من اتخاذ موقف بريطانى صلب تجاه مخططات الحكومة المصرية الرامية الى اقامة الجيش المصرى القوى مهما كانت النتائج، لأن هذه النتائج مهما كانت ستكون شيئا قليلا بالمقارنة بما يمكن أن تجابهه بريطانيا فى وقت لاحق ٠٠ « فالبرلمان المصرى سوف يطالب فى المستقبل القريب تنفيذ المسائل الآتية :

أ) تدعيم كتائب المشاة ، مع تشكيل كتيبتين جديدتين ، وهذا يؤدى الى زيادة المشاة بعدد ٣٦ ضابطا و ١٦٢٠ من رتب أخرى .

ب) تخفيض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ، ويعنى هذا زيادة قوات الاحتياط ، وأن هذا المشروع هو لارضاء الفلاحين الذين تأتى منهم غالبية الجنود ، وليست هناك خطورة من هذا الاجراء لأن استدعاء الاحتياط فى وقت الطوارىء هو أمر بالغ الصعوبة فى مصر ٠

ج) شراء ٢٢ مدفع رشاش للكتائب المشاة ٠ وهذه المدافع هى اضافة خطيرة الى تسليح الجيش المصرى ٠

د) اقتراح ادماج مصلحة الحدود مع خفر السواحل بهدف وضعهما تحت الادارة المصرية ٠

هـ) البدء فى تشكيل قوات جوية مصرية » .

ومن النقاط السابقة اعتبر لويد أن (أ،ب) هما نسبيا غير مرفوضين فى حد ذاتهما ، بينما (جـ،هـ) لا يمكن تنفيذهما بدون المساعدة البريطانية ٠ اما النقطة (د) فهى فى درجة أقل من الأهمية بالنسبة للمشاكل الرئيسية ٠ كما

أضاف لويد أنه كلما مضى الوقت ، كلما زادت الصعوبات أمام بريطانيا ، وأن الحسم السريع هو أفضل من الانتظار لفترة تالية ٠ (١٨)

كما أوضح لويد أنه لم تفهم حكومة مصرية واحدة حقيقة تصريح ١٩٢٢ بالنسبة للجيش المصرى ، فالتصريح لم يضع تحديدا ولا قيودا على الوحدات العسكرية المصرية ، مما أدى الى تشجيع العمل على تبعية هذه الوحدات للسيطرة الوطنية ، ومحاولة تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة ٠ وأضاف لويد أن البرامج العسكرية التى وضعها وزراء الحربية المتتابعون تتعارض مع أثنين من التحفظات ٠٠ فزيادة القوة الحربية المصرية تهدد المواصلات الامبراطورية وخصوصا بالنسبة لقناة السويس ، كما أنها تعقد الدفاعات البريطانية عن مصر ضد العدوان الخارجى ، كما أن هذه الزيادة « ستجعل دفاعنا عن المصالح الأجنبية فى مصر أكثر صعوبة » واسترسل لويد موضحا أن بريطانيا بالاضافة الى ما سبق « سوف تواجه بعض الاقتراحات القوية والمحاولات الذكية لاضعاف مكانة المفتش العام والضباط الانجليز الذين يعملون معه ، وكذلك الذين يعملون فى مصلحة الحدود وخفر السواحل ، كما تواجه الاقحام التدريجى للجيش المصرى فى السياسة » ٠

خطة لويد لحل الأزمة :

حال لويد الموقف بأن أمامه أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة للتعامل مع المصريين : أولا أن يترك الأمور تسير فى طريقها بأمل أن الاعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا المضمار ، وثانيا أن يقوم بعرقلة هذه الاتجاهات باستخدام الضغط الشخصى وغير الرسمى ، وثالثا أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية (على شكل انذار) ٠

وأوضح لويد أن السبيل الأول لايمكن أن يكون فعالا ، لأن الحكومة

المصرية قد صح عزمها على اقامة الجيش المصرى القوى مهما كلفها الأمر ٠
أما السبيل الثانى فان نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل
الأزمة سوى السبيل الثالث ٠ وأردف لويد أنه من الواضح « أنه ليس لدينا
خيار سوى ارسال المطالب البريطانية الى الحكومة المصرية بدون تأخير
وبشروط حاسمة وبصيغة ودية ٠٠ على أن ندعم مطالبنا بكل قوة ممكنة ٠٠
واذا ما فعلنا ذلك ، فان هذاالتدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل
الأزمة دون عنف ، وذلك بالمقارنة بما قد نضطر الى أن نفعله فى
وقت لاحق » (١٩)

وقد وافق تشمبرلن على آراء لويد السابقة ، مع التأكيد على أن أى
سياسة يتم اختيارها بالنسبة للعلاقة مع الحكومة المصرية ، يجب أن تكون
معقولة وبناءة طبقا لما تسمح به الظروف ٠ (٢٠)

ويبدو أن لويد كان يحاول فى هذه المرحلة وضع حل شامل للأزمة ،
لأنه فى ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح أن مخططاته لا ترمى فقط الى منع الارتباك
القائم فى السياسة البريطانيةتجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل
أيضا لتقديم أسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة
الوقوع ٠ (٢١)

وبدأ لويد فى ابراز خططه القادمة لحل الأزمة مركزا على أن أسس
الحل الشامل انما تستند على مبدأ (الأخذ والعطاء) أما الأخذ البريطانى
فانه يرتكز على الأسس الآتية : ـ

١ ـ المحافظة على سلطات ومكانة المفتش العام ، مع التذكير بأنه عند
تأسيس قوة الدفاع السودانية فى يناير ١٩٢٥ ، فان هدلستون باشا ـ طبقا
لتعليمات اللورد اللنبى ـ فوض كل سلطاته الى المفتش العام وأنه قد تم ابلاغ
الحكومة المصرية بذلك ٠٠٠ الا أن هذه الحكومة لم تعتبر المفتش العام أبدا

ممثلا للسردار ، رغم اضطلاعه باختصاصات منصب الآخير منذ ذلك الوقت ٠ كما اقترح لويد بمنح المفتش العام رتبة الفريق وزيادة مناسبة فى راتبه ، كما أوضح أن استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب تعنى اعترافها بأن وزير الحربية هو فقط القناة الرسمية الادارية لرفع توصيات لجنة الضباط الى الملك ٠ (٢٢)

٢ ـ تعيين ضابط بريطانى عظيم فى القيادة المصرية ، ليحل محل المفتش العام أثناء غيابه ٠ (٢٣) ويمكن أن يلقب هذا الضابط بمساعد المفتش العام ، لأنه لا يمكن عمليا الاعتماد على ضابط تنفيذى واحد ٠ واستخلص لويد أن المفتش العام سيسعده بطبيعة الحال الاعتراف الرسمى بالسلطات المفوضة له من قبل هدلستون باشا ، وكذلك تعيين مساعد له ، وأنه يمكنه بهذا الأسلوب تحقيق الأهداف البريطانية بالنسبة للجيش المصرى لفترة غير محدودة ، باعتبار أن مكانة سبنكس باشا فى الجيش المصرى هى ـ من وجهة النظر البريطانية ـ أهم نقطة فى المسألة كلها ٠

٣ ـ وضع مصلحة الحدود ـ التى سوف يتم ادماجها مع خفر السواحل ـ تحت السيطرة المباشرة للمفتش العام ، مع استمرار (الوضع الراهن) بالنسبة لهذه المصلحة ٠٠٠ « لأنه سيكون على حسابنا تحولها الى الادارة الوطنية ، على أننى لا ألح على ضرورة اعادة تعيين مدير عام بريطانى لها ، بشرط أن لا يعمل ضابط بريطانى تحت امرة ضابط مصرى الا كمستشار » (٢٤)

كما اعترض لويد على اقتراح تشمبرلن الخاص بفصل مصلحة الحدود عن وزارة الحربية لأن هذا الاقتراح ـ فى رأيه ـ اذا ما تم تنفيذه ، فانه سيؤدى بالسلطات البريطانية الى أن تفقد رقابتها على الحدود المصرية ، وتحول هذه المصلحة الى وضع جديد كلية ، هذا بالاضافة الى أن القبائل فى

المناطق النائية هى أساس قيادة الانجليز تحت الحكم العسكرى عن الحكم المدنى ، كما أوضح لويد انه من الخطورة بمكان معاملة مصلحة الحدود وكأنها منفصلة عن المشكلة كلها ٠ (٢٥)

وكان هذا – فى رأى لويد – هو (الأخذ) البريطانى الذى يرتكز على البنود الثلاثة السابقة ٠٠٠ وأنه فى مقابل موافقة الحكومة المصرية على تلك البنود ، أو بالأحرى على ذلك (الأخذ) البريطانى ، فانها تستحق (العطاء) البريطانى أيضا ، وذلك على شكل حصولها على تدعيم بالأسلحة المتطورة لكتائب المشاة التسعة ، وتخفيض فترة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ، والبدء فى تشكيل قوة جوية مصرية ٠ (٢٦) الا أن لويد – من ناحية أخرى – عبر عن اعتقاده فى أنه يجب عدم السماح للحكومة المصرية – فى تلك المرحلة – بالحصول على ٢٢ مدفع آلى (رشاش) والتى كان قد وعد بها اللورد اللنبى ، لأن مثل هذه الزيادة فى تسليح الجيش المصرى – فى رأيه – ستؤدى ببريطانيا الى ضرورة تدعيم جيش الاحتلال ، وعدم تمركز أى قوات مصرية على طول قناة السويس ، أو على خط مواصلات القاهرة – الاسماعيلية ٠ (٢٧) وعلاوة على ذلك ، وطبقا لرأى قائد عام قوات الاحتلال ، فان أى حكومة (انسانية) تستبعد استخدام الأسلحة الآلية ، « لأنه اذا ما قام صراع ضد الأسرة الحاكمة – والذى ترغب بعض قطاعات من حزب الوفد فى القيام به – فان الجندى الوطنى قد ينضم الى الثائرين ، وأنه اذا كان مسلحا بسلاح آلى ، فانه سيصبح من الصعب كثيرا على قواتنا المحافظة على النظام دون اراقة دماء كثيرة » ٠ (٢٨)

الا أن لويد – لاعتبارات كثيرة – عاد واقتنع بوجهة نظر تشمبرلن بخصوص بيع المدافع الآلية الى الجيش المصرى ، فى مقابل تنفيذ المطالب البريطانية ، وان كان قد وضع بعض الاجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية –

« فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعيين ٤ ضباط بريطانيين كخبراء ، وبواقع ضابط واحد لكل لواء من ألوية المشاة الأربعة ، وان الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة الى قبول هذه الخبرة » .

وأضاف لويد أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ، ويستطيع بذلك أن يسيطر على استخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة استخدامها . (٢٩)

وقد وافق الجنرال هوكنج ـ قائد قوات الاحتلال ـ بالتالى على تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كاجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر .

واتفق أيضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الاحتلال فى أن الطريق المؤكد لابعاد الجيش المصرى عن السياسة فى ذلك المرحلة من التطور ، هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعيينات والأوسمة على خطوط سليمة ... أما العمل على استبعاد الضباط البريطانيين عن الجيش المصرى ـ وهو المبدأ الذى كان يعتنقه السير لى ستاك ـ فأمامه اعتراضات قوية من وجهة النظر البريطانية : ـ

١ ـ أن تعهد مصر بالضمانات التى تطالب بها بريطانيا سيصبح من الصعب تحقيقه .

٢ ـ أن الجيش المصرى سيتحول بسرعة الى جهاز سياسى .

٣ ـ انه بالنسبة لمصلحة الحدود ، فان بريطانيا ستفقد نفوذها على القبائل فى المناطق النائية بدون الحصول على أى تعويض فى مقابل ذلك .(٣٠)

واكد لويد ـ فى هذا السياق ـ أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية

نتمسك بالموافقة على هذه التحفظات ٠٠٠ « الا أنه مع وجود برلمان معها فانه لا يمكن لأى حكومة مصرية اتخاذ سياسة ايجابية مع بريطانيا » (٣١)

وفى ٢٢ مارس ١٩٢٧ اقترح لويد كعملية (تكتيكية) الاتصال بالحكومة المصرية على الخطوط التالية :

« نحن نطلب تسوية ودية مع مصر ، وأيا كانت هذه التسوية ، فانها سوف تساعدنا فى حماية مصالحنا الحيوية ، ومن بين هذه المصالح حماية مواصلاتنا الامبراطورية ، وحماية مصر من العدوان الأجنبى ٠ ونحن نتمنى أن يتحول الجيش المصرى الى قوة حديثة ذات كفاءة ، وتشكل جزءا مكملا لخططنا الدفاعية ، ونحن مستعدون أن نمنح مصر كل المعاونات لتشكيل مثل هذه القوة طبقا لشروط خاصة طالما هى متعاونة معنا ٠ ويجب أن يتم تدريب هذه القوة المصرية الحديثة على الخطوط البريطانية ، مع توافر العدد الأدنى من الضباط (الخبراء) البريطانيين اللازمين ٠

« ونحن قد جذبنا الانتباه مؤخرا ــ أكثر من مرة ــ الى اتجاه غير مريح من جانب الحكومة المصرية لجعل الجيش المصرى أداة سياسية ، وهذا ما أدى الى انهيار جيوش عديدة فى مناطق كثيرة ٠ قد صاحب ذلك مجهودات لالغاء سلطات المفتش العام والضباط القليلين الذين لا يزالون يعملون فى خدمة وزارة الحربية ٠ وهذه الاتجاهات سوف تقضى على فرص التسوية الودية للمسألة ٠ وأنا أرجو مخلصا التوفيق فى دفع أساس الحل المرضى لكلا الدولتين ، ولذلك أطلب من مصر اعادة النظر فى موقفها ٠

« ومن أجل التوصل الى تسوية مؤقتة Modus Vivendi فنحن من جانبنا مستعدون للموافقة على اقتراحات معينة فى صالح مصر ، على أن تقوم مصر بالمقابل بمراعاة مصالحنا ٠

« واذا لم توافق الحكومة المصرية على هذه المقترحات ، فلابد أن يكون واضحا أنه ليس أمامنا خيار ، بل اعتبار الجيش المصرى كعدو محتمل لنا ، وفى هذه الحالة سوف نضطر الى اتخاذ اجراءات وقائية بدون تأخير لحماية حقوقنا ومصالحنا » . (٣٢)

الا أن هذه السياسة - فى رأى لويد - لا يمكن أن تكون سوى حل مؤقت لأن الحكومة المصرية سوف تفضل فى النهاية أن تقدم استقالتها . الا أن مستشارى لويد أبلغوه أن قسما كبيرا من رجال حزب الوفد لن يعارض المطالب البريطانية ، ومع ذلك سجل لويد أن سعد زغلول هو حجر الزاوية فى الموافقة أو الرفض بالنسبة لهذه المطالب . (٣٣)

كما أضاف لويد « أنه من المحتمل أن يتحقق سعد زغلول من أن مصر قد تفقد اكثر بالمخاطرة بأثارة أزمة مع بريطانيا فى هذه الفترة ، لأنه من المتوقع أن تجد مصر نفسها لفترة غير قصيرة بدون وزارة ... وفى مثل هذه الحالة فان تسلط القصر على مجريات الأمور السياسية سيكون أمرا محتما » (٣٤)

وعبر لويد عن اعتقاده بأنه فى امكان تشمبرلن الدفاع عن مقترحاته فى مجلس العموم رغم أنها بمثابة تسوية مؤقتة للمسألة ، (٣٥) وأنه يمكن تلخيص المسألة أمام الحكومة البريطانية ببساطة ، بأنه لا يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية مهما كانت متعاطفة مع الانجليز مع وجود برلمان معها ، وأنه لا بد من وقفة بريطانية صلبة ضد المشروعات المصرية لاقامة الجيش المصرى القوى . (٣٦)

كما أبرز لويد عن استيائه بالنسبة لعلاقاته مع رئيس الوزراء المصرى (ثروت) فبعد أن كانت هذه العلاقات ودية ، فانها ساءت كنتيجة حتمية لتمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح . (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم ــ من وجهــة النظر البريطانية ــ جعل الحكومة المصرية توافق على ممارسة الجنرال سبذكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما فى انتظار عقد اتفاق نهائى بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ١٩٢٢ ٠

كما ركز تشمبرلن على همية تنسيق التعــاون بين الجيشين المصرى (ثروت) فبعد أن كانت هذه العــلاقات ودية ، فانها ســاءت كنتيجة حتمية لتمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح ٠ (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم ــ من وجهــة النظر البريطانية ــ جعل الحكومة المصرية توافق على ممارســة الجنرال سبنكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما فى انتظار عقد اتفاق نهائى بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ١٩٢٣ ٠

كما ركز تشمبرلن على أهمية تنســيق التعــاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر ، وأن « مزايا ذلك واضحة ٠٠٠ فاننى أقلل من المخاطرة التى قد نواجهها لو أن مصر نجحت فى دخول عصبة الأمم ٠ والواقع أن ضعف موقفنا يرجع بصفة رئيسية الى أن منظمة دولية مثل محكمة العدل لن تعترف بأن التحفظات الأربعة تجعل وجود جيش الاحتلال فى مصر أمرا مشروعا (قانونيا) ، الا أنه باتفاق عسكرى مكتوب يمكن وضــع أساس للمشاركة وبموافقة كلا الطرفين ٠ كما أن مثل هذا الاتفاق بطبيعة الحال ، سيدعم شيئا مامسألة ابعاد الجيش المصرى عن المسرح السياسى » ٠ (٣٤)

كما أبرز لويد قلقه وخوفه من أن يصدر البرلمان المصرى فى هذه الفترة

قرارات خاصة بالجيش المصرى يضع بها بريطانيا أمام الأمر الواقع Faits accompli وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يجعل اتصالاته مع الحكومة المصرية أكثر صعوبة ، وسلم بأن أمله الوحيد يتركز فى محاولة اقناع رئيس الوزراء بالعمل دون أن يستسلم للضغوط من جانب الوفد والبرلمان ٠

كما طلب لويد من تشمبرلن أن يمنحه السلطة فى اتجاذ أية اجراءات ضرورية فى حالة فشله فى اعاقة البرلمان عن اتخاذ قرارات متطرفة ــ من وجهة النظر البريطانية ــ وأنه فى مثل هذه الظروف « ٠٠٠ فاننى سأقدم الى مجلس الوزرا فرصة للتعاون الودى على الخطوط العامة للمذكرة التى سبق أن أقترحتها فى ٢٦ مارس » (٣٩) واسترسل لويد موضحا « أن رفضها لهذا العرض البريطانى سوف يساعدنى فى اتخاذ الحل الذى أراه » (٤٠)

وقد وافق تشمبرلن على مقترحات لويد السابقة ، كما أكد على لويد بأن لا يصور للمسئولين المصريين بأن المدافع الآلية هى مرتقبة الوصول الى مصر ٠ (٤١)

والواقع أن خطط لويد ومقترحاته وآراءه فى كيفية حل أزمة الجيش المصرى فى هذه المرحلة ستكون أساسا للطريقة التى عالج بها هذه المسألة الشائكة ــ من وجهة النظر البريطانية ــ وستكون كذلك أساسا لاتصالاته المكثفة فى هذا الصدد ، عملا على حل الأزمة بأقل قدر من الخسائر فى جانب بريطانيا وبأقل قدر من التدخل فى الشئون المصرية ٠

اتصالات لويد لحل الأزمة :

فى أوائل مايو ١٩٢٧ ، بدأ لويد اتصالاته المكثفة مع المسئولين

المصريين لاجهاض تلك الفورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القوى ، . فهو بعد الدراسات التى أعدها ، والمراسلات العديدة التى تبادلها مع المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية ، بدأ خطة العمل بهذه الاتصالات . فبدأ فى بداية مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد ، وتطرق الحديث بينهما عن أزمة الجيش المصرى . وقد امتدح الملك التدخل الانجليزى فى شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعقلة بل انها متأخرة أيضا . واعتبر لويد أن آراء الملك معقولة ومعتدلة . ثم سعى المندوب السامى بعد ذلك ــ وأثناء مقابلته مع الملك ــ فى تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد باشارته الى أن من اهداف الوفد الاطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية استخلص لويد من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن ثروت باشا (رئيس الوزراء) سوف يسعى للموافقة عليها ، ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول .

أما ثروت فقد أوضح ـ أثناء مقابلة له مع المندوب السامى فى نفس الفترة ــ عن أمله فى أن يكون قادرا على تلبية الرغبات البريطانية ، الا أنه طلب جعل هذه المسألة شخصية وغير رسمية حتى يجد الفرصة لمناقشتها مع الملك وفى اجتماع مجلس الوزراء ، وقد وافق لويد على ذلك ، ولكنه علق بأنه سوف يؤكد بأن الحكومة البريطانية لن توافق على سياسة التسويف ، وأن موقف المفتش العام يجب أن يتحدد فى القريب العاجل . (٤٢)

ويبدو أن ضغط أزمة الجيش كان كبيرا على الحكومة البريطانية ، حتى أنها قامت بعدة اتصالات دولية بخصوص هذه الأزمة ، ففى ١٠ مايو ١٩٢٧ استدعى المندوب السامى السفير الفرنسى فى القاهرة ، المسيو جيلارد Gaillard وأبلغه باتجاهات الحكومة البريطانية بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وقد أبدى الممثل الفرنسى موافقة حكومته الكاملة على

السياسة البريطانية ، كما عبر عن وجهة نظره فى أن الحكومة المصرية قد تفضل الموافقة على المطالب البريطانية عن المخاطرة برفضها ٠ (٤٣)

كما أن السنيور موسـولوينى أرسل الى سفيره فى القاهرة فى نفس الفترة ، يطلب ابلاغ المندوب السامى تعاطفه واستعداده لبذل أى مساعدة بالنسبة للصعوبات التى تواجه بريطانيا مع الحكومة المصرية بالنسبة لأزمة الجيش ٠ (٤٤)

واستمر لويد فى اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا مرة أخرى فى ١٢ مايو ١٩٢٧ وعرض عليه خطة للتعاون الودى فى الامور الحربية بتعليمـات من الحكومة البريطانية ٠ الا أن رئيس الوزراء أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة ، وأبرز شكوكه بالنسبة لمساعدة سعد زغلول فى الموافقة على هذه المطالب ٠ وأضاف رئيس الوزراء أنه سوف يزور سعدا فى مزرعته بالريف ويناقش معه تطورات الأزمة ٠ كما تساءل ثروت عما اذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الانجليز فى الجيش المصرى على شكل بعثة عسكرية ، فأجاب لويد بأن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الرأى العام المصرى ، ولكن مع ضـمان السـلطات والاختصاصات الضرورية للمفتش العام ٠ ولم يستطع لويد أن يستخلص شيئا من كلمات ثروت باشا ، ولكنه استنبط أن ثروت سوف يزور سعد زغلول فى منزله الريفى ومعه كل أعضاء مجلس الوزراء لمناقشة الأزمة ٠ (٤٥)

وبدا أن سعدا هو حجر الزاوية فى الموافقة أو عدم الموافقة على المقترحات البريطانية ٠

ولم يهدأ لويد ، بل قابل الملك فؤاد مرة أخرى فى منتصف مايو ١٩٢٧ ،

وأوضح الملك أنه يبذل قصارى جهده لاقناع رئيس وزرائه بالموافقة على المطالب البريطانية ••• الا أن لويد سجل بأنه قد تبين له مدى تقييد الدستور المصرى للملك ••• هذا بالاضافة الى أنه لو قام الملك بتدعيم موقف البريطانيين فانه سوف يتهم بالخيانة العظمى ، وقد يمنعه المتطرفون من السفر الى لندن لكى لا يزيد من هذه الخيانة ، هذا بالاضافة الى أن الملك نفسه – طبقا لكلمات لويد – كان متمسكا بعدم اجراء أى عمل مناف للدستور •

وفى المقابلة التالية مع ثروت ، فهم لويد أن ثروت لم يقم بزيارة سعد فى منزله الريفى ، وأن كل رجال الوفد كانوا فى بيت سعد ما عدا وزير الحربية الجديد • وفسر رئيس الوزراء سبب عدم زيارته لسعد ، بأنه لم يرد أن يفهم العامة بأن الزيارة تمت بناء على استدعاء سعد له • هذا بالاضافة الى أن موقفه سيكون صعبا عند مناقشة أزمة الجيش وهو فى قبضة رجال حزب الوفد ، وأنه يفضل اتخاذ قراره مستقلا •

ومع ذلك ، أكد ثروت باشا أهمية مقابلة سعد زغلول بوصفه رئيس الأغلبية فى البرلمان ، وأنه سيدعوه الى مقابلته عند عودته من منزله الريفى الى القاهرة • وترجع أهمية ذلك – فى رأى رئيس الوزراء – الى أنه سوف تثور فى البرلمان مناقشات حامية ضد المقترحات البريطانية ، وكذلك ستثور مناقشات بالنسبة للعلاقة بين هذه المقترحات وتصريح ١٩٢٢ ، ونظرية المسئولية الوزارية • وأضاف رئيس الوزراء أنه لا يستطيع انكار أن مذكرة سوف تقدم الى مجلس النواب توصى بالغاء السردارية ، واستبعاد المفتش العام من مجلس الجيش ، وأن هذه المذكرة يظاهرها عدد كبير من أعضاء البرلمان الوفديين • وعبر رئيس الوزراء عن قلقه الشديد أمام هذه الأزمة وأنه يتوق الى حل سريع لها حتى يمكن تلافى أية مشكلات فى المستقبل ، لأن

البرلمان مستعد تماما لمهاجمة أى عمل من جانب الحكومة يقحم «العمل الودى» كعمل ممكن تجاه بريطانيا ٠

وأضاف رئيس الوزراء ـ خلال لقائه مع لويد ـ بأنه سيبذل جهده كى يستميل أعضاء البرلمان الى جانبه ، وأنه اذا استطاع أن يهزم سعد زغلول فانه يكون قد كسب نصف المعركة ٠

الا أن لويد ابرز للملك فؤاد ولثروت باشا خطورة تأخر حل الأزمة ، وأن المفتش العام يعمل بلا عقد منذ اول ابريل ١٩٢٧ ، وأنه ـ اى المندوب السامى ـ اذا كان يعالج الأزمة بطريقة غير رسمية ، فانه يجب عدم اغفال أن كل المراسلات بينه وبين ثروت هى كلها مراسلات رسمية ٠ وهنا أوضح ثروت انه بعد مقابلته لسعد زغلول يمكنه أن يجيب على المطالب البريطانية فى ضوء هذه المقابلة ٠ الا ان لويد علق على ذلك بقوله « ان رئيس الوزراء المصرى لم يعط أى تأكيدات ، وأنه قد يكون مماطلا ، ويسعى لكسب الوقت » ٠ (٤٦)

ولم ينس لويد أن يقابل وزير الحربية جعفر والى باشا فى ١٩ مايو ، الا أنه لم يدخل معه فى تفصيلات المطالب البريطانية بخصوص الجيش المصرى لأن ثروت باشا كان قد طلب منه ترك المسألة له ليحلها هو بطريقته الخاصة ٠ وقد رحب الوزير بالسياسة البريطانية القائمة باعتبارها موجهة ضد حزب الوفد ، كما الح فى وجوب الاعتماد عليه لضمان تحقيق حل للأزمة يتفق مع رغبات الحكومة البريطانية ، وأنه قد عقد علاقات حسنة مع المفتش العام ٠ (٤٧)

وفى بداية الأسبوع الأخير من شهر مايو ، قابل المندوب السامى الملك فؤاد مرة أخرى ، وأوضح الملك أنه حث رئيس الوزراء بقوة للموافقة على

المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، وأنه مع وجود صعوبة جانبية بالنسبة لاختصاصات السردارية ، فان كل شىء يسير سيرا حسنا . (٤٨)

كما قابل لويد رئيس الوزراء مرة أخرى فى نفس هذه الفترة ، وشعر أنه يماطل من أجل كسب الوقت ، فأرسل له مذكرة تلخص مطالب الحكومة البريطانية ، ومبنية على مذكرته التى سبق أن أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ . (٤٩)

وأكد لويد لثروت باشا مرة أخرى أن الحكومة البريطانية ترحب بفرصة وضع المطالب البريطانية فى خطة أكبر للتعاون ، حيث يمكن للجيش المصرى أن ينسق مع القوات البريطانية فى مصر لوضع خطة شاملة للدفاع عن البلاد، وأنه يرحب بأى مقترحات مصرية فى هذا الصدد .

كما أورى لويد – أنه اذا ما رغب ثروت – فانه يمكنه مقابلة سعد زغلول والتباحث معه للتوصل الى حل للأزمة ، ولكن ثروت باشا طلب منه ارجاء هذه المقابلة حتى يمكن له مقابلة سعد باشا أولا وطبقا لكلمات لويد ، فان موقف ثروت بدا يرثى له أمام تأثير سعد زغلول الساحق على نواب البرلمان .

ولم يلبث أن عاد ثروت وأبلغ المندوب السامى بأن سعد زغلول فضل تأجيل مقابلته الى ما بعد تسوية أزمة الجيش بطريقة مريحة .. وفى وسط هذه الدوامة من المقابلات والاتصالات والمراسلات ، سجل لويد « أن الجو العام سيىء جدا وأن المناخ السياسى ملىء بالغيوم السوداء » وأضاف لويد « أن البلد يبدو هادئا ، الا أن الحكومة البريطانية يجب أن لا تنسى أن أحداث ثورة ١٩١٩ قد وقعت وهى فى غفلة عنها » .

وعلى أية حال ، فقد عاد ثروت مرة أخرى وقدم إقتراحا مضادا وافق عليه سعد زغلول يقضى بأنه عند الغاء السردارية ، فانه يمكن استحداث وظيفة رئيس هيئة أركانحرب الجيش المصرى على أن يحتلها ضابط بريطانى، بالاضافة الى المفتش العام البريطانى أيضا ، فطلب لويد من ثروت تقديم هذا الاقتراح كتابة ، الا أن ثروت لم يقدم هذا الاقتراح مكتوبا ٠٠ ولكنه عاد مرة أخرى وقدم عرضا جديدا يقضى بأن يكون كل من رئيس هيئة أركانحرب الجيش والمفتش العام – وكلاهما انجليزى – فى رتبة واحدة ٠ وأن يحل الأول محل السردار ، ويستحوذ على كل سلطاته ٠ الا أن لويد أثناء مناقشة هذا العرض ، أوضح أن العمل لا يسير سيرا حسنا بين ضابطين بنفس الرتبة ، الا أن رئيس الوزراء أجاب على ذلك بأن مستشاريه العسكريين ليس لديهم اعتراض على ذلك ، باعتبـار أن الأقـدم فى نفس الرتبة يعطى التعليمـات للأحدث فى نفس الرتبة ، وبمعنى آخر أن يكون رئيس هيئـة أركانحرب الجيش اقدم من المفتش العام رغم انهما فى رتبة واحدة ٠

ورويدا رويداً بدأ ثروت باشا يكشف عن رأيه بصراحة ، وكذلك رأى الزعماء السياسيين ٠٠ فاوضح « أن هناك بعض المسائل القانونية قد تؤدى الى بعض الصعوبات ، وأن بعض الزعماء قد أثار مسألة أن الجيش المصرى لا يدخل فى اطار التحفظات الأربعة ٠٠ وأكثر من ذلك ، فان المادة السابعة من قرار تشكيل مجلس الجيش تعطى لوزير الحربية الحق القانونى الواضح للتدخل فى كل التعيينات والترقيات والأوسمة ، وبتوصية من لجنة الضباط ، وان الحكومة المصرية لا يمكنها أن تسلم فى هذا الحق » كما أضاف ثروت أنه ليس هناك أى أمل فى اقناع البرلمان بتعديل ذلك القانون ، كما أنه غير قادر على اقناع الوزراء بالموافقة على تغيير تبعية مصلحة الحدود وجعلها تحت الاشراف البريطانى ٠ فاوضح المندوب السامى لثروت باشا عن خيبة أمله ، وأنه حتى بالنسبة للاقتراح الخاص بتعيين رئيس لأركانحرب الجيش

المصرى ، فانه لا يجود ضابط بريطانى يحترم نفسه يقبل هذا المنصب فى مثل هذه الظروف ٠

وعلق لويد على هذه المقابلة مع رئيس الوزراء بأن « علينا أن نتخذ خطوات أخرى لتأمين مصالحنا » كما أبرق الى تشمبرلن بأن « رئيس الوزراء المصرى يماطل » ٠ (٥٠)

وفى الأسبوع الأخير من مايو شعر أن سعد زغلول يتدخل فى المسألة عن طريق وزارة الخارجية والأشغال العمومية والمواصلات ، اللذين اختاروا وجهة نظر وطنية فى مواجهة المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ٠ وقد أرجع لويد هذا التحول Volta Face من جانب هؤلاء الوزراء بعد أن كانوا قد وافقوا على هذه المطالب البريطانية الى خوفهم من الاتجاه المعارض للنواب الوطنيين ، والى اقتناعهم بأنه ليس فى امكانهم التصدى للعاصفة التى سوف تثيرها موافقتهم على المطالب البريطانية فى البرلمان ٠ ويجب أن نشير فى هذا الصدد الى أنه فى اجتماع لحزب الوفد فى بداية الأسبوع الأخير من مايو ، كرر سعد زغلول عزمه على رفض المطالب البريطانية ، ووافق الحاضرون على رأيه بالاجماع ٠ (٥١)

ولم ينس لويد ـ فى غمرة تحركاته ـ مقابلة عدلى يكن أيضا فى ٢٤ مايو، وناقش معه أزمة الجيش ، فأوضح عدلى عن جهله الكامل بالموضوع ، رغم أن عملاء لويد السريين كانوا قد أبلغوه ـ طبقا لكلماته ـ أن عدلى كان قد قام بمباحثات فى الموضوع مع ثروت وسعد قبل مقابلته للويد ببضعة أيام ٠ وعلى أية حال ، سجل لويد أن عدلى « كان وديا أثناء المقابلة ، وأنه سيبذل كل جهده لاقناع الحكومة بأنه من الحماقة معارضة اقتراحاتنا » ٠

وتطورت الأمور بسرعة ، ففى ٢٤ مايو تسلم لويد مذكرة خاصة من

رئيس الوزراء تمسكت فيها الحكومة المصرية رسميا بالنقط التالية على أسس قانونية :

١ ـ أن الجيش المصرى لا يدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ١٩٢٨ ، وأن لمصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا القطاع ٠

٢ ـ ان توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية ٠

٣ ـ ان الاقتراح الذى قدمه رئيس الوزراء بتعيين رئيس لهيئة أركانحرب الجيش المصرى هو نابع اساسا من الرغبة فى تلبية احتياجات الجيش وابعاده عن اية أعمال لها طبيعة سياسية٠ ومن ثم قام المندوب السامى بمقابلة الملك فؤاد وابلغه بما جاء فى مذكرة رئيس الوزراء ، وقد انزعج الملك كثيرا من هذا النبأ ، خصوصا وانه كان على شفا سفر الى لندن ، وقد تعهد الملك بتدعيم المطالب البريطانية ، وعلق لويد على ذلك بانه « ليس هناك من شك فى ولائه ، فهو افضل المساعدين لنا » (٥٢) وعلى أية حال ، جاءت الأنباء الى لويد بأن البرلمان سوف يناقش مشروع ميزانية الجيش المصرى للعام التالى فى يوم ٢٥ مايو ، (٥٣) فقرر ارسال مذكرة خاصة يكرر فيها المطالب البريطانية المعروفة طبقا لمراسلاته السابقة فى هذا الصدد ٠ (٥٤)

المذكرة البريطانية الى الحكومة المصرية :

من التسلسل السابق ، يتضح أنه فى الأسبوع الأخير من مايو ١٩٢٧ وقعت احداث خطيرة بالنسبة لأزمة الجيش ، فقد وجه ثروت باشا بصفته الشخصية مذكرة يرفض فيها أى حق قانونى للحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون الجيش المصرى ، كما أن البرلمان المصرى امتلأ بمناقشات عنيفة معادية لبريطانيا ، وتضمنت هذه المناقشات مطالب باعادة تشكيل مجلس الجيش واستبعاد المفتش العام البريطانى من عضويته ٠ وبدا أن

البرلمان سوف يبحث المسألة برمتها فى الأيام الأخيرة من شهر مايو ...
واعتبر لويد أنه من الأهمية بمكان القيام بعمل مضاد وبطريقة فورية . وهكذا
أعد مشروع مذكرة يحتوى على المطالب البريطانية من الحكومة المصرية
وأرسل هذا المشروع الى وزارة الخارجية البريطانية للتصديق عليه . (٥٥)
ولا يختلف هذا المشروع عما سبق أن أرسله من مذكرات تطالب بمكانة كبرى
للمفتش العام وتعيين مساعد له ، والسيطرة البريطانية على لجنة الضباط
وعلى مصلحة الحدود . (٥٦)

وقد اجابت وزارة الخارجية البريطانية على المندوب السامى بثلاث
برقيات توضح فيها وجهة نظرها، ففى البرقية الأولى ، وافقت وزارة الخارجية
من ناحية المبدأ على مشروع المذكرة الذى كان لويد قد رفعه اليها ، الا أن
تشمبرلن لم يوافق موافقة صريحة على كل ما جاء فى المذكرة ، فقد أوضح
انه قد فهم من مراسلات لويد السابقة أن الحكومة المصرية غير قادرة على
مواجهة البرلمان « .. لأنه لن يوافق بحال على مطالبنا ، وأن علينا أن نطالب
من الملك فؤاد حل البرلمان ، وأن نعتمد نتيجة لذلك على جلالته فى تشكيل
حكومة نستطيع التعامل معها .. وأنه فى مثل هذه الظروف ستكون هناك
فرصة للتوصل الى تسوية شاملة أفضل من التى نطالب بها الآن » (٥٧)

ثم بدأ تشمبرلن يعدل فى مشروع المذكرة التى اقترح لويد ارسالها الى
الحكومة المصرية (٥٨) وأخيرا أرسل تشمبرلن فى برقيته الثالثة مذكرة تمكن
لويد من ارسال مذكرة الحكومة البريطانية على ضوئها الى الحكومة
المصرية . وقد ركز تشمبرلن فى هذه المذكرة على أهمية صياغة اتفاق بين
الحكومتين ، تتعهد الحكومتان بمقتضاه على تنسيق التعاون بين الجيش
المصرى ، والجيش البريطانى للدفاع عن مصر ضد أى عدوان خارجى . كما
نصت المذكرة أيضا على مسئولية الحكومة البريطانية عن تدعيم الجيش

المصرى بالخبراء البريطانيين اللازمين ، هذا بالاضافة الى مسئولية الحكومة البريطانية عن امداد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر ، على أن لا تحاول الحكومة المصرية الحصول على هذه الاحتياجات من مصدر آخر غير بريطانيا ٠ (٥٩)

وقد علق لويد على فكرة مشروع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأنه « يحقق حلا ممتازا ، وأننى سأبذل كل جهودى لضمان تحقيقه » (٦٠)

وبعد ذلك أعد لويد مذكرة مطولة تضم كل المطالب البريطانية من الحكومة المصرية ، وأرسلها الى تشمبرلن كى يحصل منه على الموافقة النهائية حتى يمكنه ارسالها الى الحكومة المصرية ٠ (٦١) وبعد دراسة عميقة لمسودة هذه المذكرة ، أجاب تشمبرلن بملاحظات عليها بالنسبة لبعض النقط وحاول التقليل من عنف كلماتها ، (٦٢) واضافة بعض المقاطع اليها ، مع تعديل البعض الآخر ، مع تبيان أن تنفيذ المطالب البريطانية الواردة فى هذه المذكرة ، سوف يؤدى الى صالح الطرفين ٠ (٦٣)

وحاول لويد فى غضون هذه الفترة أن يصور لتشمبرلن الموقف المضطرب والمعادى للبريطانيين فى مصر ٠٠ ففى ٢٧ مايو قدم مجلس الجيش توصياته القاضية بالغاء السردارية لتعارضها من ناحية المبدأ مع المسئولية الوزارية ، وأوصى المجلس كذلك باعادة تشكيل مجلس الجيش مع استبعاد المفتش العام (الانجليزى) من عضويته ، وكذلك الغاء لجنة الضباط ٠ هذا بالاضافة الى أن حزب الوفد أبرز عن سلوكه المعادى تماما للانجليز ، وحاول مقاومة المطالب البريطانية بأى ثمن ومهما كلفه الأمر Coôte que coôute وسجل لويد أنه فى مثل هذه الظروف ، فاننا لا يجب

أن نعطيهم أى انطباع عن خوفنا من هذا التحدى ، فأى تصرف قد يفهم منه أنه ضعف من جانبنا سيؤدى لا محالة الى فرص الالتجاء الى العنف » (٦٤)

كما أبلغ لويد تشمبرلن أيضا فى ٢٨ مايو أنه فى اجتماع للهيئة التنفيذية لحزب الوفد فى منزل سعد زغلول فى يوم ٢٧ مايو ، قرر المجتمعون عدم التراجع عن أى بند من بنود مشروع ميزانية وزارة الحربية التى سبق واعترض عليها المندوب السامى ، كما قرروا مقاومة المطالب البريطانية مهما كانت النتائج ، (٦٥) وتنظيم المقاومة عند التصويت فى البرلمان ٠ وأشار بعض المتحدثين فى هذا الاجتماع الى أن سياسة الاعتدال القائمة قد وضعت حزب الوفد فى حالة فقدان السمعة ، وأن الوقت قد حان للعودة الى السياسة التقليدية ، أى العداء الشديد للبريطانيين ٠

وفى يوم ٢٨ مايو — وفى انتظار وصول موافقة الخارجية البريطانية على مشروع المذكرة التى اقترح المندو بالسامى ارسالها الى الحكومة المصرية — قام لويد بمقابلة الملك فؤاد لمعرفة مدى جهوده لاقناع رئيس الوزراء بالاستجابة للمطالب البريطانية ، وطبقا لما كان قد وعد به جلالته ٠٠ ولكن لويد سجل بأن أسلوب الملك كان متخاذلا ، وأنه عبر عن فشلة فى اقناع ثروت بالاستجابة لهذه المطالب ، وأن سعد زغلول متصلب تماما فى رأيه القاطع بالرفض ، لأن حزب الوفد يسعى لاستعادة مكانته التى أخذت فى الهبوط — طبقا لكلمات الملك — وذلك باستغلال مسألة الجيش المصرى كذريعة لتفجير العداء مع انجلترا ٠ كما استفسر الملك عما يجب أن تفعله الحكومة المصرية فى حالة رفض المطالب البريطانية ٠٠ هل سيطلب منه حل البرلمان ؟ وهنا حذر الملك بأنه فى مواجهة حزب الوفد ، فانه سيجد أنه من الصعوبة بمكان أن يفعل ذلك ٠٠ وأن هذا الطلب هو بمثابة دعوته الى ارتكاب انتحار سياسى ٠ وسجل لويد أن الملك بدا خائفا تماما ، وان كانت صداقته مؤكدة لبريطانيا ٠ (٦٦)

وظلت الأزمة تشتد وتمتد ، وطلب لويد من تشمبرلن ارسال سفينتين حربيتين الى الاسكندرية وسفينة حربية الى بور سعيد كنوع من الارهاب عن طريق مظاهرة بحرية مسلحة ، وأكد لويد أن هذا الاجراء سيكون له تأثير فعال ، وأنه سيسمح بتأمين النفوذ البريطانى فى الميناءين فى حالة حدوث أى اضطرابات مفاجئة « تخطط لها الآن بلا شك قطاعات مختلفة من حزب الوفد » ٠ (٦٧)

وفى هذه المرحلة ، طلب تشمبرلن من لويد نصح الملك فؤاد بعدم مغادرة الاراضى المصرية ـ بعد أن كان مزمعا السفر الى لندن ـ حتى يتم حل الازمة ٠ (٦٨)

والواقع أن موقف الملك فؤاد كان صعبا ٠٠ اذ لم يكن من المتوقع منه أن يوافق فى ذلك الوقت على المطالب البريطانية الا فى حالة من الحالات الآتية :

١ ـ أن تقع مسئولية حل البرلمان على كاهل الانجليز ، وبذا يبدو الملك وكأنه قد خضع لقوة قاهرة ، وأنه غير مسئول عما حدث ٠

٢ ـ أن تمنحه بريطانيا ضمانات مؤكدة بمساعدته فى كل الظروف٠

٣ ـ أن تسمح له بريطانيا بالغاء الدستور ٠

والاعتراض على الحالة الثانية ـ من وجهة النظر البريطانية ـ هو أن الملك فؤاد غير محبوب من شعبه ، وأن اعتماده على التأييد البريطانى لضمان مكانته ، سيزيد بلا شك من كراهية الشعب المصرى له ، بل سيجعله مكروها تماما « بينما نظل نحن (الانجليز) نحمل الطفل To carry the boy حسب التعبير الانجليزى ٠

أما الاعتراضات بالنسبة للحالة الثالثة من وجهة النظر البريطانية فهى أكثر « لأنه اذا أخذنا فى حسابنا موقف الفئات السياسية المنظمة

فقط ، ولم تأخذ فى الاعتبار تلك الوطنية المفرطة لدى باقى المجتمع المصرى ، فسيكون تقديرنا خاطئا ، لأن المشاعر الوطنية عند العامة مضافة الى الاهتمام الشخصى لدى السياسيين المحترفين ، وجدت هدفها فى الدستور • والمصريون قد يشتكون من البرلمان ، ولكنهم اذا ما حرموا منه ، فانهم سوف يتحدون فى ثورة عارمة لاعادته • وستكون تلك الثورة موجهة ضدنا (الانجليز) لأننا منعناه عنهم • ومن المحتمل جدا انه فى مثل هذه الظروف أن نلجأ الى استخدام اجراءات عنيفة للمحافظة على النظام ، وفى نفس الوقت ، اذا ما كنا مرتبطين بأى تعهد تم منحه للملك ، فلن نكون فى موقف يسمح لنا بأن نعيد الحياة النيابية ••• والواقع أنه ليس أمامنا سوى السير طبقا للسبيل الأول ، ولكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة حالة من الاضطرابات والقلاقل فى مصر » • (٦٩)

وهكذا نستخلص من التحليل السابق أن الوضع الأمثل لحل الأزمة ـ من وجهة النظر البريطانية ـ انما يرتكز على اضطلاع الانجليز وحدهم بالحل عن طريق حل البرلمان أو التلميح بذلك ، مما يؤدى الى خوف السياسيين من الغاء الدستور ، ومن ثم تراجعهم عن الموقف المتصلب الذى وقفوه أمام المطالب البريطانية •

وعلى أية حال ، تم فى ٣٠ مايو ١٩٢٧ تسليم مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بعد تنقيحها وتعديلها عدة مرات طبقا للمراسلات المتبادلة بين لويد وتشمبرلان • وقد أبلغ لويد ثروت باشا بأن « المذكرة كما سوف يرى قد صيغت طبقا لأكثر الشروط ودية ، وأنها أعدت بأسلوب يسهل عليه الحصول على الموافقة عليها ••• وحكومة ـ جلالة الملك ـ الواثقة من مشاعره الودية تجاهها ـ تعتمد عليه فى بذله لكل جهوده لضمان الموافقة الكاملة عليها فى مجلس الوزراء والبرلمان ، وأن أى اتجاه آخر سوف يؤدى الى أزمة خطيرة جدا فى العلاقات بين البلدين » •

وقد قرأ ثروت باشا المذكرة جيد ا، وأوضح بأن لهجتها الودية سوف تساعدة كثيرا فى التصدى لموقف الوفد المناوىء Vis à vis وأكد للمندوب السامى بأنه سيبذل كل جهوده لاحتواء الأزمة التى بزغت ٠

واذا كان لويد لم يضع حدا زمنيا لاجابة رئيس الوزراء على المذكرة ، فانه أكد له بأن الاجابة عليها ملزمة تماما ٠ (٧٠)

وعلى أية حال سلم لويد ثروت باشا نص المذكرة فى ٣٠ مايو طبقا لما سجله لويد فى مراسلته لتشمبرلن فى ٣١ مايو من أن « ثروت قام بزيارتى أمس (٣٠ مايو) وقد سلمته مذكرة حكومة جلالة الملك بخصوص الجيش المصرى » (٧١) وان كان عبد الرحمن الرافعى قد ذكر أن تسليم المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٢٩ مايو ، (٧٢) كما ذكر الزميل والصديق الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان أن تسليم هذه المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ ٠ (٧٣)

وقد نصت تلك المذكرة الخطيرة على سلسلة من الاجراءات الخاصة بالجيش المصرى بهدف فى التوصيل الى تسوية ودية مع مصر بالنسبة للأمور المختلفة القائمة بين الدولتين ، (٧٤) وأنه أيا كانت هذه التسوية ، فان الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا على الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، كما نصت المذكرة أيضا على رغبة الحكومة البريطانية فى جعل الجيش المصرى قوة حديثة تتحلى بالكفاءة ، وتشكل جزءا من خطة الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية ، وبأقل عدد من (الخبراء) البريطانيين لان هذه القوة ستدعى لتنسيق التعاون مع القوات البريطانية فى مصر ٠

الا أن المذكرة ـ من ناحية أخرى ـ أوضحت أنه قد لوحظ فى الأيام الاخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى اقحام النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وأن هذا الاتجاه برز بأشكال مختلفة ، وأنه قد تم جذب انتباه رئيس الوزرا المصرى الى خطورة هذا الأمر عدة مرات ، كما سبق جذب انتباه سلفه وأضافت المذكرة أن الإتصالات مع رئيس الحكومة المصرية فى هذه المسألة كانت غير رسمية ، الا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطانية أمام تهديد مصالحها بطريقة مباشرة ، فانها فضلت التدخل بأدنى درجة من درجات التدخل ـ طبقا لما تسمح به الظروف ـ فى الشئون المصرية ٠

وهذا الاتجاه ـ اقحام النفوذ السياسى فى الجيش ـ أدى الى فشل جيوش عديدة من قبل ، وأخيرا ارتبط هذا الاتجاه بمحاولات فعالة لتقليل اختصاصات المفتش العام للجيش ، وكذلك الضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ٠ وهذه المحاولات لقيت مؤخرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا ، وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ٠

كما أوضحت المذكرة أن الحكومة البريطانية ـ من أجل التوصل الى التسوية الودية ـ مستعدة للموافقة على توصيتين : الاولى بخصوص تخفيض الخدمة العسكرية الاجبارية من ٥ الى ٣ سنوات ، رغم أن هذه التوصية كانت هناك معارضة معلنة بالنسبة لها بخصوص زيادة الاحتياط المدرب ، وثانيا رفع كفاءة ٩ كتائب مشاة الى تدعيم أفضل ، وتحقيق زيادة سريعة فى قوات المشاة (حملة البنادق) فى الجيش المصرى بأكثر من ١٦٠٠

جندى والمساعدة من جانب الحكومة البريطانية لمصر من أجل تشكيل قوة جوية مصرية ·

وفى المقابل ، طلبت الحكومة البريطانية ـ طبقا لنص المذكرة ـ تحقيق الآتى : ـ

١ ـ وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الاختصاصات التى سبق أن فوضها له هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، وانه لهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته ، وأن يوقع معه عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة فورية ·

٢ ـ اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية أن لا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى بصفة عامة ·

٣ ـ أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه · وهذا الضابط ـ مساعد المفتش العام ـ يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الوقت

٤ ـ يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر اخيرا) تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه · ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ ·

٥ ـ أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو موظفون بريطانيون

فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ٠

٦ ـ فيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها ٠ (٧٥)

وانتهت المذكرة بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى الممكن لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى أن ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون فى خطة الدفاع عن مصر ٠ (٧٦)

ويتضح من المذكرة البريطانية السابقة أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة بأن الحل المناسب للأزمة ـ من وجهة نظرها ـ هو توقيع اتفاق بين بريطانيا ومصر ، « وأن الحكومة البريطانية مستعدة للدخول فورا فى مباحثات من أجل تحقيق هذا الغرض ، وهى لا تستبعد احتمال اجراء بعض التعديلات فى مطالبها كجزء من التسوية ٠ الا انه فى انتظار توقيع هذه التسوية ، فانه ليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية تنفيذ الاجراءات (الواردة فى المذكرة) والسابق بيانها » ٠ (٧٧)

وقد حلل المندوب السامى الموقف فى حالة اختيار الحكومة المصرية لاتجاه معارض لبريطانيا بالنسبة لأزمة الجيش موضحا أنه طبقا لمراسلة جرانفيل (No. 61 in 1884) فانه « لا يمكن الدفاع عن مكانتنا الممتازة فى مصر طالما لا نملك القوة على اسقاط الوزارة القائمة والمتحدية لمصالحنا » ٠ وأضاف لويد أنه من ناحية أخرى يجب عدم الغاء النظام الديمقراطى

الحكومة بدون تقديم أسباب معقولة ، لأن هذا الالغاء متعارض مع التقاليد البريطانية · هذا بالاضافة الى أن حل البرلمان (المادة ٣٨ من الدستور المصرى) أو تعطيل أعماله (المادة ٣٩ من الدستور) فان القرار الملكى فى كلا الحالين يتطلب موافقة رئيس الوزراء ·

الا أن تعطيل البرلمان لا يعد اجراءا كافيا لتحقيق الأهداف البريطانية، لأن مدة تعطيل أعمال البرلمان لا تستمر سوى شهر واحد ، ولا يمكن تجديده بدون موافقة المجلسين · وهكذا تبين أن حل المجلس (النواب) هو الاجراء الاكثر فعالية ـ من وجهة النظر البريطانية ـ لأن أعضاء مجلس النواب الجدد سينتخبون فى شهرين أو اكثر قليلا ، كما أن البرلمان سيدعى للاجتماع بعد هذا الانتخاب بأكثر من عشرة أيام (المادة ٨٩ من الدستور) واسترسل لويد « أننا ما دمنا لا ننتظر اجابة فى صالحنا من رئيس الوزراء ··فان الحل الامثل عند رفض الحكومة المصرية للمطالب البريطانية هو حل البرلمان» (٧٨) وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الآراء ، (٧٩) لأنه فى هذه الحالة ، ليس أمامها سوى أجبار الملك فؤاد على حل البرلمان ، والاعتماد على جلالته فى تشكيل حكومة يمكنها التعامل مع الحكومة البريطانية ··· « وأنه من المعلوم أننا قد نضطر الى اعادة اعلان الاحكام العرفية ، حتى يمكننا التعامل مع القلاقل والاضطرابات المحتملة الوقوع » (٨٠)

الرد المصرى على المذكرة البريطانية :

فى يوم ٣ يونيو ١٩٢٧ جاء الرد المصرى على المذكرة البريطانية ، وهو لا يقبل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على آراء لجنة الضباط ، وجاء هذا الرد المصرى منمقا سيطر عليه

الشكل أكثر من المضمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما ٠

وعلى أية حال نصت المذكرة المصرية على أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع اقحام السياسة فى الجيش ، وأنها راغبة تماما فى ابعاد هذا الاتجاه عن الجيش المصرى ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ٠ وأوضحت المذكرة المصرية أن التقرير الذى أشار اليه المندوب السامى فى مذكرته ليس من عمل اللجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم للجنة الحربية أو للجنة الفرعية نفسها ، وأضافت المذكرة ان الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الوقت الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية انه حتى تعمل هذه الترتيبات ، فانه يمكن أن تحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وانه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور انفا ، والذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، فان الخدمات المختلفة فى الجيش تسير سيرا عاديا ٠ ومع أن بعض خلافات قد نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، الا أنها كانت نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ٠ على أنه يمكن القول بأن الوزير سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى تم تشكيلها لمساعدته على القيام بواجباته ٠

أما فيما يتعلق بمسألة مد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث

سنوات ، فان الحكومة المصرية ترى أن عقد المفتش العام لم يكد يبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن الوزير سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه · وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين ، فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى · وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى فى مصر ·

وفيما يختص بمصلحة الحدود ، فان هذه المصلحة التى تقوم بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ · وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ، فان المدير العام لهذه المصلحة أصبح عضوا فى هذا المجلس بحكم وظيفته · هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش ، فان هناك ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم ، فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم ، فقرر ـ لمصلحة العمل ـ أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين فى القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى اعتبار آخر مهما كان · أما النظام القضائى المطبق فى

المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فهو ليس فى الواقع أكثر من تطبيق المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا التطبيق مثل هذه المناطق جميعها • ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الأقل الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة اعادة محكمة أول درجة باختصاصها ، وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الاصل قبل وجود الادارة محل البحث •

واعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات السابقة ، سوف تنهى كل سوء تفاهم بين الحكومتين بالنسبة لمسألة الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما بعد يوم ، وأن يظل حسن التفاهم بينهما ، وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يدعم روابط الصداقة التى تربط بين البلدين ويؤمن مصالحهما • (٨١)

تضارب الآراء بين المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية :

وصف لويد الرد المصرى على المذكرة البريطانية بأنه « وثيقة شرقية تماما ، وأنها يمكن أن تتلاءم مع أى سياسة تقررها الحكومة المصرية • فى وقت لاحق » (٨٢) وفى نفس الوقت قرر لويد أن هذا الرد المصرى • مرفوض تماما ، واقترح أنه فى حالة فشل المفاوضات النهائية ارسال انذار الى الحكومة المصرية لكى تستجيب للمطالب البريطانية فى مدى ٤٨ ساعة فقط •

الا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تستصوب آراء المندوب السامى ، فان المذكرة المصرية رغم أنها لم توافق الا على مطلب واحد من المطالب البريطانية ، فهى فى نفس الوقت لم ترفض تماما كل المطالب ، كما أن لهجة المذكرة ودية فى مظهرها ، وان بدت متمسكة بالوضع الراهن ، ولا يتضح من المذكرة اتجاه الحكومة المصرية الى اصدار قرارات معادية لبريطانيا ، وأخيرا فانها تبدو موافقة على مبدأ التفاوض بالنسبة لمبدأ التعاون العسكرى بين الجيشين المصرى والبريطانى ، والذى ركزت عليه المذكرة البريطانية(٨٣) والذى جاء فى تقرير المستر تشمبرلن فى مجلس العموم ٠ (٨٤)

وبالوصول الى هذه النتيجة ، تبين أن المصالح البريطانية ـ فى رأى وزارة الخارجية البريطانية ـ يمكن الحفاظ عليها بالآتى :

١ ـ عدم الدخول فى تصادم خطير مع مصر ، مع نتائجه الخطيرة المحتملة ، الا اذا فشلت كل الوسائل الاخرى فى تحقيق المطالب البريطانية ٠

٢ ـ أنه اذا كان الصدام حتميا ، كما يبدو الموقف الآن ، فانه لا داعى للدخول فيه الا :

أ) باتباع أسلوب يحقق المطالب البريطانية تماما وبدرجة معينة من الاستمرار ٠

ب) وبنتيجة مفهومة وجاهرة ومتجـاوبة مع الرأى العـام المصرى بصفة عامة ٠

الا أن خطة لويد المقترحة لحل الأزمة كانت متعارضة مع الحالتين السابقتين ، فبالنسبة للحالة الأولى ، فان الاتجاه المقرر لكل من الحكومة

المصرية وحزب الوفد لم يقدم أى ضمان بأن الانذار البريطانى سوف يوافق عليه • وبالنسبة للحالة الثانية ، فهناك من الأسباب ما يؤكد أن المصريين لن يبدأوا بتقديم تنازلات ، وأنهم حتى لو أذعنوا - تحت الضغط - لمطالب الحكومة البريطانية ، فانهم سيبدأون فورا فى الدوران حولها واحباطها ، ونجاحهم فى هذا الاتجاه فى فروع أخرى من الادارة - طبقا لوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية - يؤكد أن الورقة الخاصة بالموظفين الانجليز هى ضمان غير كاف أمام المناورات المصرية • أما بالنسبة للحالة الثانية ، فان المطالب المقدمة للحكومة المصرية ، والتى يمكن الحكم عليها من الاشارات الحديثة للصحافة المصرية ، فانها لا يمكنها بحال أن تحوز على موافقة الرأى العام المصرى على سياسة قد تؤدى الى الغاء الدستور واعادة الاحكام العرفية واحتمال التدخل العسكرى البريطانى • (٨٥)

وأمام هذا التعارض الكبير بين وجهتى نظر المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية ، أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى ٦ يونيو تعليماته المحددة الى لويد فى كيفية التعامل مع الحكومة المصرية ، وأن عليه أن يرسل الى ثروت باشا مذكرة خاصة يتضح منها أن الحكومة البريطانية قد اهتمت كثيرا بالمذكرة المصرية ، وأنها ترحب بالتنازلات التى قدمتها الحكومة المصرية بخصوص عدم اقحام السياسة فى الجيش المصرى ، واستعداد الحكومة المصرية للتفاوض بهدف تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، ومن ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية لا ترغب فى الانفراد بالحل النهائى لأمور مختلفة ، والتى يمكن ارجاؤها للتسوية بالمفاوضات•• الا أن التحركات الأخيرة قد أوضحت خطورة عدم تحديد أمور تحكم طبيعة وحجم التعاون المصرى مع الاحتلال فى أمور تؤثر على الدفاع عن الدولة ، وأنه من الضرورى تحقيق بعض التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية بالنسبة لهذه الأمور ، انتظارا للمفاوضة على التسوية النهائية • وطبقا

لهذا المفهوم ، أعدت الحكومة البريطانية مشروع اتفاق عسكرى مؤقت ، ويجب على الحكومة المصرية عدم التردد فى الموافقة على هذا المشروع طبقا لما جاء فى المذكرة المصرية • كما أوضحت مذكرة رئيس الوزراء البريطانى الى لويد والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية أن الترتيبات التفصيلية الخاصة بمسائل الادارة والخبرة والأفراد سوف تكون على شكل ملحق يرفق بالاتفاق ، وان الحكومة البريطانية مستعدة فورا لمناقشة هذه الترتيبات مع الحكومة المصرية ، وهى لا تستبعد احتمال ادخال بعض التعديلات فى مطالبها السابقة بشرط أن تكون الحكومة المصرية مستعدة تماما للموافقة وبدون تأخير على هذا العرض الجديد •

وأضاف رئيس الوزراء البريطانى فى برقيته الى لويد أن أهم شىء فى الموقف هو الحصول على موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، وأنه اذا رفضت الحكومة المصرية ذلك ، فان « علينا أن نبحث عن أعنف الاجراءات » (٨٦)

وقد أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم (٦ يونيو) برقية أخرى الى المندوب السامى ، أوضح فيها أنه فى حالة موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، فانه يلحق بالمفاوضات النقط التى وافقت عليها الحكومة المصرية فعلا ، يضاف اليها الشروط التى يمكن الحصول عليها ومنها : ـ

١ ـ المفتش العام البريطانى ونائب له ، وحقه فى عضوية مجلس الجيش •

٢ ـ تصرف وزير الحربية بمشورة مجلس الجيش •

٣ ـ حصول كل الضباط البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى على عقود لمدة ثلاثة أعوام •

٤ ـ بقاء الشئون القضائية فى أقاليم الحدود على ما هى عليه ٠

٥ ـ استمرار الضباط العاملين فى مصلحة الحدود فى ممارسة وظائفهم ، وحصولهم على عقود لمدة عامين ٠

كما نبه رئيس الوزراء البريطانى فى برقيته بأن على لويد ـ فى هذه المرحلة ـ عدم الالحاح على تحديد تام لسلطات واختصاصات الجنرال سبنكس وزملائه ، لأن الأهم هو التوصل الى عقد الاتفاق المؤقت علاوة على ملحق ينتابه الغموض(٨٧)وهكذا ـ وطبقا لوجهة نظر الحكومة البريطانية ـ فانه اذا ما قدر المصريون صعوبة مواجهة بريطانيا ، فانهم قد يفضلون التوقيع على اتفاقية قد تمنحهم فرصة للتراجع وحفظ ماء الوجه ، وأنهم اذا ما وافقوا على الاتفاق والملحق الخاص به ، فان ذلك لا يعد استجابة للمطالب البريطانية فقط ، بل انه سينظم الاحتلال البريطانى لمصر ، والذى ظل بلا أساس لأكثر من أربعين عاما ٠ كما أنه سيكون مقدمة لاتفاقيات أخرى تعد بريطانيا فى أمس الحاجة اليها ، أما اذا قرر المصريون المقاومة ورفضوا الاتفاق ، فانهم بذلك العمل سوف يوضحون أن سلوكهم غير ودى تجاه بريطانيا ، وهكذا « يكون لنا الحق الكامل فى اتخاذ أساليب عنيفة ضدهم » (٨٨)

وعندما وصلت هاتان البرقيتان الى لويد فانه أبرق فى ٧ يونيو الى المستر تشمبرلن ولمعلومية رئيس الوزراء البريطانى موضحا الموقف السياسى فى مصر فى هذا الوقت المضطرب . وأن انباء قد وصلته بأن كل كبار قادة حزب الوفد قد اجتمعوا فى منزل سعد زغلول فى يوم ٦ يونيو ، وأن سعدا قد اقترح الاذعان مؤقتا لكل المطالب البريطانية ، مبينا بأن هذا الاتجاه هو للحفاظ على الدستور من الالغاء ، وكذلك لكسب الوقت من أجل الاستعداد لصراع حاسم ٠ وأوضح سعد زغلول للمؤتمرين بأنه يجب تعيين وكيل وزارة جديد

للداخلية من بين أعضاء الوفد ، ليمكنه استخدام سلطاته لضمان تدعيم نفوذ الوفد فى البلد ، وخاصة عن طريق العمد • وكذلك بث الدعاية بين ضباط الجيش المصرى من أجل جعلهم فى خط واحد مع حزب الوفد ، وقال سعد بثقة أن الجيش المصرى ـ عندما يحين الوقت المناسب ـ سيظهر شجاعة لا تقل عما فعله السودانيون فى عام ١٩٢٤ ، وأضاف سعد بأنه ينظم لهجوم على لويد شخصيا عن طريق الصحافة البريطانية ، وفى مجلس العموم من أجل ايقافه عند حده مبكرا • الا أنه بينما لقى اقتراح سعد بالهجوم على لويد ترحيبا من الحاضرين ، فان اقتراحاته الخاصة بالاذعان المؤقت للمطالب البريطانية بخصوص الجيش المصرى لقيت معارضة عنيفة ، ولم يصل المجتمعون الى اتفاق بشانها • (٨٩)

وفى نفس اليوم (٧ يونيو) أبرق لويد الى المستر تشمبرلن ولمعلومية رئيس الوزراء البريطانى وجهات نظره بالنسبة لمذكرة الحكومة البريطانية والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، والتى يتضح منها محاولة عدم تصعيد الموقف مع المصريين • وقد انزعج لويد جدا من الآراء الواردة فى مذكرة الحكومة البريطانية واعتبرها بمثابة لطمة قاسية له وأورى أنه يكرر هو ومستشاروه أن اجابة الحكومة المصرية هى بصفة عامة غير كافية ، وأن كلماتها الودية تبدو بلا قيمة ، وأنه اذا كان رئيس الوزراء المصرى مستعدا للموافقة على المطالب البريطانية ، فانه خائف من أزمة برلمانيه ، وأن هذا هو الذى دفعه الى هذه الاجابة المراوغة من أجل كسب الوقت ، وكرر لويد قوله أن تلك الاجابة المصرية هى اجابة شرقية تماما ، وأنها صالحة لأى سياسة يمكن أن تتخذ فى أى وقت لاحق • وأكد لويد أنه ليس هناك أى أحتمال للتفاوض بين الدولتين ، وأنه شخصيا يقوم بمباحثات مع ثروت باشا منذ فترة من أجل التوصل الى تسوية عن طريق اتفاق ، وأن هذه المباحثات انتهت بارسال ثروت باشا بخطاب له ينكر فيه أى حق بريطانى فى التدخل فى

مسألة الجيش المصرى على الاطلاق ٠٠ وأضاف لويد موضحا « ٠٠ اننى لا أتعامل حقيقة مع ثروت باشا أو حتى مع سعد زغلول باشا ، بل مع الأعضاء (المتطرفين) فى حزب الوفد اللذين يسيطرون فى النهاية على الاثنين » ٠ واستخلص لويد من ذلك أن الطريقة الوحيدة والمؤكدة للتعامل مع هؤلاء المتطرفين هى التلويح لهم بخطورة فقدانهم لمكاسب سياسية ومادية كثيرة يمنحها لهم الدستور عن طريق البرلمان ٠ وأشار لويد فى برقيته الى أن مخطط هؤلاء (المتطرفين) من أعضاء حزب الوفد ينحصر فى استغلال المشكلات القائمة ـ ومنها أزمة الجيش المصرى ـ لخلق موقف يؤدى الى اضطرابات عامة ضد الاحتلال البريطانى عندما يحين الوقت المناسب ٠ وعلق لويد بأن الذى تطلبه الحكومة البريطانية سوف يفسره المصريون على أنه ضعف بريطانى ، وهذا التفسير قد يؤدى الى مخاطر كبيرة بالنسبة للأمن العام ، واسترسل لويد موضحا وجهة نظره ٠٠ « فنحن مؤخرا قد تعرضنا لهجوم فى البرلمان ، وهذا الهجوم الذى أيقظ المشاعر العميقة للسخط ضد الاحتلال ، ليس فقط بين قطاعات كبيرة من المصريين ، بل أيضا فى بعض المستعمرات البريطانية ، هذا الهجوم يجعل من المرغوب فيه تماما عدم الاستسلامبالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وأى تخاذل فى موقفنا سيكون حافزا لأزمات أخرى مما يؤدى بسرعة الى فقداننا لمكانتنا فى مصر ، كما أن علاقاتى بالملك ستصبح صعبة جدا » ٠ (٩٠)

وأوضح لويد موقف الأجانب فى مصر من أزمة الجيش المصرى ، فقال أنه تلقى كل معاونة قلبية من السفراء الفرنسى والايطالى والبلجيكى واليونانى ، الذين يمثلون أهم أربع جاليات فى مصر ٠ كما أن السفير الفرنسى ـ على وجه الخصوص ـ والذى له دراية واسعة بالشرق أوضح للويد بأن أى تراجع فى موقف بريطانيا من الأزمة سيكون له خطورة سياسية كبرى ، (٩١) لأن أى تخاذل بريطانى سوف يشجع كل الفئات حتى غير

المتطرفة على مشـايعة المتطرفين ، وأنه حتى اذا ما تغلبت بريطانيـا على الصعوبة القائمة (أزمة الجيش) فانها سوف تواجه حتما أزمات أخرى أكثر خطورة ٠

كما عبر لويد عن اسـتيائه من مذكرة الحكومة البريطـانية المقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، بتسجيله أنه لم يفهم كيفية تنفيذ الاجراء المطلوب ، وخصوصا مسألة الملحق الذى سوف يلحق بالاتفاق ٠ وأضاف لويد أنه تصرف فى الأمور فى حدود السلطة المخولة له من وزير الخارجية ، وأن موقفه بهذا الشـكل سـيكون حرجا جدا ، لأن المباحثات مع الحكومة المصرية لن تؤدى الا الى ذرائع جديدة ونتائج هزيلة ٠ وأعاد لويد الى الأذهان أن الموقف البريطـانى يرتكز على تصريح ١٩٢٢ ، وأنه هـل من المفروض أن تسلم بريطانيا بكل شىء لأن البرلمان المصرى يرفض الاعتراف بالتصريح ، وأنه هو المحرك الأكبر لرفض المطالب البريطانية ، وأنه اذا كانت الحياة البرلمانية فى مصر متعارضة مع المصالح البريطانية الحيوية ، فان على بريطانيا أن تقبل التحدى ان عاجلا أم آجلا ٠٠« وأن الأزمة الحالية تقدم العاجل الذى يمكن أن نستغله فورا » (٩٢) وأن أى تأخير فى حسم هذه الأزمة « سيقلل من فرص نجاحنا فى هذا الخصوص » (٩٣)

واحتدم الخلاف فى الرأى بين وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى ، حتى أن الوزارة رأت أن آراء المندوب السامى الأخيرة لم تقدم جديدا ، ولكنها توضح أن المندوب السامى لم يفهم جيدا التعليمات المرسلة له من الحكومة البريطانية ، فقد بدا من كلماته أنه يتصور أن « حكومة جلالة الملك لا ترغب فى معـاونته ، أو أنها تود التقهقر عن الموقف الذى انفجـر فعلا » (٩٤) وهكذا أرسل رئيس الوزراء البريطانى برقية أخرى الى المندوب السامى فى ١٠ يونيو تحتوى على تفسيرات أكثر وتؤكد التعليمات السابقة٠

وقد نصت هذه المذكرة الجديدة على أن الحكومة المصرية لن تسعى لتحقيق أهدافها الفعلية الا اذا دفعت لاجراء ذلك ، وأن تنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية سيؤدى الى أمر من اثنين : اما أن ثروت سوف يوافق على عقد الاتفاق أو أنه سيرفض ذلك ، وأنه اذا وافق فانه يكون بذلك قد استجاب للمطالب البريطانية ، أما اذا رفض الاتفاق ، فانه يكون بذلك قد رفض مبدأ التعاون مع البريطانيين فى الدفاع عن مصر ، وبذلك يكشف الستار عن الاتجـاه الحقيقى للحكومة المصرية ٠ وهذا التصرف المعـادى لبريطانيا « سيعطينا الحق أمام العالم فى اتخاذ الاجراءات العنيفة التى نراها ضرورية لتأمين موقفنا فى مصر » واسترسل رئيس الوزراء البريطانى فى مذكرته للويد موضحا انه يجب جعل الأمر واضحا لثروت « وأننا لن نعطيه سوى بضعة أيام للموافقة أو الرفض على الاتفاق ، مع التلميح له بالنتائج الشديدة الخطورة والمحتمة التى سوف تتلو رفضه » (٩٥)

ولا يفوتنا أن ننوه هنا أن الليفتنات جنرال السير هوكنج الذى عاد الى انجلترا فى ١٠ يونيو بعد أن انتهت مدة قيادته للقوات البريطانية فى مصر ، قد تمت استشـارته فى مسألة أزمة الجيش المصرى ، وقد أبـدى هوكنج موافقته الكاملة على مذكرة رئيس الوزراء الأخيرة والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، وقد أبرق الى لويد بهذا المعنى ٠ (٩٦)

ورغم هذا الضغط من جانب الحكومة البريطانية على لويد ، فانه أبرق الى تشمبرلن ولمعلومية رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونيو طالبا اعادة النظر فى التعليمات الصادرة اليه من الحكومة البريطانية ، ففى رأيه أن الاختلاف شديد بين مقترحاته ومقترحات الحكومة ، لأن هناك صعوباتخطيرة أمام ضمان موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المقترح من جانب الحكومة البريطانية ، وأنه لا يمكن انجاز هذا الاتفـاق الا بموافقة البرلـان ٠ وأن رئيس الوزراء بينما يرفض الموافقة على هذا العرض لذلك السبب ، فانه لن

يرفضه تماما ، ولكنه سيماطل فى محاولة منه لتدعيم موقفه ، وأن الأمر سيظل معلقا هكذا حتى الخريف ، وأنه فى ذلك الوقت سيرسل الأمر كله الى مجلس النواب طالبا التفاوض على الملحق قبل الاتفاق ، وأنه ليس هناك أدنى أمل فى أن البرلمان سيوافق على الاتفاق أو الملحق بأى شكل من الاشكال ٠ وأضاف لويد أنه فى غضون ذلك الوقت ستواجه بريطانيا مشكلات خطيرة فى مصر لها طبيعة أخرى ٠٠ « وأنا أرجو أن يكون معلوما أننى لم يغمض لى جفن بالنسبة لمحاولاتى الحصول على كافة التفاصيل المنشورة عن الأزمة و « أن أولى المشكلات الملحة هى موقف المفتش العام ، الذى من غير المتوقع أن يستطيع ممارسة سلطاته التى ستظل بلا تحديد ٠ وأنه اذا ما رأى أن موقفه غير محتمل وتخلى عن منصبه ، فان باقى الضباط البريطانيين الذين يعملون فى الجيش المصرى سوف يتبعونه فى هذا السبيل ٠ وهكذا سوف تواجه بريطانيا مأزقا تفقد فيه كل سيطرة لها على الجيش المصرى فى ظروف بالغة الصعوبة » ٠ وأضاف لويد « أننى عندما استحسنت اجراء المفاوضات باعتبارها حلا أمثل ، فاننى فضلتها باعتبار أنها ستحدث ونحن فى موقف قوى ، أما محاولة عقد اتفاق الآن طبقا لرغبتك ، فانها لن تؤدى الى تسوية المسألة ، بل ستؤدى فقط الى تأخير حلها ، وقد استنتجت من ذلك أنك ترغب فى (تعليق) الأزمة المصرية » وأردف لويد أنه حتى لو استطاعت الحكومة البريطانية بشكل ما ضمان الموافقة المصرية على العمل العسكرى المشترك ، ودعوة الحكومة المصرية للتفاوض على اجراءات تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى على قدم المساواة ، فان الأمر سيكون خطيرا – من وجهة النظر البريطانية – لأن بريطانيا لن تستطيع الانفراد بالاشراف الفردى على القوات ٠ وأكد لويد أنه طيلة الأزمة لم يطمع سوى فى حل سلمى ولكن الحل الذى تقترحه الحكومة البريطانية – فى رأيه – سيؤدى الى الاضطرابات وسيجعل المكانة البريطانية غير محسوبة فى المساومة ، ثم انهى لويد برقيته بأنه قد يكون قد أخطأ فى تصوير الجو السياسى فى مصر ،

ولكنه يجب ان يكون مفهوما أن الرأى العام المصرى والصحافة كلها قد ركزت على الأزمة القائمة ، وأن الحكومة البريطانية قد تعرضت لهجوم شديد فى مجلس النواب ، وأن حزب الوفد كان يعانى فى تلك المرحلة من هبوط فى أسهمه فى مصر ، وأن سعد زغلول باشا مرة أخرى تكلم فى جلسة عاصفة فى مجلس النواب موضحا أنه اذا مارست بريطانيا ضغطا كبيرا على الحكومة المصرية ، فان على المجلس الموافقة على المطالب البريطانية من أجل انقاذ الدستور ، « والحقيقة ان الحكومة المصرية تنتظر منا القيام بضغط شديد عليها ، وأنها سوف ترضخ لهذا الضغط ٠٠ أما تغيير موقفنا فى مثل هذه الظروف ، فانه سيؤدى الى عواقف وخيمة » (٩٧)

تراجع الحكومة المصرية ومجلس النواب :

وسط ذلك التضارب فى الآراء بين رئاسة الوزراء البريطانية ووزارة الخارجية من جانب والمندوب السامى من جانب آخر ، ووسط البرقيات والمذكرات المتعارضة بين الجانبين ، أبرق اللورد لويد فى ١٢ يونيو الى وزارته موضحا أنه بعد جلسة طويلة وعاصفة لمجلس الوزراء ، فان ثروت باشا أعد مذكرة ــ وافق عليها سعد زغلول ــ لتسوية أزمة الجيش ٠ ويؤكد لويد أن هذا التراجع المصرى كان نتيجة للمباحثات التى بدأها المستر انتونيوس Antonius فى ٨ يونيو مع بركات باشا ، وان هذه المباحثات كانت شخصية وغير رسمية ، ولكنها أدت تحت التوجيه السرى لها من جانب المندوب السامى الى تلك النتائج المرضية ــ من وجهة النظر البريطانية ــ فقد وصل الامر بثروت باشا الى أن يقوم بعرض مسودة المذكرة الجديدة على المندوب السامى بحضور الملك فؤاد ووزير الحربية لادخال أى تعديلات عليها « وأن خوف الحكومة المصرية كان الميزة الواضحة للمذكرة الأخيرة » وكانت خلاصة هذه المذكرة الأخيرة أن الحكومة المصرية قد قررت

.وبتحديد كامل أن اختصاصات السردار كما فوضها الجنرال هدلستون باشا في سنة ١٩٢٥ ، قد أدت الى سوء تفاهم بالنسبة للأمور القائمة ، وأن الحكومة المصرية مستعدة للحفاظ على هذه الاختصاصات دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام • كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العام ، فان الحكومة المصرية مقتنعة تماما بالحاجة الى هذه الوظيفة ، التى يجب أن يعين فيها ضابط بريطانى فورا • أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضباط ، فانها ترفع فى الخلافات الاستثنائية جدا من وزير الحربية الى ملك مصر كما كان الحال قائما • كما أن الحكومة المصرية سوف تبدى اهتماما سريعا بالنسبة للأمور المدنية والقضائية التى تتكفل بها مصلحة الحدود وكذلك الأمور التى تؤثر فى الدفاع عن البلد ، وأية موضوعات أخرى هامة •

كما اضافت المذكرة أن المفتش العام سيمنح رتبة الفريق وراتبه فى غضون أسبوع ، وأن مساعد المفتش العام سوف يصدر قرار تعيينه فى ظرف أسبوع من ترشيح اسمه ، وأن المنصب الثانى فى مصلحة الحدود سوف يحتله ضابط بريطانى ــ وهو مساعد مدير خفر السواحل ــ عند ادماج المصلحتين •

وهكذا وافقت الحكومة المصرية على كل المطالب البريطانية الحيوية ، وأنهت أزمة الجيش بسرعة فائقة ولصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت أيضا على اجراء المفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق بين الحكومتين لتنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر وطبقا لما سبق أن طلبته الحكومة البريطانية ، وقد صيغت المذكرة المصرية الجديدة بمهارة وعلى خطوط جعلت رجوعها الى مجلس ونواب أمرا غير ضرورى • وهذه المذكرة مثل المذكرة الأولى . لم تحدد شكل التعاون العسكرى بين الجيشين المصرى والبريطانى ، رغم أنها رحبت بمثل هذا التعاون •

وأكد ثروت باشا أهمية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة قبل أن يغير سعد من موقفه ويسحب موافقته عليها • وبطبيعة الحال أبلغه لويد شكر الحكومة البريطانية على مجهوداته فى تعديل وجهة نظر الحكومة المصرية والنحى بالسياسة المصرية الوطنية بخصوص أزمة الجيش منحى جديدا مواليا للاحتلال • ومن ناحية أخرى طلب لويد برقيا من وزارة الخارجية البريطانية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة « حتى لا يحصل (المتطرفون) على أى فرصة للضغط على سعد زغلول حتى يتراجع عن موقفه » وأضاف أنه سينتظر اجابة الحكومة البريطانية حتى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٣ يونيو ، وأنه فى حالة تأخر الرد « فاننى سأتحمل المسئولية الكاملة فى الموافقة على المذكرة المصرية بصفتى الشخصية ، وان كنت أفضل وصول رد الحكومة البريطانية لكى أعفى نفسى من هذه المسئولية » (٩٨)

الا أنه فى نفس اليوم (١٢ يونيو) صدرت التعليمات من لندن الى لورد لويد بالموافقة على المذكرة المصرية الجديدة ، وهكذا أرسل لويد مذكرة الى ثروت باشا يبلغه فيها أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن الحكومة المصرية تشاركها الأمل فى الاستعداد لعقد اتفاق بالنسبة للمسائل المعلقة بين الدولتين ، والبدء فى مفاوضات لدراسة أسس التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى • كما أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن تجد مشاركة كاملة من الحكومة المصرية بالنسبة للأخطار الناتجة عن السماح باقحام السياسة فى الجيش المصرى ، كما أسعدها أيضا موافقة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بدون أى مساس بسلطات السردار كما فوضها هدلستون باشا الى المفتش العام وضمان رتبة ومرتب الأخير طبقا لاختصاصاته • وأنهى لويد مذكرته الى ثروت باشا بشكر رئيس الوزراء المصرى على اللهجة الودية التى سادت المذكرة المصرية ، وأن هذه اللهجة تنبىء بما ستكون عليه العلاقات المستقبلة بين الدولتين . واستمرت الحكومة

المصرية فى تراجعها الكامل عن الموقف المتصلب السابق ، فأرسلت فى اليوم التالى (١٣ يونيو) ردا على المذكرة البريطانية يحتوى على بعض التفسيرات والتفصيلات ، وأوضحت المذكرة الجديدة أنه طبقا لمرسوم يناير ١٩٢٥ ـ الذى كان للجنرال سبنكس دور كبير فى اعداده ـ فانه تم التنسيق بين مطالب الخدمة فى الجيش وتنظيمات الدستور بانشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وقد اثبت المجلس واللجنة نجاحا فى عملهما فى تنسيق كامل مع اختصاصات المفتش العام المفوضة اليه فى عام ١٩٢٥ · والحكومة المصرية لا تعترض على عقد اتفاق محدد بين الدولتين لعدم تغيير نظام اثبت نجاحه تماما · ومن ناحية اخرى ، فان الحكم البرلمانى فى مصر ، والذى قام هذان العنصران (مجلس الجيش ولجنة الضباط) بواجباتهما بانسجام عن طريقه، يرتكز على مسئولية كل وزير عن أعمال فروع وزارته ، ومن المؤكد ـ فى رأى المذكرة المصرية ـ ان الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى السير ضد هذا المبدأ · ولكن الحكومة المصرية متأكدة أيضا من وجوب احترام سلطات القادة العسكريين ، وفى مثل هذه الظروف ، فان الحكومة المصرية تؤكد بأن من مسئولية وزير الحربية الموافقة على توصيات لجنة الضباط · كما أن تعيين ضابط عظيم لمساعدة المفتش العام فى ممارسته لاختصاصاته ، وليحل محله اثناء غيابه ، يدخل ضمن سلطات الوزير ، كما يدخل ضمن سلطاته أيضا كل المسائل المتعلقة بالرتبة والراتب ومدة عقد هذين الضابطين التابعين للسلطة المصرية ، والحكومة المصرية لن تجد صعوبة فى التوصل الى الحل المرضى لكل هذه المسائل · واضافت المذكرة المصرية أن مجلس الوزراء المصرى قد منح ـ منذ يناير ١٩٢٧ ـ عقودا جديدة للضباط البريطانيين الذين يعملون فى مصلحة الحدود لمدد تتراوح بين عام وعامين · وانهى ثروت باشا هذه المذكرة بالاشارة الى أن الحكومة المصرية ـ مع مراعاتها للمصالح المشتركة بين الدولتين وعدم المساس بحقوق البرلمان ـ قد استطاعت باستخدام السلطات الواقعة دستوريا على كامل مجلس الوزراء أن تجد الحلول

الممكنة لانهاء كل سوء تفاهم فى موضوع الجيش المصرى (٩٩)

ولو قارنا المذكرة المصرية الاخيرة (١٣ يونيو) بالمذكرة المصرية الأولى (٣ يونيو) لوجدنا أن الاختلاف بينهما ينحصر فى كلمتين : التحدى والتراجع ٠

وقد لاحظ لويد أن هدف رئيس الوزراء كان الحصول على حل للأزمة يمنح لبريطانيا ما تشاء ، وفى نفس الوقت يساعده للدفاع عن نفسه أمام البرلمان ، وأن ثروت باشا كان ماهرا فى كل ذلك ، وطبقا لكلمات لويد كان « ثروت بدون شككان يرغب فى استغلال الفرصة للحصول على انتصار على سعد زغلول والوفد ، وتسديد ضربة قوية (للمتطرفين) ، وأن هدفه الاساسى هو تدعيم نفسه عند حكومة جلالة الملك كشخص يمكنه التفاوض على تسوية عامة للمسألة المصرية البريطانية٠ وأنا لا أستطيع سوى أن أشجع ثروت للسير فى هذا الاتجاه ، لان نجاحه فى السيطرة ، وضغطه المتزايد على (المتطرفين) امتد على سعد زغلول نفسه » ٠

وقد تحدث ثروت باشا مع لويد بصراحة عن سعد زغلول مؤكدا أنه فى النهاية « أمكننى تقييد يديه وقدميه » وأمعن ثروت باشا فى المناورة ، بأن ألح على لويد عدم نشر المذكرات الأخيرة والخاصة بالأزمة ، الا بعد أن يبدأ مجلس النواب عطلة الصيف ، والتى ستبدأ بعد عشرة أيام ، وأورى ، بأنه سيقدم للمجلس بيانا فى يوم ١٥ يونيو بخصوص الأزمة ، واقترح على لويد أن يتكلم بطريقة عامة تماما ، وأن يقدم امتنانه للصداقة مع الحكومة البريطانية ، وأنه ليس من المستحسن نشر المذكرات حتى يصل الرد البريطانى على المذكرة المصرية الأخيرة ٠٠ وهو بطبيعة الحال لم يكن يتوقع أى رد على تلك المذكرة ٠

وقد علق لويد على تراجع سعد زغلول السريع عن موقفه الأول المتصلب بأنه يرجع فقط الى تأكده بأن البديل الوحيد هو انذار سريع وحل البرلمان ٠ (١٠٠)

وقد عرض ثروت باشا مسودة بيانه الى مجلس النواب على المندوب السامى لاستطلاع رأيه ، وقد تم تعديل بعض الفقرات فى هذا البيان المقتضب طبقا لآراء اللورد لويد ، وتحدد موعد القاء هذا البيان بدء ظهر يوم ١٥ يونيو لاعطاء سعد زغلول الوقت الكافى (لتلقين) النواب واقناعهم بالموافقة ٠

وكان مجلس النواب صامتا تماما أثناء القاء رئيس الوزراء لبيانه وفى النهاية رحب النواب مع تصفيق (رسمى) ٠ ثم تكلم ثلاثة من النواب من اعضاء الحزب الوطنى بالتتالى ، فطالب الأول بتسليم المذكرات المتبادلة للمجلس لدراستها ، وهدد الحكومة بالعواقب الوخيمة من استسلامها الكامل لبريطانيا ٠ كما كانت مناقشات العضوين الآخرين على نفس المنوال ، وان كانت أقل عنفا ٠

وقد أنجز سعد زغلول الموقف بمهارة ملحوظة ـ من وجهة النظر البريطانية ـ حتى أن النواب الوفديين المتطرفين ـ ومن بينهم ماهر والنقراشى وأتباعهما ـ لم يمتنعوا فقط عن مهاجمة رئيس الوزراء عند القائه لبيانه فى المجلس ، بل عارضوا كذلك المتحدثين من نواب الحزب الوطنى باشارات تهكمية ، واستقبلوا اجابات ثروت باشا بالترحيب ٠ وفى النهاية أعلن سعد زغلول انه ليس هناك خلاف بين اعضاء المجلس على بيان رئيس الوزراء وأن الموافقة شبه اجماعية ٠ وهكذا تمت الموافقة على بيان ثروت باشا ، ولم تستمر المناقشة بخصوصه أكثر من أربعين دقيقة ٠

وقد رفع رئيس الوزراء هذه الموافقة بسرعة الى مجلس الشيوخ ،

حيث أعاد قراءة البيان ٠٠٠ وقد استقبل الاعضاء هذا البيان بالصمت الرهيب ٠ (١٠١)

ومن المفيد أن نشير الى ما جاء فى بيان رئيس الوزراء للمجلسين ، فقد جاء فيه أنه لسوء التفاهم القائم بين الحكومتين المصرية والبريطانية بخصوص المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، فان الحكومة البريطانية تقدمت بطلب لتسوية المسائل المعلقة بطريقة ودية ولتحقيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، كما دعيت الحكومة المصرية لاجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بهدف توقيع اتفاق لوضع أسس هذا التعاون ٠ والحكومة المصرية ـ لاعتبارات مختلفة ـ توصلت فى بداية شهر يونيو الى أن المطالب البريطانية الواردة فى المذكرة البريطانية تمس السيادة المصرية والسلطة التشريعية للبرلمان ، وأن مجلس الوزراء ليس لديه السلطة للموافقة على أى شئ يتعارض مع الدستور ٠ وهكذا لم يوافق المجلس على المطالب البريطانية بالشكل الذى قدمت به ٠ الا أن مجلس الوزراء من ناحية أخرى ، ورغبة منه فى تلافى أى أسباب لسوء التفاهم بين الدولتين ، قرر تسوية المسألة بطريقة لا تمس الحقوق الدستورية ، وتدخل ضمن سلطاته ٠ وهكذا درس مجلس الوزراء موقف الجيش المصرى، ووجد أنه من الممكن الموافقة على بعض المطالب البريطانية وخصوصا مايتطرق منها لمسائل التدريب والضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى،كما قرر المجلس الموافقة على بعض المطالب الأخرى لتلافى سوء الفهم ٠ وقد وافقت الحكومة المصرية على التمسك بالوضع الراهن فى الجيش ومصلحة الحدود ، مع التحفظات الضرورية بخصوص السلطة الدستورية لوزير الحربية ، وصيانة مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان ٠

وأنه لما كانت المذكرة المصرية الأخيرة قد وصلت الى المندوب السامى

أول أمس فقط (١٣ يونيو) فالحكومة المصرية مراعاة منها للاسلوب الديبلوماسى ، تعتذر بأنها لا تستطيع اعطاء تفصيلات أخرى أمام البرلمان فى الوقت الحاضر ٠ (١٠٢)

وهكذا وافق البرلمان على ميزانية وزارة الحربية ، وتضمنت هذه الميزانية بندا لشراء عدد من المدافع الآلية ٠ (١٠٣) وفى ١٧ يونيو وافق الملك فؤاد على منح المفتش العام للجيش المصرى رتبة الفريق ٠ (١٠٤) وجاءت التهانى من رئيس الوزراء البريطانى الى اللورد لويد لنجاحه فى حل أزمة الجيش المصرى بما يحقق الحفاظ الكامل على المصالح البريطانية ، وذلك رغم تعارضهما فى الرأى بالنسبة لكيفية حل هذه الأزمة فى مرحلة سابقة ٠ (١٠٥) وقد أجاب لويد بامتنانه العميق على هذه التهانى ٠ (١٠٦)

وهكذا انتهت أزمة كبرى ـ خاصة ببناء الجيش المصرى الوطنى القوى ـ كادت تؤدى الى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا ٠٠ انتهت لصالح بريطانيا لتقاعس السياسيين المصريين عن التمسك بالوطنية المفرطة التى كانت نبراسا لمصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتمسكا بمقاعدهم سواء فى الوزارة أو فى البرلمان ، وخوفا منهم من الغاء الدستور ٠ والواقع أن مهارة المندوب السامى اللورد لويد ، وتفهمه الكامل لدقائق الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة ، مكنته من اختيار الاسلوب المناسب لحل هذه الأزمة الخطيرة ، بما يحقق فى النهاية الحفاظ على المصالح البريطانية ، وعلى النقيض من ذلك ، كان تراجع السياسيين المصريين أساسا لتأخر بناء الجيش المصرى الوطنى والقوى الى حين ٠

ونرجو أن نوفق فى الجزء الثانى من هذه الدراسة فى اماطة اللثام عن علاقة بريطانيا بالجيش المصرى بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٦ فى ضوء الوثائق البريطانية أيضا ، وذلك استكمالا لدراسات متتالية ، أرجو أن يوفقنى الله فى اعدادها عن هذا الجيش العظيم الذى لعب ويلعب أدوارا وطنية وقومية كبرى فى تاريخنا المعاصر ٠ والله ولى التوفيق ٠

حواشى الفصل الرابع

1. P R O. F O (407-204) b. Egyptian Army Crisis. No. 76 (J. 530/184/16) No. 61. Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
2. P.R.O. F O (407-204) b. No. 78 (J. 599/184/116) No 74 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 9, 1927.
3. P.R O. F O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
4. P.R O F O. (407-204) b No. 87 (J. 844/184/16) No. 183 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 28. 1927.
5. P R.O. F.O (407-204) b. No. 76 op. cit.
6. P R O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit
7. P.R O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
8. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
9. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
10. P R.O. F.O (407-204) b. No. 87 op. cit.
11. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
12. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
13. P.R.O. F.O (407-204) b. No. 76 op. cit.
14. P R.O. F O (407-204) b. No. 77 (J. 529/184/16) No. 62 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
15. P R.O. F.O (407-204) b. No 86 (J. 841/184/16) Memo. on the Egyptian Army by the secretary of State for Foreign Affairs April 1, 1927.
16. P.R O. F.O. (407-204) b. No. 77 op. cit.
17. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
18. P R.O. F.O. (407-204) b. No. 86 op. cit.
19. P R O F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
20. P R O. F.O. (407-204) b. No. 80 (J. 601/184/16) No. 67 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. March 11, 1927
21. P.R O. F.O. (407-204) b. No. 82 (J. 720/184/16) No. 82 Lord Lloyd to Sir. Austen Chamerlain. Cairo, March 22, 1927

22. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

23. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 (J. 601/184/16) No. 75 Lord Dloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March, 9, 1927.

24. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

25 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

26. P.R.O F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.

27. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

28 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

29 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

30. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

31. P.R.O. F.O (407-204) b. No 79 op. cit.

32. P.R.O. F.O. (407-204) b. No 82 op. cit.

33 P.R.O. F.O. (407-204) b. No 87 op. cit.

34 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

35. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

36. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.

37. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.

38. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 84 (J. 720/184/16) Mr. Murray to Sir W. Tyrell (in Cairo) F.O. March 26, 1927.

39 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

40. P.R.O. F.O. (407-204) b No. 85 (J. 743/184/16) No. 98 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 27, 1927

41. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 88 (J. 922/184/16) No. 101 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo) F.O. April 13, 1927.

42. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 90 (J. 1217/184/16) No 172 Lord Lloyd to Sir Austen Chamerlain. Cairo, May, 9, 1927.

43. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 91 (J. 1222/184/16) No. 175 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 10, 1927.

44. P.R.O F.O. (407-204) b. No. 95 (J. 1346/8/16) No. 195 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 22, 1927

45. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 92 (J. 1268/184/16) No. 80 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 13, 1927.

46. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 93 (J. 1310/184/16) No 186 Lord Lloyd to Sir Austen Chamerlain Cairo, May 17, 1927.

47. P.O R F O (407-204) b. No. 94 (J. 1322/184/16) No. 188 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 19, 1927

48. P R.O F.O. (407-204) b No 96 (J. 1337/184/16) No. 201 Lord Lioyd to Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927.

49. P.R O F O (407-204) b No 82 op. cit.

50. P R O. F.O (407-204) b. No. 96 op. cit.

51 P.R O. F.O (407-204) b No 97 (J. 1383/184/16) No. 202 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 25, 1927.

52 P R O. F O (407-204) b. No. 99 (J. 1388/184/16) No 203 Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May, 24, 1372

53 P R O F.O (407-204) b. No 101 (J 1389/184/16) No. 207 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberain. Cairo, May 25, 1927

54. P R O. F.O. (407-204) b. No. 99 (J. 1334/184/16). No. 204 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927

55 P R.O. F.O. (407-204) b. No. 174. Memorandum reviewing the Egyptian Army Crisis. C.M. Patriche. F.O. June 29, 1927.

56. P R O. F O. (407-204) b. No. 82 op. cit.

57 P R.O F.O (407-204) b. No 102 (J. 1389/184/16) No 153 Sir Austen Chamberlain to Lord Lioyd. F.O. May, 27, 1927.

58. P.R.O F.O. (407-204) b. No. 103 (J 1389/184/16) No 154 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd F.O. May 27, 1927.

59 P.R.O F.O (407-204) b. No. 105 (J. 1389/184/16) No 156 Sir Austen Chamberlain to Lord Lioyd. F O. May 27, 1927.

60 P.R.O F.O. (407-204) b. No. 115 (J. 1466/8/16) No. 211 Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.

61 P.R O. F.O. (407-204) b. No. 100 (J 1392/184/16) No. 206 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927

62. P.R O. F.O. (407-204) b. No. 103 op. cit.

63. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 105 op. cit.

64 P R.O. F.O. (407-204) b. No 108 (J 1421/184/16) No 213 Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.

65. P.R.O. F O. (407-204) b. No. 110 (J. 1422/8/16) No. 214 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.

66. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 111 (J. 1423/8/16) No. 215 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.

67. P R O F O. (407-204) b No 113 (J. 1424/8/16) No. 216 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 28, 1927.

68 P R O F O (407-204) b No 113 (J 14[illegible]/8/16) No 162 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd F O. May 30, 1927

69 P R O F O. (407-204) b. No. 174 op. cit.

70 P.R.O. F.O (407-204) b No 114 (J 1465/184/16) No. 220 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.

71. Ibid.

72 عبد الرحمن الرافعي ـ في أعقاب الثورة المصرية جـ١ ص٢٧٣

73 د٠ عبد العظيم رمضان ـ العدد المحرر في السياسة ص٢٣٤

74 P R O F.O (407-204) b No 100 op cit

75 P R O F O. (407-204) b. No. 100 op. cit.

انظر أيضا ـ عبد الرحمن الرافعي ـ المصدر السابق ص٢٧٣ ، ص٢٧٤
و د٠ عبد العظيم رمضان ـ المصدر السابق ص٢٣٤ ـ ص٢٣٦

76. P R.O F O. (407-204) b. No. 100 op. cit.

77. P.R O. F O (407-204) b. No 174 op. cit.

78 P R O. F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.

79 P R O. F O. (407-204) b No. 128 (J. 1477/8/16) Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F O. June 2, 1927.

80. P.R O. F.O (407-204) b. No 174 op cit

81. P.R O F O (407-204) b. No. 132 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo. June 3, 1927.

انظر ايضا النص الفرنسي المترجم من ثروت باشا الى اللورد لويد ٠
P.R.O. F.O. (407-204) b. No 161.

وانظر ايضا ٠

P.R O F.O (407-204) b. No. 174 op cit.

وانظر ايضا عبد الرحمن الرافعي ـ المصدر السابق ص٢٧٤ ـ ص٢٧٦
وكذلك د٠ عبد العظيم رمضان ـ المصدر السابق ص٢٣٧ ـ ٢٣٩

82. P.R O F.O. (407-204) b. No. 144 (J. 1553/8/16) No 250 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, June, 7, 1927.

83. P R.O. F O. (407-204) b. No. 174 op. cit.

84. P.R.O F O. (407-204) b. No. 149 (J. 1553/8/16) No. 179 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O June 10, 1927

85 P.R.O. F.O. (407-204) b No 174 op. cit.

86. P.R.O F.O (407-204) b. No. 140 (J. 1514/8/16) No. 174 Sir W Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O., June 6, 1927.

87. P.R.O. F.O (407-204) b. No. 141 (J 1514/8/16) No. 175 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd F.O. June 6, 1927.

88 P.R.O F.O (407-204) b. No. 174 op. cit.

89 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No 249 Cairo, June 7, 1927.

90. P.R.O F.O (407-204) b. No. 144 op. cit.

91 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 122 (J. 1475/8/16) No. 228 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, May 31, 1927.

92. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 144 op. cit.

93 P.O.R F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.

94 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.

95 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 149 op cit.

96. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.

97 P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 155 (J. 1579/8/16) No. 262 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo June 11, 1927.

98 P.R.O F.O. (407-204) b No. 156 (J. 1584/8/16) Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 12, 1927.

99 P.R.O. F.O. (407-204) b No. 174 op cit.

100 P.R.O F.O. (407-204) b No. 162 (J.1625/8/16) No 268 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 14, 1927

101 P.R.O F.O (407-204) b. No. 163 (J. 1650/8/16) No. 270 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927.

102 P.R.O F.O (407-204) b. No. 164 (J 1655/8/16) No 271 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, June 16, 1927.

103. P.R.O F.O (407-204) b. No. 170 (J. 1718/8/16) No 285 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 23, 1927.

62 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 166 (J. 1639/8/16) No. 273 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927

63 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 168 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd No. 186. F.O. June 16, 1927.

64 P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 169 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No. 280. Cairo, June 20, 1927.

فهرس

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٥٥٠٧

الملاحق

(تتبع الترقيم الانجليزى)

3. In such circumstances we should, I submit, have to proceed on following assumptions:—

(*a*.) Present parliamentary system in Egypt has proved itself incompatible with observance of our four reserved points. Incidentally it is rapidly showing itself incompatible with necessary development of Egypt herself.

(*b*.) We cannot abandon our position here as covered by reserved points. We are not going to allow our imperial communications in Egypt to be jeopardised. Nor can we promote an exodus of foreign colony, which at present constitutes far the greater part of the brains, initiative, character and culture of the country—a consideration which, incidentally, make Turkey and China almost wholly fallacious analogies.

(*c*.) We are left, therefore, with no alternative but to resist operation of present parliamentary régime, *i.e.*, we must prevent its continuance in so far as it conflicts with proper exercise of responsibilities which we have assumed. We are, in a word, back for practical purposes upon Lord Granville's despatch No. 6 of 1884. We have, that is to say, to admit that our special position in Egypt is untenable so long as we have no power to compass the fall of a Cabinet which defies us.

(*d*.) On the other hand, we do not want to destroy a democratic in favour of an oligarchic form of government here without overwhelmingly good reason. It is contrary to our tradition, and it would be bad parliamentary fighting ground for you.

(*e*.) If present system has to go, we must replace it by something demonstrably suited to Egypt's immediate needs. Fineness of our record achieved here has been due to fact that we have never failed fully to study Egyptian interests *pari passu* with our own.

(*f*.) We cannot at this particular juncture safely offer Egypt any form of general negotiation. The Government would not respond honestly. Delay, subterfuge and artificial agitation would be certain to result. Further, our readiness to negotiate after the provocation to which we have been exposed would be interpreted as weakness.

(*g*.) We must act decisively and quickly, fully recognising that neither reason, logic nor common sense will weigh with Egyptians in the balance against national pride, and that it is only by forceful or clear threat of forceful measures that we shall obtain satisfaction or, indeed, prevent disaster. If at this difficult moment we allow Egypt to suspect any weakness in our intentions a really serious situation will rapidly develop.

(*h*.) Another public announcement to Egypt of sincerity of our intentions would be quite profitless. His Majesty's Government's masterly expositions of our case in December 1919 and February 1922 were at once deliberately misconstrued, and created exactly opposite effect to that intended.

(*j*.) We have tested unilateral declarations over a long period; they have proved unsatisfactory. We have to secure their enforcement by quasi-diplomatic pressure uncertain in its operation, especially in point of time, inasmuch as we can usually only exercise it through agency of Egyptian politicians, who dare not openly avow it. Moreover, from an international point of view, we should do our utmost to secure bilateral settlement. Our legal position here is in certain respects inconveniently obscure.

4. Chamber can be temporarily suspended by dissolution (Egyptian Constitution, article 38) or prorogation (article 39). The Royal decree, in either case, needs counter-signature of Prime Minister. Prorogation would be insufficient for our purpose. It can only last a month and cannot be repeated in a session without consent of both Chambers. Dissolution is hardly more satisfactory. It can only take place once on any given issue (article 88) and new elections must be held in two months or a little more (there is an ambiguity in text owing to reference to electoral delegates, which Zaghlul Election Law eliminated), and Chamber must be convoked not less than ten days later (article 89).

5. Dissolution of Parliament at present juncture would have the advantage from standpoint of political principle that it would mean referendum to the country along strictly constitutional lines on a specific point of Anglo-Egyptian relations. If, as would be certain, elections end in a sense unfavourable to us (it is inconceivable that single candidate could advocate surrender to us) we should have a clear

[J 1423/8/16]   No. 113

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 162)
(Telegraphic)   *Foreign Office, May 30, 1927*

YOUR No 215 of 29th May.

Unless the crisis is rapidly settled in a satisfactory manner you will have to advise King Fuad that he must not leave Egypt You will bring this to his notice if and when you think proper

---

[J 1425/102/16]   No 114.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 31.)

(No 220)
(Telegraphic)   *Cairo, May 31, 1927*

SARWAT came to see me yesterday, and I presented him with His Majesty's Government's note on the army question

Information having leaked into the press from palace that my intention was to send it in on Sunday and, inopportune excitement in political circles having resulted, I thought it preferable to wait a day, especially in view of the calming effect that the news of the arrival of battleships in Alexandria and Port Said to-morrow would be likely to have

I informed the Prime Minister that the note had, as he could see, been couched in most friendly terms, and in phraseology designed to assist his acceptance of its terms Whilst this was so, I hoped that he would thoroughly understand that it was nevertheless a note of the greatest importance and urgency, and that His Majesty's Government, confident of his own friendly sentiments, relied on him to do his utmost to secure its prompt acceptance at the hands of his Cabinet and Parliament Any other course could only lead to a very grave crisis in Egyptian affairs Whatever his difficulties might be, if he could courageously support point of view of His Majesty's Government he could confidently rely on our full support in return

Sarwat Pasha read the note carefully, and replied that its friendly language would greatly assist him in the still more difficult task vis-à-vis the Wafd, and that I might be assured that he would do his very utmost to compose the crisis which had arisen

I further pointed out that no actual limit of time for his reply had been imposed again solely in order to avoid at this stage language which might increase his difficulties At the same time I trusted he would understand that a very prompt reply was necessary The Prime Minister replied that he fully appreciated the necessity for this in the interests of all parties, and repeated that he would do his very utmost in the matter He was throughout very friendly and if he alone were concerned I should have very little doubt of a satisfactory solution He is however faced with an excited and irresponsible Chamber dependent on moods of a chief who appears to have been once more completely mastered by irreconcilable elements in his party

---

[J 1426/8/16]   No 115

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain (Received May 31)

(No 221.)
(Telegraphic)   *Cairo, May 31 1927*

YOUR telegram No 156

This would be an admirable solution, and I shall do everything in my power to secure it.

2 We should, however, consider without more ado what line we shall take in alternative event of an unconditional rejection of note, a refusal on the part of Government to resign, violent speeches in Chamber, scurrilous campaign in the press, agitation and possible disorder in the country and, in the last resort, refusal by the King to dissolve Parliament This is undoubtedly present programme of Wafd and it recently received full endorsement of Zaghlul

[illegible] ... and meeting, according to Wafd's [illegible] ... that the best means to effect this would [illegible] ...

[illegible] that the policy of moderation recently [illegible] ... Wafd into dark [illegible]. The time [illegible] clearly [illegible] ... policy of active hostility towards us.

[illegible] /C/[illegible]] No. 111.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 2[illegible].)

(No. [illegible].)
(Telegraphic.) Cairo, May [illegible], 1927.

[illegible] telegram No. 203.

I had one hour's interview with King Fuad this morning to enquire the result of [illegible] conversation with Prime Minister.

[illegible] Majesty's mood [illegible] entirely changed. Representations of Sarwat had [illegible] effect. [illegible] had informed him that his own efforts with Zaghlul [illegible] failed and that latter was once again in hands of his extremists and in the [illegible] possible mood. It was clear, His Majesty added, that dwindling popularity [of] Wafd had alarmed Zaghlul, and that, as on so many previous occasions, he [in]tended to revive his waning influence by using Egyptian army question as a pretext [for] a hostile outburst against England.

The King asked me what His Majesty's Government would do in the event of [re]fusal of our demands. Should we ask him to dissolve Parliament? He must warn [m]e that in the face of Wafd's attitude he would find it exceedingly difficult to do so. [Su]ch a request would be an invitation to him to commit political suicide.

I replied that I considered it premature to say what particular course of action [w]ould be taken by His Majesty's Government. I could even now not believe [that] Government and Wafd would be so mad as to force grave issue on this matter [in] view of moderation of our demands, but was I to tell His Majesty's Government that [th]e King would in no circumstances grant a dissolution? The King replied, after [a] little reflection, that his action would depend on circumstances, in particular [whether] His Majesty's Government wished subsequently to proceed to new elections. [In] the latter event his position would be impossible; if, on the other hand, the [C]hamber was to close for two or three years, or, indeed, for any protracted period, [h]e might be able to accede to a dissolution. He had not changed his view that our [de]mands were reasonable, but he now saw clearly that parliamentary government [in] its existing form was incompatible with observance on Egypt's part of the four [re]served points, and that the Chamber under present conditions could function only [a]s long as such observance was not demanded by us.

The King proceeded that he considered this the gravest crisis that had occurred [si]nce he had been on the throne. The Wafd had gone mad, and there was no one [in] this country who had the courage to stand up to them. Whilst a few days ago [h]e had ridiculed the possibility of disturbance, to-day he had to admit that with [Z]aghlul in his present mood disorders might quite possibly occur.

I was unable to form any clear impression as to King's sincerity, but it was [e]vident enough that he was seriously frightened. I concluded our conversation by [u]rging him to continue to do all in his power to bring Zaghlul to reason, and he [p]romised to renew his efforts. He was extremely friendly throughout.

J 1424/[illegible]/16] No. 112.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 2[illegible].)

(No. 210.)
(Telegraphic.) Code. Cairo, May 2[illegible], 1927.

EXCITEMENT here is undoubtedly growing. I recommend, in concert with [the] General Officer Commanding, that men-of-war should be sent to Alexandria and [P]ort Said at once as a precautionary measure.

Despatch of two battleships to the former and a ship, if possible, to the latter would have a salutary effect and allow us a margin of safety in both ports in the [e]vent of sudden disorders, which a growing section of Wafd are undoubtedly [p]lanning.

(Sent to Commander-in-chief.)

[J 1415/[illegible]/16]   No. 1[illegible]

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 2[illegible].)

(No. 210.)
(Telegraphic.) [illegible]   *Cairo, May [illegible], 1927.*

MY telegram No. [illegible].

Abram [illegible] of Thursday published [illegible] report of [illegible] War Committee. Following recommendations are included:—

(*a*) Abolition of Sirdarship as incompatible with [illegible] of Parliamentary responsibility.

(*b*) Reconstruction of Army Council, and [illegible] of [illegible] General Commanding post in England [illegible] failure shortly after its creation in [illegible].

(*c*) Abolition of Officers' Committee.

2. A number of minor clauses are no less evidently anti-British in [illegible].

[J 1421/166/16]   No. 108.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 23.)

(No. 213.)
(Telegraphic.)   *Cairo, May 23, 1927.*

YOUR telegram No. 154.

The Wafd are at the moment, I learn, in an exceedingly hostile mood and are determined to resist our demands *coûte que coûte*, fully realising [illegible] attitude involves. In such circumstances, it is of great importance that, while offering negotiations, we should give them no impression that we are afraid of challenging them here and now on main issue. Anything that could possibly be interpreted as symptomatic of weakness on our part would inevitably [illegible] the chances of resort to violence.

In these circumstances I propose to insert "immediate" before "effect" in penultimate sentence of paragraph 2 of your telegram under reference.

As regards final paragraph, our requirements are irrespective of these two particular concessions. I propose, therefore, that the clause should begin "[illegible] will realise the friendly intentions which prompt these concessions. His Majesty's Government for their part would require."

I should like to present note to-morrow afternoon at the latest.

[J 1421/166/16]   No. 109.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 161.)
(Telegraphic.)   *Foreign Office, May 23, 1927.*

YOUR telegram No. 213 of 23rd May: Egyptian [illegible] and army questions, second paragraph.

I am in entire agreement with your [illegible], but I should prefer [illegible] should at once effect" instead of [illegible].

Amendment suggested in penultimate paragraph is approved.

[J 1422/3/16]   No. 110.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 2[illegible].)

(No. 214.)
(Telegraphic.)   *Cairo, May 23, 1927.*

I LEARN from trustworthy secret sources that Wafd are now practically unanimous in their determination to utilise our action regarding Egyptian army as a means to engender anti-British agitation in the country.

At a meeting of Wafd executive at Zaghlul's house last night it was decided to refuse assent to deletion of any of the items of Ministry of War budget to which [illegible] objected and to resist our other demands at all costs.

[J 1369/184/16] No. 105

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 156.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, May 27, 1927.*

MY immediately preceding telegram.

"His Majesty's Government and the Egyptian Government, recognising the importance, in their common interest, of effective co-operation in the joint task of ensuring the defence of Egypt by the forces available for the purpose, have agreed upon the following provisional arrangements pending a final settlement:—

"1. The Egyptian Government undertake to maintain the Egyptian army at a strength of

His Majesty's Government undertake that the available British forces shall be sufficient, in co-operation with the Egyptian army and His Majesty's fleet, to protect Egypt from aggression from whatever quarter. As effective co-operation in an emergency depends upon the previous maintenance of close liaison between the two forces and co-ordination in their training, the measures described in the annexed schedule have been adopted.

"2. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government with such instructional and technical personnel, additional to that described in the schedule, and with such instructional facilities as may from time to time be agreed upon by the two Governments. The Egyptian Government will employ no foreign personnel other than British and will not cause their own personnel to be trained abroad except in Great Britain.

"3. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government at cost price with the requisite armament, munitions and supplies not produced in Egypt, and the Egyptian Government agree to obtain these from no other source."

[J 1369/184/16] No. 106

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(Private and Personal.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, May 27, 1927.*

IT may help you to know my reasons for sending my telegrams No. 153 to No. 156. As far as I can judge Sarwat and Zaghlul are heartily afraid of you, but at the moment even more afraid of their own wild men. The modification introduced in concluding paragraph of your note by my telegram No. 154 will give them an opportunity, if they care to take it, of escaping immediate impalement on either horn of their dilemma. If they really wish, they ought to be able to persuade Parliament that they had achieved a favourable solution by inducing you to negotiate, which would be marred and indeed wrecked by premature discussion of army and Sudan subsidy questions. This would enable them to avoid these issues till the summer recess, which cannot be long deferred, and give you time, after prorogation, to get your demands embodied in the schedule to some agreement on the lines of my telegram No. 156 before Parliament assembles again. In the meantime, Spinks and his colleagues would have regained the position enjoyed in 192[illegible].

I realise, however, that Egyptian Government may not take the [illegible] course thus opened to them and may decide either to accept your demands as they stand, in which case nothing is lost, or refuse them. In this event, my task in defending the subsequent measures, e.g., dissolution of Parliament, to which we may be driven, will be greatly facilitated by the fact that we offered to negotiate and did not merely confront Egyptian Government with a series of demands the purport and justification of which public opinion in this country will more easily appreciate, if accompanied by an offer to negotiate.

constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described. I conclude that you could defend them without difficulty in the House of Commons.

45. As I stated in my telegram No. 73 of the 9th March, the question before His Majesty's Government is in essence simple. Are we going to stand by the 1922 declaration, or are we not? We are dealing with a Government which, like all its predecessors but one, has refused to admit the validity of the four reserved points. We could work with it, as with any other Government, which tacitly refrained from violating those points, but, as I have explained above, no Egyptian Ministry with Parliament behind it is ever likely to adopt a negative policy with regard to us on any subject of dispute in which we have not made our position perfectly plain. If we do not make a firm stand in the present case, I cannot see where we ever shall.

46. I am satisfied that the moment has not come for us to undertake any settlement of the Egyptian army question on more final lines than those which I have suggested. The present atmosphere of calm is, as I have shown, largely unreal. The Wafd's attitude is determined mainly by fear and uncertainty of my intentions; and they are becoming steadily more aggressive, as they think that I am incapable of resisting the various forms of erosion with which they are experimenting. The ostentatious friendliness of the press on my arrival was inspired and almost wholly insincere; it is now rapidly wearing off, and in regard to the Capitulations in particular (with reference to which I have shown the friendliest disposition) even the Liberal newspapers have, doubtless under the influence of the events in China, lately been almost menacing in tone. I must indeed reluctantly admit that, while my relations with the Prime Minister and his colleagues remain friendly, the situation during the winter has deteriorated appreciably as a result of my incapacity, fettered as I was by the necessity of resolving the officials question, to defend British and foreign rights and interests effectively in other matters. The Egyptian army is the most serious instance of this.

47. The extremists, led by the notorious Maher and Nokrashi (who, I learn from trustworthy sources, have in the last two or three weeks been actively reorganising the student bodies for political action), are telling Zaghlul in effect that he can safely revert to a less supine policy, and there is little doubt that he has lately moved some way in their direction. The Prime Minister, on the other hand, is warning Zaghlul that his earlier view (*i.e.*, that a conflict with us would be disastrous, and that the only sound policy for Egypt is to pursue our friendship) is still correct to-day. What is needed at such a moment is it seems to me a corrective which, while not inconsistent with our general policy of construction here, within the limits imposed by the 1922 declaration, is sharp enough to convince Zaghlul and the more moderate elements in his entourage, both that Adly Pasha's estimate of the situation is the right one, and that, when I give the Egyptian Government a friendly warning in the name of His Majesty's Government on a matter like this, I mean what I say.

48. I have the honour to request that I may be informed as soon as possible of His Majesty's Government's decision in this matter.

I have, &c.

LLOYD, High Commissioner.

J 922/198/16 — No. 88

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No. 101.)
(Telegraphic.) *Foreign Office, April 13, 1927*

EGYPTIAN army.

His Majesty's Government accept the proposals contained in your despatch No. 184 of 26th March. They would, however, be most unwilling to give the machine guns and particularly hope that it will not be necessary for you to make the concession contemplated in paragraph 34.

[illegible]

"[illegible] ... by the [illegible] of British officials [illegible].

"We have lately had to call attention [illegible] disquieting tendency on the part of the Egyptian Government [illegible] army into a [illegible] machine. This, which has been [illegible] elsewhere, has been accompanied by determined efforts to [illegible] of the Inspector-General and the few other British officers still serving under the Ministry of War.

"These tendencies cannot but be fatal to the [illegible] of a friendly settlement of the [illegible], and, anxious as we are to bring about [illegible] satisfactory to both countries, we invite Egypt [illegible] to reconsider her position. [illegible] a settlement [illegible] we for our part are ready to [illegible] proposals to which we have held [illegible] exception, provided that Egypt, in her turn, will meet our legitimate requirements.

"[illegible] to accept these proposals, they must realise that we [illegible] with no alternative but to regard the Egyptian army as potentially [illegible] we shall be forced to take without delay [illegible] we consider necessary to [illegible] our rights and interests."

41. In your telegram No. 67 you discussed the possibility of the Cabinet resigning [illegible] in the last resort they would have offer rather [illegible] proposals which I have put forward, unless as I explained earlier [illegible] our demands [illegible] at a time when they were disintegrating for [illegible] that they would [illegible] above proposals when they realised that His Majesty's Government [illegible] to absolute necessity [illegible] Ministry might resign. We are largely at the mercy of [illegible] both the Prime Minister and Zaghlul, whose relations [illegible] and were a few days ago at breaking-point [illegible] for the election of omdahs (Mr. Henderson's telegram [illegible] last).

42. Whether in that event another Ministry would [illegible] with Zaghlul, [illegible] President of the Chamber, I cannot [illegible] certainty. [illegible] of the Wafd would undoubtedly [illegible] to our demands and they would not improbably carry their point against the extreme elements, the necessity of preserving the Constitution being a point on which all parties are in solid agreement.

43. My general view is that, in a matter [illegible] which our rights are so clear [illegible] as this, we have, regret it as we may, no alternative but to go straight ahead, [illegible] with the situation which results. Zaghlul probably still considers that he stands to [illegible] than we do by a crisis with us at this juncture. [illegible] reached a [illegible] when we can, in my view, contemplate [illegible] the [illegible] that Egypt may find herself, [illegible] the present, [illegible] a time without a Ministry. [illegible] Palace [illegible] might prove [illegible]. [illegible] Pasha's [illegible].

44. [illegible] yourself have stated, and the [illegible] to me as broad, reasonable and

them by my predecessor — As I explained in my [illegible] 76 [illegible] my interpretation of the [illegible] of the Secretary [illegible] despatch No. [illegible]) is [illegible] such an augmentation [illegible] other proposals described above, might involve [illegible] of the garrison here and [illegible] [illegible] Cairo [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] that of insisting on a general [illegible] Egyptian [illegible] proposed by you (see despatch No. 1216) [illegible] might [illegible] possible solution pending a general settlement, to [illegible] a force of, say, 5,000 men under the old time [illegible] of British [illegible] which the Egyptian Government would [illegible] [illegible]

32. [illegible] of the three courses suggested above would probably suffice to arrest the growing [illegible] of our rights, and also to a large extent to prevent the [illegible] political influence.

33. [illegible] are the General Officer Commanding and the Inspector General that the only sure way of excluding politics from the Egyptian army in its present stage of development is to control promotions, appointments and decorations on honest lines.

34. The withdrawal of all British personnel, on the other hand, which [illegible] had originally in mind, would be exposed to the objections (a) that the fulfilment by Egypt of the guarantees which we should have to demand would

paragraph of the enclosure in his letter to you of the 21st May 1926 (your despatch No 760) Inaction, after my repeated representations, could only be construed as weakness It would, indeed, almost certainly be attributed to your preoccupations with China

27 I concur with the view expressed in your telegram No. 67 of the 13th March that whatever policy we now adopt must be as reasonable, broad and constructive as circumstances permit, and the following proposals, already communicated to you in my telegrams Nos 75 of the 9th March and 90 of the 22nd March, are designed not only to prevent the erosion at present proceeding, but to afford the basis for a more final settlement if and when such a settlement proves possible

28. Our first step must, I submit, be to restore the authority and prestige of the present Inspector-General On the creation of the Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to the Inspector-General (Lord Allenby's telegram No 31) The Egyptian Government were so informed, but they have never called the Inspector-General Acting Sirdar, though he has carried out the duties of the latter post ever since I propose that we should demand that his right to these powers should be acknowledged, also that he should, as is normal, be given the acting rank of Ferik (corresponding to that of a divisional commander), with a suitable increase in salary This will involve a recognition on the part of the Egyptian Government that the Minister is only a formal channel for the passing of the recommendations of the Officers Committee to the King (Lord Allenby's despatch No 92 of 1926), I consider that we may properly ask for an assurance in this sense

29 I should propose to insist further on the appointment of a senior British officer at headquarters to act for the Sirdar in his absence He might be called Assistant Inspector-General. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer, without provision for his absences on leave or through sickness Indeed, were General Spinks forced to vacate the Inspectorship-General to-day owing, for example, to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies. The Inspector-General is satisfied that if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognised, and he were given a deputy, he could maintain our desiderata in the Egyptian army for an indefinite period. I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General Spinks's position as the vital point in the whole problem.

30 As regards the Frontiers Administration, it being axiomatic, I agree, that British officers holding His Majesty's commission should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No 1261 of 1926), we must, I think, insist on the Frontiers Administration (which will involve the coastguards also, as soon as effect is given to the proposed amalgamation) coming under the direct authority of the Inspector-General We cannot countenance a continuance of the conditions described in paragraph 17 above The least, in my view, that we can do with safety in this Administration is to restore in effect the *status quo ante* 1925, when, to our cost, we allowed its direction to pass into native hands My present proposal avoids the necessity of our demanding the reinstitution of a British director-general. The alternative possibility suggested by you, i.e., the separation of the Administration from the Ministry of War is, as I pointed out in my telegram No. 89 of the 22nd March, open to the objections (*a*) that we should be left with the necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation, (*b*) that the Arab tribes can be handled better by a military than by a civil régime; (*c*) that so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed Finally, it would, in my opinion, be a serious error, in view of the Minister of War's recent intrigues, to see the Frontiers Administration left to be dealt with as a separate issue.

31 The concession by the Egyptian Government of the demands suggested in the three preceding paragraphs, combined with our retention of the posts which we at present hold would, I submit, enable us safely to acquiesce in the raising of the nine infantry battalions from the lower to the higher establishments, in the reduction of military service from five to three years and in the development of a Military Air Service on the lines proposed

32 We could not, however, I think, in view of recent developments, possibly allow the Egyptian Government at this stage except in return for assurances and safeguards, to which they could never agree, the twenty-two machine guns promised

[illegible] lack of machine guns and other modern instruments of warfare is a subject regarding which public opinion here is, rightly or wrongly, exceedingly sensitive, and this feeling is a factor which, in framing our solution, it would be most unwise to overlook.

22. In my telegram No. 74 of the 9th March I analysed the concrete proposals with which we are confronted. The following is a slight amplification of that analysis :—

(a.) *Raising of Nine Battalions from Lower to Higher Establishment.*

This proposal is intended primarily to bring these battalions up to the numbers customary elsewhere, and simultaneously to ensure uniformity with the other two battalions. It will involve an addition of 36 officers and 1,020 other ranks. Of itself such an increase would not seriously affect the military situation, and it has the advantage that it would absorb [illegible] of the discontented officers, who have been unemployed since their ejection from the Sudan after the Sirdar's murder.

(b.) *Reduction of Period of Colour Service from Five to Three Years.*

This is advertised to increase the trained reserve, but it is primarily a bid for popularity with the fellaheen. It has ample sanction in the practice of other countries. Given the limitation of the actual rifle reserve to its present figure, the danger in this proposal should not be great. The calling up of reservists in a time of emergency would, in any case, be a matter of great difficulty in this country.

(c.) *Purchase of Twenty-two Machine Guns for the Eleven Infantry Battalions.*

The mules and harness have been here since July 1923, Lord Allenby having, as you are aware, waived any objection to Egypt's acquisition of these guns. The Frontiers Administration and the bodyguard possess machine guns, and His Majesty's Government's failure to confirm Lord Allenby's permission is a subject to which the present Minister constantly reverts. On the other hand, so large a number of machine guns is, as General Haking points out, a very serious addition to the strength of the Egyptian army.

(d.) *Frontiers Administration and Coastguards Service.*

The proposed amalgamation of these two departments was certainly designed to undermine our influence over them. For some time the practicability of this amalgamation, administratively a most unsound measure, was in doubt. It is, however, now being proceeded with. It has been accompanied by a recrudescence of intrigue among the nomad tribes.

(e.) *Military Air Force.*

The Egyptian Government are proposing to initiate a Military Air Service. As a start it has been suggested to them by the Inspector-General, whom the Minister for War consulted, that they should begin on a modest scale with eight machines (my despatch No. 70).

23. We are then faced with :—(a) Certain concrete proposals, (b) insidious attempts to undermine the powers and the prestige of the Inspector-General and of the British officers under him, and in the Frontiers Administration and Coastguards Service, (c) the gradual saturation of the army with politics.

24. One of three courses is open to us : (a) To let matters take their course, in the hope that considerations, e.g., of expense, will deter the Egyptian Government from proceeding very far, (b) to endeavour to check these tendencies by personal persuasion and unofficial pressure, (c) to make definite demands.

25. I submit that (a) is self-evidently inadmissible, after all that I have already said on your instructions. I have already put (b) to the test and cannot guarantee its success. I am therefore driven back to (c).

26. We have, I submit, no choice but to communicate our requirements to the Egyptian Government without delay in friendly but plain terms, and adhere to what we say at all costs. If we do so, these costs, given all the circumstances, are as I stated in my telegram No. 74 of the 9th March likely, in my opinion, to be small in comparison with what we should otherwise be forced to pay later. I agree in principle with the Secretary of State for War's opinion, as expressed in the last

(ii.) *Artillery.*—Three batteries and one garrison company were [illegible] from the [illegible]

(iii.) [illegible]

(c) [illegible]

(d) [illegible]

[illegible]

the Egyptian army compares not [illegible] which confirms my own [illegible] the personality of the present Inspector-General. The [illegible] between the two armies here, apart from the fact that [illegible] deadlier kinds of modern lethal weapons, is, in General [illegible] view, the indifference and incapacity of the Egyptian officer class. It is, however, certain that

[illegible] and to [illegible] promotions and appointments in deference to his wishes [illegible] the Inspector-General [illegible]

[illegible]

[illegible] Simultaneously, the Government [illegible] for the [illegible] of the [illegible] in the ordinary [illegible] under the [illegible] of the Administration, a [illegible] would greatly weaken the [illegible] authority of the [illegible] establishment of a [illegible] Summary Court at [illegible] approved. All these steps [illegible] being taken [illegible] doubt with a view to rendering the [illegible] tribes amenable to political influence and *pro tanto* diminishing our influence over them. The *Acting Director* General of the Administration, who is now the driving force at headquarters, is a notorious Anglophobe, and [illegible] in close touch with the *Minister*. I can supply you, if you wish, with numerous instances of his attempts to undermine the prestige of the British officers in the Administration. The [illegible] of Sinai, in particular, finds his position increasingly [illegible], as I reported in my telegram No. 93 of the 21st March. The Frontiers Administration is in [illegible] a large intelligence department, and as such plays an important part in the defence scheme of Egypt. Its present successful relations with the [illegible] Bedouin tribesmen are based on summary justice, military discipline and undivided control. It is the clear intention of the Egyptian Government deliberately to destroy this state of affairs.

18. The following table and explanations, already communicated to you in my telegram No. 62 of the 3rd March, may be convenient for reference, showing, as they do, the comparative strengths of the Egyptian army in Egypt in the years 1914, 1922 and 1926 respectively:—

(a.) *Table.*

	1914	1922	1926
Infantry battalions	3	7	11
Artillery batteries	1	1	4
Garrison artillery companies	1	1	2
Cavalry squadrons	1	1	2
Totals (with H.Q. staff, A.S.C., &c.)	2,500	4,800	10,681

(b.) The increases recorded in the above table are explained as follows:—

(i.) *Infantry.*—In 1914 there were six Egyptian battalions in the Sudan. Of these, four battalions were brought down to Egypt during the war: two returned and two remained. Two battalions were finally retransferred from the Sudan between 1922 and 1924. The last two were ejected from the Sudan in 1924, i.e., after the Sirdar's murder. Two new battalions were raised in 1925 (both on the higher establishment, i.e., 900 as opposed to 600 strong) mainly to absorb Egyptian officers turned out of Sudanese battalions and civilian employment in the Sudan in November 1924.

(c.) In March 1924 Shahin Bey, who had been attacked by the Wafd for alleged brutality in pacifying the provinces in 1919, was placed on pension by the Sirdar in view of the intransigent attitude of Zaghlul Pasha, with whom it was desired not to raise a crisis in view of impending negotiations (see Lord Allenby's despatch No 237) The effect of this decision on the army was profound, as Lord Allenby himself recognised

(d.) In May 1924 Zaghlul stated publicly "It is not compatible with the self respect of the Egyptian Government to have a foreigner as its commander-in-chief nor foreigners as subordinate officers This we ought to blot out."

(e.) Hassib Pasha, Zaghlul's Minister for War, worked hard to make the army a political machine, and offered determined opposition to proposals on the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in the Egyptian units in the Sudan

(f.) On the murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain, but postpone, their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar His Majesty's Government agreed, and King Fuad was informed of this intention in the following May Further, shortly after the murder, Lord Allenby, so far from discouraging the growing powers of the Minister, proposed to force responsibility upon him in respect of the disposal of the Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No 439)

(g.) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No 92) Its creation radically affected the powers inherent in the Sirdarship by making appointments promotions and decorations dependent on an Officers' Committee and submissible to the King through the Minister

(h.) In April 1925 the Frontiers Administration and the Departments of Supplies and Recruiting, and in June 1925 the Finance Department passed under Egyptian control

(i.) Musa Pasha Fuad, on appointment as Minister in March 1925, made every effort to suborn the army from its allegiance to its British chiefs constantly holding meetings of officers in his house for the purpose

15 Since the restoration of a constitutional régime a year ago the situation has become rapidly worse The present Minister of War has had to face more than one acrimonious discussion in the Chamber—for example, the debate in September last, reported by Mr Henderson in his despatch No 806 He has in consequence been driven to embark on the various proposals set out in my telegram No 469 and my despatch No 780, namely, to reduce military service from five to three years with the openly declared object of increasing the country's trained reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places to abolish many of the restrictions on the carriage of arms and to create a military air force In spite of my representations, those of the above proposals requiring financial approval are included in the draft budget shortly to be submitted to Parliament

16 More serious still, determined attempts are being made by Khashaba Bey to deprive the Inspector General of all effective authority and prestige His first interference with General Spinks took the form of an attempt last spring to reinstate a number of the Sudanese officers who had been placed *en disponibilité* in connection with the political troubles in the Sudan at the end of 1924 Next in General Spinks's absence on leave in the summer he endeavoured to upset the existing régime at the Cairo Military School the Army Council under his instructions actually drafted a law to remove the school from the control of the Sirdar and had not General Spinks returned earlier than had been expected the proposal would undoubtedly have gone to Parliament (my despatch No 780) Khashaba Bey spent the summer getting into personal touch with officers of all ranks, hearing their complaints and promising them redress for their grievances. Finally, he began to inspect military units in company with two members of the Parliamentary Committee for War, viz., Saleh Bey Harb and Abdul Rahman Bey Azzam the former of these two deserted to the Senussi with his command (about sixty coastguardsmen) during the war, both fought with the Senussi against us Shortly after my return Khashaba Bey endeavoured unsuccessfully to have the War Office "Gazette" governing officers' promotions and appointments issued in his own name Since then the Officers' Committee of the Army Council (Lord Allenby's despatch No 92 of

8 The outburst of friendly sentiment with which I was greeted here on my return in November last was almost entirely fictitious. The Wafd undoubtedly feared that I had come from the Imperial Conference with *pleins pouvoirs* to settle the Egyptian question. They were in the throes of what they regarded as a grave economic crisis. They had incurred the unpopularity of sections of the permanent officials and temporarily of the fellaheen. They were the subject of virulent attacks from the Palace press. They were on bad terms with Italy, and read sinister meanings into my visits to Paris and Rome. Finally, they probably thought that the election of Maher and Bokrashi to Parliament during my absence had shaken my faith in the Constitution, the restoration of which I had worked to secure in the previous spring.

9 Faced with these difficulties, they decided that they were too weak to risk a conflict with His Majesty's Government, and must have time to consolidate their position, keeping me immobile as far as they possibly could in the interval. Finding that I was armed with no form of ultimatum, they soon renewed and intensified their various intrigues. Meanwhile, faced with the impending liquidation of Law 28, I for my part was tied by the necessity of securing the retention of British officials in the departments covered by the reserved points in the 1922 declaration and of obtaining fair terms of service for those retained *proprio motu* by the Egyptian Government elsewhere in the Administration.

10 In the Egyptian army the erosion indicated above has now reached a point where we are, I submit, left with no possible alternative but vigorous intervention, and if we are to act we should do so at once, there being several factors which, as shown below, make the question one of urgency.

11 It is, however, evident from what I have said above that if His Majesty's Government insist on the Egyptian Government taking any drastic or spectacular action which is at once against the wishes of the Chamber and in accordance with our 1922 declaration, the Cabinet is not unlikely to resign. The Prime Minister is finding the methods of his Wafdist colleagues harder and harder to bear, and if the breach between him and them widens, and simultaneously we present the Government with any strong demands, the Cabinet may use those demands as a pretext for leaving office. To go out on an issue with His Majesty's Government is always the most respectable form of demise open to an Egyptian Ministry.

12 If, on the other hand, we can make the present Cabinet amenable to our wishes, there is clearly every advantage in our keeping it in office, representing as it does, in theory at any rate, the mass of the country, the existing Ministers are, without any doubt, strongly addicted to office, and in the last resort they would very probably accept demands on our part in respect of the army provided that they were legitimate, moderate and presented in a palatable form. In any case delay, as shown below, will inevitably increase our difficulties, and we are unlikely to get a better opportunity than we have now, as far as I can see.

13 Stated briefly, the position in the Egyptian army is that the erosion of our influence, which has been going on steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armaments. I have, with your authority, spoken plainly on the subject to King Fuad, the Prime Minister and Zaghlul on different occasions, pointing out that such increases are unfavourably viewed by His Majesty's Government, but the proposals are none the less being proceeded with, and, as I explain later, we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*.

14 The principal stages in the decline of our control over the Egyptian army were mostly set out in my telegram No. 61 of the 3rd March. They were as follows:—

(a) Azmi Pasha, on appointment as Minister in November 1922, created a special section in his Ministry for settling under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar. This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to dismiss for inefficiency on his own responsibility a number of students from the military school. The Sirdar raised no effective objection and in pursuance of his policy of effecting the gradual Egyptianisation of the army began to use the Minister as a channel for his communications with the King.

(b) In January 1924, in accordance with this policy, the command of the Cairo district was handed to an Egyptian, the post of inspector general being created and filled by a British officer. Simultaneously, the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by natives.

I should be prepared, therefore, to [illegible] in order [illegible] the Egyptian Government to accept [illegible] with us. If such an arrangement [illegible] character, our international [illegible] great deal to be desired, would [illegible] would have been [illegible] with that country, [illegible] influence over the Egyptian [illegible]

10. [illegible] with the [illegible] of Lord Lloyd [illegible] impracticable [illegible] which would regulate all [illegible] are concerned, [illegible] our guiding [illegible] our relations with the [illegible] [illegible]

[illegible]

FO 800/[illegible]

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain [illegible]

(No. [illegible])

Sir,

I HAVE the honour [illegible] tions conveyed to [illegible] review of the [illegible] with my [illegible] to confirm [illegible] [illegible]

[illegible] position [illegible]

[illegible] Egyptian [illegible] whatever [illegible] position unimpaired

5. On the one hand, [illegible] dispute, to contend [illegible] interest, many of them [illegible] extremist in its [illegible] who support these rights [illegible] whose special position [illegible] 28th February, 1922, with its four reserved [illegible] that of Ziwar Pasha [illegible] Constitution and was [illegible] recognised the validity of that [illegible] have learned that any violation of the reserved points [illegible] disaster for them

6. On the other side stands Parliament [illegible] of Zaghlul, who lies in the [illegible] ledge the existence of the 1922 declaration [illegible] attitude that Egypt [illegible] independence from [illegible] and efforts, her achievements finding their [illegible] of himself as an independent sovereign on the 15th March, 1922.

6. Any Egyptian Cabinet, therefore, which takes office with Parliament in existence [illegible] Ministers fear [illegible] fact that in spite [illegible] to make any more headway against us than their predecessors.

7. As a natural result the Government, in order to satisfy Parliament without coming into open conflict with us, is driven to methods of evasion, at first insidious, but later, if we give no sign, bolder and more serious

[18680]

10 Assuming, therefore, that intervention on our part cannot longer be postponed, we must be ready to take drastic action to ensure acceptance of our demands. It is, of course, impossible to foresee precisely how far we should have to go, but there seems reason to hope that we should be able to attain our object without undue difficulty, if we set about it in the right manner.

11 The object, in short, is to ensure that the Egyptian army should not become a menace to our position, either by reason of any considerable increase in its strength, or by its deterioration under political influence, into a weapon in the hands of our [illegible] opponents.

12 Lord Lloyd's main suggestion to meet this problem is that the Egyptian [illegible] should be induced to [illegible] General Spinks as [illegible] [illegible] at first sight, as a proposal which the Egyptians could [illegible] to accept. There is, however, no certainty on this point. [illegible] have lately shown signs of increasing reluctance [illegible] Sirdarship, the retention of which for some time past [illegible] have [illegible] a right, is probably a point on which Egyptians [illegible] General Spinks's succession to the post [illegible] [illegible] open to political attack [illegible] that the [illegible] Egyptian Government might [illegible] to [illegible] [illegible] in face of the overwhelming [illegible] an alternative Government might come forward, and we should be faced with a constitutional crisis at the outset. But even if the Egyptian Government [illegible] the way, a more serious criticism is that paper recognition of a British [illegible] would not in itself safeguard our position for long. [illegible] years there have been very numerous examples of British officials, although [illegible] with full nominal power and responsibility, being rendered helpless by a combination of intrigue and passive resistance in which Egyptians are adepts. I cannot [illegible] that General Spinks, in spite of the energy and [illegible] which he has proved himself to [illegible] might before long find his influence so [illegible] and [illegible] should have no alternative but to intervene a second time, and [illegible] favourable circumstances. It seems to me evident, therefore, that we must [illegible] something much broader than the personal efforts, however able and well directed, of one man.

13 This conviction leads me to recommend an alternative, and considerably more comprehensive, line of action. It is outlined in Foreign Office telegram [illegible] I would also invite attention to an extract from a letter to Sir William Tyrrell, which is also appended to this paper, in which the considerations which underlie my proposal are developed at greater length.

14 It will be seen that I contemplate offering to the Egyptian Government the choice of two plain alternatives. They may either admit their obligation to co-operate with us in a fair and reasonable manner, or they may [illegible] consequences. These consequences would imply drastic action on our part, by which we should place our security beyond all question. We should be dealing with a potentially hostile force in which British personnel would not only be superfluous, but possibly an embarrassment. The few remaining British officers would, therefore, be withdrawn, the strength of the army would be reduced, no additional armament would be permitted to it, and we should satisfy ourselves by periodical inspection that these limits were not being exceeded and that no foreign influence was being brought to bear. To take action of this kind would in some respects be most unwelcome to us, but it would be unwelcome to the Egyptians in a far higher degree, and I think it likely that before long, if not at once, they would choose the alternative of co-operation with us to their and our own advantage. As I had occasion to point out two years ago in a Cabinet memorandum, the essential basis of our policy is Egyptian co-operation. It was the basis of Lord Cromer's policy, and without it the whole administration must break down. Even annexation, were it practical politics, would not provide a remedy. But my policy (I quote from my earlier memorandum) "is to avoid annexation, not to govern Egypt but to leave the Egyptians to govern it whilst securing sufficient power to protect those interests of which we are the guardians." Since that memorandum was written events have confirmed the principle. It is now very evident not only that agreed settlements, when they can be obtained, provide us with the most convenient, effective and lasting means of adjusting the various points at issue between us and Egypt, but, conversely, that it will become increasingly difficult for us to maintain intact our existing position if we have to rely, more and more frequently, on the unilateral exercise of a veto alone.

regarded hitherto Sir Lee Stack, who possessed a wide experience of Egypt and the Egyptians, followed a policy of strengthening direct British military control in the Sudan, while relaxing it in Egypt At the time of his death, this policy had largely been carried into effect British regimental officers had already been withdrawn from units in Egypt in accordance with the broad policy of concentrating on advisory, as opposed to executive, posts, and on making Egyptians assume responsibility which His Majesty's Government has consistently followed since 1922, and to which, indeed, there is no feasible alternative which offers any prospect of permanent success

5 From paragraph 2 above it will be seen that the actual increases in the strength of the Egyptian army in Egypt (except in the special case of the Royal bodyguard) have been the result of our action in clearing the Egyptians from the Sudan. From the latest figures available to me, the present relative rifle strengths of the British garrison in Egypt and of the Egyptian army appear to be:—

*British, 10,623 [+ 2,360 in the Sudan]
Egyptian, 9,968

6 Allowance being made for the great difference in the quality of the troops, as well as the British superiority in artillery, and tanks and for a strong air force, our margin of security seems adequate at present As to the immediate future, such measures as have already been adopted, and such speeches as have been delivered in the Egyptian Chamber, seem rather to indicate exaggerated conceit on the part of the more extreme nationalist element, and a desire to see how far they can safely assert themselves without our intervention, than any considered and consistent policy of military expansion Egypt is emphatically an unmilitary nation Her past record in this respect is inglorious She produces no class with the qualities required to make a good officer, while the peasantry hate and fear compulsory service But we must not lose sight of the fact that the outstanding tendency among Egyptians at present is to try to rid themselves of our control so far as they dare do so without exposing themselves to retaliation on our part, or danger from other quarters—for instance, from Italy

7 By deciding on some important increase in the strength of the army the Egyptian Chamber is in a position at any time to place us in an embarrassing position, and one possibly of real difficulty, if they were to turn their attention to hiring or attempting to secure foreign instructors, armament or munitions It need not be emphasised that we could permit nothing of this kind

8 The Egyptian Chamber, in the near future, may adopt resolutions on any of the following points, which, however, are not of a nature to cause us any immediate concern :—

(1) An increase in the establishment of certain battalions (involving a total of some 1,050, all ranks).
(2) A reduction in the period of military service from five years to three years
(3) The purchase of twenty-two additional machine guns (This purchase has already been sanctioned by us, but the delivery of the guns has been suspended indefinitely.)
(4) The formation of a flying unit

Of these, Lord Lloyd considers, and I agree, that (1) and (2) are comparatively unobjectionable in themselves, while (3) and (4) could not become operative without our assistance. There are various other questions, notably that of a reorganisation of the Frontier Districts Administration, to which I do not attach great importance, and the settlement of which should be subordinated to that of the main problem

9 As will be seen from the foregoing paragraphs, the Cairo telegrams which form part of the telegraphic correspondence annexed to this minute convey rather a misleading impression of the historical background and tend to overestimate the immediate dangers of the present position, but I find myself in entire agreement with Lord Lloyd in thinking that some decisive action on our part cannot longer be deferred. It is plain that we shall have to intervene sooner or later, and the longer we wait the more difficult is our task likely to become Various local political considerations, moreover, into which I need not enter here, lead me to think that the present juncture may be a more favourable one than is likely to recur for some time to come.

* Vickers machine guns counted as twenty rifles, Lewis and Hotchkiss guns counted as ten rifles

of my telegram No 75 Such an event will render my representations far more difficult for Cabinet to accept My main endeavour is to induce Prime Minister to act without appearing to yield to any pressure on my part

3 I have consulted Sir W Tyrrell in accordance with your instructions, and will have situation reviewed in a comprehensive despatch without delay At the same time, there is, I fear, little that I can add to what is already before you

4 I shall continue to do all I can to secure delay in parliamentary consideration of objectionable proposals, but should my efforts fail, as they very possibly may do, I should be glad to have your authority to take such steps as become necessary

5 In such circumstances I should not fail to offer Cabinet an opportunity of friendly co-operation with us on general lines indicated in paragraph 6 of my telegram No 88 Their refusal of such an offer would equip you, I conceive, with ample arguments to defend the case which I have submitted to you

---

[J 841/184/16] No 80

Memorandum on the Egyptian Army by the Secretary of State for Foreign Affairs

IN 1914, the bulk of the Egyptian army (which then, of course comprised Sudanese as well as Egyptian units) was stationed in the Sudan the numbers in Egypt itself being —

3 Battalions,
1 Battery,
1 Company Garrison Artillery and
1 Cavalry Squadron

2 During, and after, the war the number of purely Egyptian units in the Sudan was gradually reduced In 1924, the last Egyptian formations, and the remaining Egyptian personnel from other units, were finally ejected, while the Sudanese units were severed from the Egyptian army and became the Sudan Defence Force The return of Egyptian units from the Sudan, a process which had been going on for some years, the raising of two new battalions and a cavalry squadron to absorb ejected personnel, together with the formation of a Royal bodyguard in 1922, bring the present figures for Egypt to the following —

11 Battalions
4 Batteries
2 Garrison Artillery Companies
2 Squadrons*

3 In 1914, British officers commanded some of the Egyptian, as well as all the Sudanese, battalions The higher command, and headquarter and departmental staffs were also British On the murder of Sir Lee Stack, in November 1924, the Sirdarship devolved upon the next senior British officer in the Egyptian army General Huddleston, however, was unable at that critical moment to leave Khartoum, or effectively to exercise command in Cairo, and shortly afterwards he severed his connection with the Egyptian army on assuming charge of the newly constituted Sudan Defence Force, but he had, in the meanwhile, delegated his powers, so far as Egypt was concerned, to the British Inspector-General in Cairo, General Spinks The latter has since continued with marked skill and patience to discharge the functions of Acting Sirdar, but he has received no specific recognition as such by the Egyptian Government, and the difficulties of his task are increasing

4. Concurrently with the developments outlined above, two radical political changes took place in Egypt In 1922, our Protectorate was withdrawn and Egypt was declared, subject to certain reserves, to be an independent sovereign State, and in the following year, an advanced democratic Constitution, on western lines, was substituted for a theoretically absolute autocracy These changes have, of course, quite altered the position in respect of the army, and of all other branches of the administration and public services In these circumstances, it is quite inevitable that the army, its size command armament and so on, should receive a share of the political limelight which has been turned by the inexperienced Egyptian Parliament on all their public institutions The army question has a great deal in common with others which face us in Egypt and it can only properly be dealt with as part of our whole problem This is in fact, the light in which it has been

* For details, and particulars of armament, see No 77.

[illegible] from [illegible] ... unreliable [illegible] purpose [illegible] hampered [illegible]

[illegible]

... is in fact, an agreement to [illegible] ... candidature for [illegible]

Lloyd [illegible] proposal [illegible] ... subordinate [illegible]

[illegible]

... Lloyd might very [illegible] ... [illegible] ... enough that the [illegible] ... to themselves [illegible] ... political [illegible] ... [illegible] ... possibly [illegible] ... [illegible] ... preferably [illegible] ... the Governor of [illegible] and yet [illegible] ... and reduce him to impotence (cf. Cairo telegram No. [illegible]) [illegible] ... of minor importance which is perhaps worth mentioning, and [illegible] ... theory of the delegation of General Huddleston's powers, however [illegible] defensible, is, from the political point of view, a fiction so thin that the [illegible] is made of it the better.

As you know, the dominant consideration in our mind is to get away from a policy of unilateral prohibitions which become weaker the more they are multiplied, and to lose no chance of substituting, wherever an opportunity offers and even in a limited sphere, some constructive agreement or *modus vivendi*—it doesn't much matter how provisional it is—which will fit in with the general policy of collaboration and not compulsion.

J. MURRAY.

[J 793/[illegible]/16]   No. 8[illegible]

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 27.)

(No. 68.)
(Telegraphic.)   *Cairo, March 27, 1927.*

YOUR telegram No. [illegible]

My telegrams Nos. 61, 62, 74 and 75 were designed to recapitulate position in Egyptian army fully enough to enable you to refer them to the Cabinet if necessary without amplification.

2. My reason for telegraphing has been due to my apprehension lest at any moment we may be confronted with a *fait accompli* (my telegram No. 61, paragraphs [illegible] and 2) by action of Parliamentary Committee referred to in final paragraph

[illegible] to Lord Lloyd (Cairo).

(No. [illegible])
(Telegraphic.) *Foreign Office, March [illegible]*

[illegible] you will discuss these problems fully [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible] No. [illegible]

[illegible]

[illegible] ... Of course, [illegible] only a [illegible]

[illegible] enough to make the Egyptian [illegible] [illegible] of [illegible] and other [illegible] [illegible] from [illegible] ... as a provisional measure and [illegible] in regard to the [illegible] subjects to which [illegible] as [illegible] ultimate goal, the Egyptian Government are [illegible] in the joint task of ensuring in our common interests the defence of [illegible] by the forces available for the purpose, and, as a corollary, [illegible] the Egyptian army as an efficient and reliable force.

of a British Director-General, I have suggested that administration should be placed under Inspector-General The separation of administration from Ministry of War suggested by you is open to objections—

(*a*) That we should be left with necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation

(*b*) That Arab tribes can be handled better by a military than a civil régime

(*c*) That so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed

5 It would, in my opinion, be a serious error, in view of Minister of War's recent intrigues, to see frontiers administration left to be dealt with as a separate issue

6 As to tactics, I should propose approaching Egyptian Government on following lines rather than those which you suggest —

"We are looking forward to a friendly settlement with Egypt In any such settlement it is clear that latter must assist us in safeguarding our vital interests. Amongst these are protection of our imperial communications and preservation of country from foreign aggression. We should like to have Egyptian army as an efficient modern force forming an integral part of our scheme of defence, and we are prepared to give Egypt every assistance in creation of such a force subject to condition that, as it will be called upon to co-operate with us it must be trained on British lines, *i e*, by minimum number of British officers necessary

"We have lately had to call attention more than once to a definite and disquieting tendency on the part of Egyptian Government to turn their army into a political machine This, which has been ruin of many armies elsewhere, has been accompanied by determined efforts to diminish authority of Inspector General and few other British officers still serving under Ministry of War.

"These tendencies cannot but be fatal to chances of a friendly settlement of the question, and, sincerely anxious to lay foundation of a solution satisfactory to both countries, we invite Egypt forthwith to reconsider her position For the sake of reaching a *modus vivendi*, we for our part are ready to agree to certain proposals to which we have hitherto taken exception, provided that Egypt in her turn will meet our legitimate requirements (My telegram No 75, with possibly the concession suggested in paragraph 3 above)

"If Egyptian Government refuse to accept these proposals they must realise that we are left with no alternative but to regard Egyptian army as potentially hostile to us In this event, we shall be forced to take without delay such measures as we consider necessary to safeguard our rights and interests"

7 The present solution cannot but be temporary, as I observe that you yourself agree, and above seems to me as broad, reasonable and constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described and I conceive you could defend it without difficulty in the House of Commons

8. Whilst I find it hard to believe that Government would in the last resort resign rather than accept such proposals, it is evidently possible that they might and I agree that we must be fully prepared for such a contingency

9 Whether in that event another Minister would take office with Zaghlul as President of Chamber I cannot foretell with any certainty A considerable section of Wafd would undoubtedly urge acquiescence in our demands, and they would not improbably carry out their point against extreme elements necessity of preservation of Constitution being a point on which all parties are in solid agreement But Zaghlul, whose attitude would undoubtedly be determining factor is as you are aware, of completely uncertain temper

10 My general view is that in a matter in which our rights are so clear as this we must go straight ahead, dealing with situation which results *ad hoc* Zaghlul, we have good reason to believe, considers, rightly enough that Egypt stands to lose more than we do by a crisis with us at this juncture

11 In the event of a dissolution of Chamber, a period of Palace rule might, I agree, prove inevitable But it should be possible for us to do a great deal towards preventing a return to state of affairs which existed in Nashat's day

12. I have been unable to answer your telegram No 67 before to-day owing to absence of General Officer Commanding in Palestine I trust you may be able to let me have a very early reply

---

[1]16001   2

can only partially prevent infection of army with politics. Similarly, officers under him must retain their present control of arms and ammunition, and it is hardly less desirable that we should not lose influence which we at present enjoy in military council

8 I am convinced that only sure way of excluding politics from Egyptian army in its present stage of development is to control promotions, appointments and decorations on honest lines If so, there is no real alternative to our proceeding, if we surrender leadership, more or less on lines of my proposals to Ziwar Pasha (my telegram No 140), proposals which present Minister has said he would resign rather than accept

9 We should, I think, be unwise to attach too much importance to the off-chance that by reducing length of military service we should gain popularity with the fellaheen The Government already hold credit for first move in that direction, and there is always the consideration that the shorter the period the larger will be number of men conscripted

10 I am of the opinion that an offer of concrete alternatives is unsound in principle in dealing with Egypt in a matter like this; experience tends to prove that a definite scheme, with a general indication that alternative to its acceptance will be something considerably harder, is better strategy.

11 You will, in light of above, appreciate difficulties involved in lines of action which you suggest

12 Remaining considerations set out in your telegram under reference are reviewed in my immediately following telegram

---

[J 720/186/16] No 82

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 23.)

(No 89)

(Telegraphic.) *Cairo, March 22, 1927.*

MY immediately preceding telegram.

1 To revert to my telegram No 75, the Inspector-General is satisfied that, if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognised and he were given a deputy, he could maintain our desiderata in Egyptian army for an indefinite period I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General opinion's position as vital point in the whole problem

2. General Officer Commanding, with whom I have discussed your telegram No 67, is still strongly opposed, for reasons given in paragraph 6 of my telegram No 75, to allow Egyptian Government the twenty-two machine guns promised to them by my predecessor I had discussed with General Haking the possibility of throwing these machine guns into scale against four senior British instructional officers (one for each brigade) and such technical personnel as Egyptian Government might themselves find necessary, pointing out that from purely political point of view such a concession would offer the definite advantage of depriving Egyptians, as it would do, of such sense of grievance as politics had inculcated into them on this score Moreover, Inspector General feels confident, given full powers, he could control the disposal of these guns sufficiently to minimise their danger I cannot, however, but defer to objections which General Haking sees to this course from standpoint of his military responsibilities here

3 I have accordingly suggested to him that His Majesty's Government should make acquisition of these machine guns (always given minimum British personnel necessary to effectively train and supervise Egyptian army in their use) conditional on Egyptian Government carrying out faithfully for a reasonable period their side of arrangement proposed in my telegram No 75 General Haking concurs in this proposal which I recommend, therefore, for your favourable consideration I should propose, however, to treat this question as a separate issue, and it might conceivably prove unnecessary to raise it at all I learn that Minister of War, in anticipation of possibility of a refusal on the part of His Majesty's Government to allow these guns, recently altered form of his budgetary provision for them in order to give himself a loophole for escape from parliamentary criticism in that contingency, and I shall, I need hardly say, leave well alone if I possibly can

4 As regards frontiers administration, least, in my view, that we can do with safety is effectively to preserve *status quo ante* of 1925, when to our cost we allowed its direction to pass into native hands To avoid demanding reinstitution

[J 711/104/16]   No 81

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 22.)

(No 68.)
(Telegraphic.)   *Cairo, March 21, 1927.*

YOUR telegram No 67.

I agree that whatever policy we now adopt in respect of Egyptian army must be as reasonable, broad and constructive as possible, and [illegible] in my telegram No 75 were designed, not only to prevent [illegible] of present [illegible], but also to afford basis for a more final settlement later.

2. If any scheme more complete [illegible] than that which I suggested is in existing circumstances politically practicable, I should welcome it.

3. Plan of [illegible] which you adumbrate [illegible] would not, I think, [illegible] desired result, at any rate, in its present form.

4. To take first your two alternatives:—

(a) Egyptians would be unlikely, either directly or indirectly, [illegible] the admission upon which it depends.

(b) Even if they did [illegible], we should be left for [illegible] purposes with [illegible] [illegible] officers into the [illegible] almost [illegible] [illegible] Sudan, [illegible] A [illegible] therefore have to be [illegible].

(c) There are no Egyptian [illegible] Cairo and the [illegible] only native soldiers [illegible] for [illegible] purposes [illegible] therefore not [illegible].

(d) If all British [illegible] control which [illegible] tion of [illegible] General or [illegible] [illegible] for the [illegible].

(e) Inspections [illegible] Officer Co[illegible] they would [illegible] course of [illegible].

(f) Egypt [illegible] would [illegible].

(g) Number of [illegible] would be greatly [illegible].

(h) It would be [illegible] very [illegible] [illegible] [illegible].

5. [illegible] I [illegible] Egyptian Government would [illegible]:—

(a) [illegible] if they [illegible] than what were [illegible].

(b) Probably twenty-two [illegible].

(c) Increase in efficiency and [illegible].

(d) An air force.

6. In return they would be asked to [illegible] and agree only to (a) a shortening of military service—to principle of which they are already publicly committed, (b) if I interpret you correctly, a fixed number of [illegible] officers, who, as liaison officers, could exert no effective influence.

7. It would be difficult to describe the Inspector-General as a liaison officer while simultaneously insisting on a recognition of powers delegated to him by General Huddleston. To-day, with a considerable degree of executive authority, he

army by which we did not fulfil [illegible] would [illegible] prove [illegible]
for long [illegible]

[illegible]

[illegible] disagreeable form and made to [illegible] common scheme of defence. Under [illegible] British officers, i.e. inspector-general and his deputy (your telegram No 75, paragraph 5), and British instructional and technical personnel, whose numbers should not be increased except on request of Egyptian Government, would take the form of liaison officers, whose mission it would be to assist Egyptian Government to maintain an efficient and reliable force free from political contamination and capable of fulfilling its share of bargain. The more attractive this alternative can be made to appear to Egyptian sentiment the better.

Under it we should naturally be prepared to help in formation and training of a small military air wing, and to ensure its acceptance I would not hesitate to throw in the Sirdarship and, with more reluctance, the twenty-two machine guns.

6. Under either of above alternatives it would probably be well to insist on reduction of period of service both in army and in reserve. If such reduction is likely to be popular amongst fellaheen, why should not we get some of the credit for it?

7. But rather than choose one of these two alternatives, the Government might prefer to resign. In this case how would you propose to deal with the situation? I take it that no alternative Cabinet which you might be able to persuade to take office would be prepared to carry on with the present Chamber under Zaghlul's chairmanship and that consequently dissolution of Parliament would be inevitable. This would of course, be exactly what King Fuad has been scheming for, and in the result we might find that effect of our policy had been reinstitution of Nashat and the Palace for Zaghlul and the Parliament. Before we decide on action to be taken I should be glad to learn your views on proposals in this telegram, and, in particular how you would view the eventuality contemplated in last paragraph from the local point of view. It would of course, give rise to considerable difficulty here.

7 Above represents my considered opinion as to way in which problem should be handled To consider a second course open to us, if Egypt prefer an Egyptian Sirdar, we should, I submit, revert to terms offered to Ziwar Pasha (see my telegram No 149 of 1926), agreeing in this event also to acquiesce in the three proposals mentioned in paragraph 5 But present Government have already intimated that they would never agree to terms set out in that telegram, and their present policy is clearly to render Sirdarship unnecessary Moreover we should, for reasons already explained, now have to add further conditions on the same lines in respect of frontiers administration and coast-guard service

8 A third possibility, namely, that of insisting on a gradual reduction of Egyptian army, has been rejected by you (your despatch No 1410) We might, perhaps, offer in negotiation, as a possible solution pending a general settlement, to equip an effective modern force of, say, 5,000 men under old-time complement of British officers, but it is an offer which Egyptian Government would almost certainly refuse

9 Any of the three courses suggested above would probably suffice to arrest present process of erosion of our rights, and also to a large extent prevent contamination of the army with political influence.

10 Withdrawal of all British personnel, on the other hand, which Sir Lee Stack had originally in mind, would be exposed to objections—

(a) That fulfilment by Egypt of guarantees which we should have to demand would be impossible to enforce

(b) That army would very rapidly become a political machine

(c) That, as regards foreign affairs, we should lose our present influence over Arab tribes without any compensating advantage

11 Question before His Majesty's Government is in the essence simple Are we going to stand by 1922 declaration, or are we not? We are dealing with a Government which has refused to admit validity of the four reserve points We could work with it as with any other Government which tacitly refrained from violating them, but with Parliament behind it, no Egyptian Ministry, unless we clearly state our demands, will adopt a negative policy with regard to us, and if we do not make a stand now, I cannot see where we ever shall Nor can we afford to disregard opportunities which weakness in such a matter at this juncture will create for foreign intrigue

12 At present moment we are faced with three proposals (paragraph 5) to which Egyptian Parliament is almost certain to agree, which are not very dangerous in themselves, and to which any objection on our part will, in view of our past attitude, be represented as harsh and illogical To allow effect to be given to these proposals pending a general settlement in return for arrangements described in paragraphs 2 to 6 above would be an eminently reasonable course, and I do not see how we could conceivably ask for less

13 I cannot go so far as to guarantee that Ministry will accept even such proposals as I have indicated, but, if it refuse them, we shall be the better placed for having made so fair an offer

14 I have fully consulted general officer commanding who agrees with above

15 Matter is urgent in view of speed with which Parliamentary Committee is progressing with its work I should be grateful therefore, if His Majesty's Government's decision could be communicated to me by telegraph as soon as possible

---

J 691/184/16] No 60

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 57)

(Telegraphic) *Foreign Office, March 11, 1927*

YOUR telegram No. 75 of 9th March. Egyptian army

1 I agree with you that we cannot allow matters to drift further, and that we must make up our minds at once how to handle this very awkward problem.

2 Whatever policy we adopt will have to be carried through to success It must therefore be so obviously reasonable and constructive that it will not only be immune from serious criticism at home, but will justify recourse to extreme measures to enforce it Mere insistence on strengthening the British element in the Egyptian

(d) *Frontiers Administration and Coastguard Service*

Proposed amalgamation of these two departments was, as explained in my telegrams under reference, certainly designed to undermine our influence over them, and has been accompanied by a recrudescence of intrigue amongst nomadic tribes. I am advised that amalgamation may be found impracticable for administrative reasons. But we clearly cannot speculate on such a contingency.

(e) *Military Air Force*

Egyptian Government are proposing to start a military air service on a modest scale (my despatch No. 70).

My immediately following telegram sets out and discusses various solutions open to us.

[J 601/184/16]   No. 79.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 11.)

(No. 75.)
(Telegraphic.)   *Cairo, March 9, 1927.*

MY telegram No. 74.

1. In reviewing problem, my primary object has been to find, if possible, a solution which present Government could reasonably be expected to accept.

2. Our first step must, I submit, be to restore authority and prestige of present inspector-general. On creation of Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to inspector-general (Lord Allenby's telegram No. 31). The Egyptian Government were so informed, but they have never called inspector-general Acting Sirdar, though he has carried out duties of the latter post ever since. I propose we should demand that his right to these powers should be acknowledged, also that he should, as is normal, be given acting rank of ferik (corresponding to that of a divisional commander) with a suitable increase in salary.

3. I should propose to insist further on appointment of a senior British officer at headquarters to act for Sirdar in his absence. He might be called assistant inspector-general. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer without provision for his absences on leave or through sickness. Indeed, were General Spinks forced to vacate inspectorship-general to-day owing, for example, to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies.

4. Finally, it being, I agree, axiomatic that a British officer holding His Majesty's commission should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No. 1261 of 1924), we must insist on frontiers administration (which will involve coastguards also if effect is given to proposed amalgamation) coming under inspector-general. Under present conditions position of officers in these departments is becoming more and more difficult.

5. Concession by Egyptian Government of above, combined with our retention of posts which we at present hold, would, I submit, enable us safely to acquiesce in raising of nine infantry battalions from lower to higher establishment, in reduction of military service from five to three years, and in development of a military air service on lines proposed (my immediately preceding telegram, paragraph 9).

6. We cannot, however, I think, in view of recent developments, allow Egyptian Government the twenty-two machine guns. As I interpret views of Secretary of State for War (Lord Allenby's despatch No. 380), such an augmentation of strength, combined with other proposals described above, would involve His Majesty's Government in an increase of garrison here and make it necessary to insist that no Egyptian troops should be stationed on the Suez Canal or along the Cairo-Ismailia communications. Further, general officer commanding points out, first, that, in preservation of internal security, every humane Government avoids use of automatic weapons; secondly, that in the event of our being involved, for example, in anti-dynastic disturbances (which certain sections of Wafd undoubtedly desire), the native soldiery would probably join the mob, and, if armed with machine guns, would render it very hard for our troops to restore order without bloodshed.

subsequent developments were acquiesced in without protest. Since then Egyptian Ministers [illegible] the fact that these [illegible] but hardly [illegible]

[illegible]

[illegible] 6. [illegible] it would, I doubt, almost certainly [illegible]

7. In my view, [illegible] now come [illegible] communicate our requirements to Egyptian Government in plain terms and [illegible] to [illegible] at all costs. If we do so those costs, given all circumstances [illegible] in the end to be small in comparison with what we should [illegible] be forced to pay later. I agree in principle with Secretary of State for War's opinion, as expressed in last paragraph of enclo[sure] [illegible] letter to you of 21st May, 1926 (your despatch No. [illegible])

8. We are faced with (a) certain concrete proposals, (b) insidious attempts to undermine powers and prestige of inspector-general and of British officers under him and in frontiers administration and coastguard service; (c) the gradual saturation of the army with politics.

9. To take principal proposals in turn:—

(a.) *Raising of Nine Battalions from Lower to Higher Establishment.*

This proposal is intended primarily to bring these battalions up to numbers customary elsewhere, and simultaneously to secure uniformity with other two battalions.

It will involve an addition of thirty-six officers and 1,620 other ranks. Of itself such an increase would not seriously affect military situation.

(b.) *Reduction of Period of Colour Service from Five to Three Years.*

This is advertised to increase trained reserve, but it is primarily a bid for popularity with fellaheen. It has ample sanction in practice of other countries. Given limitation of actual rifle reserve to its present figure, danger in this proposal should not be great. The calling up of reservists in a time of emergency would, in any case, be a matter of great difficulty in this country.

(c.) *Purchase of Twenty-two Machine Guns for Eleven Infantry Battalions.*

Mules and harness for these guns have been here since July 1925, Lord Allenby having, as you are aware, waived any objection to them.

The frontiers administration and bodyguard possess machine guns, and His Majesty's Government's failure to confirm Lord Allenby's permission is a subject about which present Egyptians are exceedingly sensitive. On the other hand, so large a number of guns is a very serious addition to strength of Egyptian army.

[J 229/224/16] No. 77

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 9.)

([illegible])

([illegible]) Cairo, March 9, 1927

[illegible]

[illegible] strength of Egyptian army in Egypt [illegible]

[illegible]

[illegible] Of [illegible]

[illegible] specified [illegible]

[illegible] and special [illegible]

[illegible] thirty-one [illegible]

[illegible], Sirdar being [illegible] British [illegible]; and only [illegible] in the em- [illegible]

[illegible] old pattern [illegible]

[illegible] 12-pounder [illegible] miles

[illegible]

[illegible]—Six [illegible] two Hotchkiss machine guns; [illegible]

J 600/224/16 No. 78

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 10.)

(No. 74.)

(Telegraphic.) *Cairo, March 9, 1927.*

MY telegrams Nos. 61 and 62.

1. Army has now become crucial point in Anglo-Egyptian relations, and issue is one which I submit we can no longer shelve.

2. History of the question since 1922 shows that each Minister of War in turn, of whatever political complexion, has pursued from the start a policy of active [illegible].

3. There can be little doubt that one reason for this significant fact is that no Egyptian Government has yet apprehended His Majesty's Government's application of 1922 declaration to Egyptian army. Not only have no limitations been imposed upon strength of its units in Egypt in virtue of the declaration, but surrender of these units to native control was to all intents and purposes encouraged, and

4 Situation has become speedily worse since return to constitutional regime. Present Minister of War is in common with most of his colleagues acutely nervous of parliamentary criticism, which in connection with army is apt to be exceedingly acrimonious. See debate of September last, reported by Mr Henderson in his despatch No. 606.

5 Results have been the various proposals set out in my telegram No. 460 and my despatch No 780, namely, to reduce military service from five to three years with openly declared object of increasing the country's reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places, to abolish many existing restrictions on carriage of arms, and to create a military air force In spite of my representations those of the above proposals requiring financial approval are included in draft budget shortly to be submitted to Parliament

6 In addition, determined efforts are being made to deprive inspector general of all effective authority and prestige I was able to check first serious effort of present Ministers in this direction (see my despatch No 780) But in reply to a question in the Chamber recently he deliberately misstated the position as to devolution of late Sirdar's powers, and in pursuance of his answer, parliamentary committee are at present engaged in redefining the functions of the army council and officers' committee at the expense of Sirdarship and inspectorship-general If these attempts succeed position of inspector general who as you are aware, has for two years been endeavouring to perform duties of Acting Sirdar without rank or pay in circumstances of increasing difficulty, will become definitely impossible As matters stand, indeed, Minister, while outwardly friendly, indulges in every kind of intrigue and subterfuge to diminish inspector-general's authority (e.g., inspecting units hearing complaints personally and interfering with army orders), aided by two young Wafd extremists, who are his inseparable companions both in Ministry and elsewhere

7 As regards frontiers administration (which in accordance with decision reported in Mr Henderson's despatch No 606 is shown in new budget as amalgamated with coastguard service—administratively a most unsound measure), Minister of War was intending to dispense with five of its seven British officers, and *pari passu* to replace seconded Egyptian personnel as soon as possible by officers who had either fought for Senussi or been expelled from the Sudan after Sirdar's death he actually gave written orders to the latter effect I have been able to secure retention of all British officers in this administration, but Minister, presumably with the intention of side tracking them, has in budgeting for them described posts to be given to most of them in new terms.

Further, he proposes to convert camel corps and car patrols into a police force without central authority Simultaneously, Government are studying a project for application of Legal Code in ordinary as opposed to existing tribal way in areas under jurisdiction of administration, a change which would greatly weaken position and prestige of Governor. All these steps are taken beyond doubt with a view to render nomadic tribes amenable to political influence and *pro tanto* diminish our influence over them

8 As regards terms of service, Cabinet has on recommendation of Minister of War decided in the last few days to offer greater number of British officers and officials employed in various departments for which he is responsible and affected by law 28, contracts of one year only, none are to have more than two years

9 I learn finally to-day that parliamentary committee yesterday discussed a proposal by certain Deputies to replace present ghaffir system by a force raised under conscription law and trained by army officers. While such a proposal will presumably be rejected on grounds of expense, fact that it is under consideration of committee is an indication of the attitude which we cannot disregard

10 Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1928 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram

---

(b.) Egyptian Army Crisis.

[J 593/194/16] No 76

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 4.)

(No 61.)
(Telegraphic.) *Cairo March 3 1927*

YOUR despatch No 1410

Recent developments in connection with Egyptian army render it necessary that His Majesty's Government should consider without delay exactly where they stand in this vital matter; and unexpected urgency of some of the issues involved makes it imperative for me to approach you by telegraph

2. Position in brief is that erosion of our influence which has been going on steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armament In spite of plain indications from me that these proposals would not be favourably viewed by His Majesty's Government, they are being proceeded with and we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*

3 Principal stages in the decline of our control of Egyptian army in more detail are as follows —

(*a*.) Azmi Pasha on appointment as Minister in November 1922 created a special section in his Ministry for settling under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to dismiss for inefficiency on his own responsibility a number of students from the military school The Sirdar raised no effective objection, and in pursuance of his policy of effecting gradual Egyptianisation of the army, began to use Minister as a channel for his communications with the King

(*b*.) In January 1924 in accordance with this policy, command of Cairo district was ceded to an Egyptian, the post of inspector-general being created and filled by a British officer Simultaneously the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by natives

(*c*.) In March 1924 Shahin Bey, who had been attacked by Wafd for alleged brutality in pacifying provinces in 1919, was placed on pension by the Sirdar in view of intransigent attitude of Zaghlul Pasha, with whom it was desired not to risk a crisis in view of impending negotiation (see Lord Allenby's despatch No 257) The effect of this decision on the army was profound, as Lord Allenby himself recognised

(*d*.) Hasib Pasha, who became Minister of War on advent to power of a Zaghlul Cabinet later in the same month worked hard to make the army a political machine and offered determined opposition to proposals on the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in Egyptian units in the Sudan

(*e*.) On murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain but postpone their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar His Majesty's Government agreed and King Fuad was informed of this intention in the following May Further shortly after murder, Lord Allenby so far from discouraging growing powers of Minister of War proposed to force responsibility upon him in respect to disposal of Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No 439)

(*f*.) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No 92) Its creation radically affected powers inherent in the Sirdarship by making appointments, promotions and decorations dependent upon an officers' committee and submissible to the King through Minister

(*g*.) In April 1925 frontiers administration and departments of supplies and recruiting and in June 1925 finance department passed under Egyptian army

(*h*.) [illegible] Fuad Pasha on appointment as Minister of War in March 1925, made every effort to seduce army from its allegiance to its British chiefs, constantly holding meetings of officers in his house for the purpose

ملحق رقم (٤)

F.O P.R O. 407 — 204.

. Nos 76 — 77 — 78 — 79 — 80 — 81 — 82 — 83 — 84 - 85 — 86 — 87 — 88 — 89 — enclosure in 89 — 105 -- 106 - 107 — 108 — 109 -- 110 --- 111 --- 112 -- 113 114 - 115

[J 3389/25/16] No 105

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 1410)

My Lord, Foreign Office, December 40 1928

I HAVE considered your Lordship's despatch No 760 of the 5th December last enclosing a memorandum by the Acting Sirdar on the question of the strength of the Egyptian military forces, and your despatch No 780 of the 12th December, in which is reported a conversation with King Fuad on the same subject

2 I draw a clear distinction between any addition by Egypt to the present strength of her army on the one hand, and a reduction in that strength imposed by us on the other General Spinks's memorandum appears to show that the Egyptian army, at its present strength, does not constitute a threat to our military or political position [illegible] So long, therefore, as there is no increase in its numbers, or marked change in its [illegible], and so long as it remains free from any foreign influence other than our own, [illegible] we may regard it without undue apprehension, [illegible] in view of the [illegible] to military [illegible] and [illegible] Egyptians in general, and which may be held to [illegible] the [illegible] disparity between the strength of the Egyptian forces and that of the army of occupation It is, therefore, to the prevention of any increase in numbers or armament that our efforts should be primarily directed

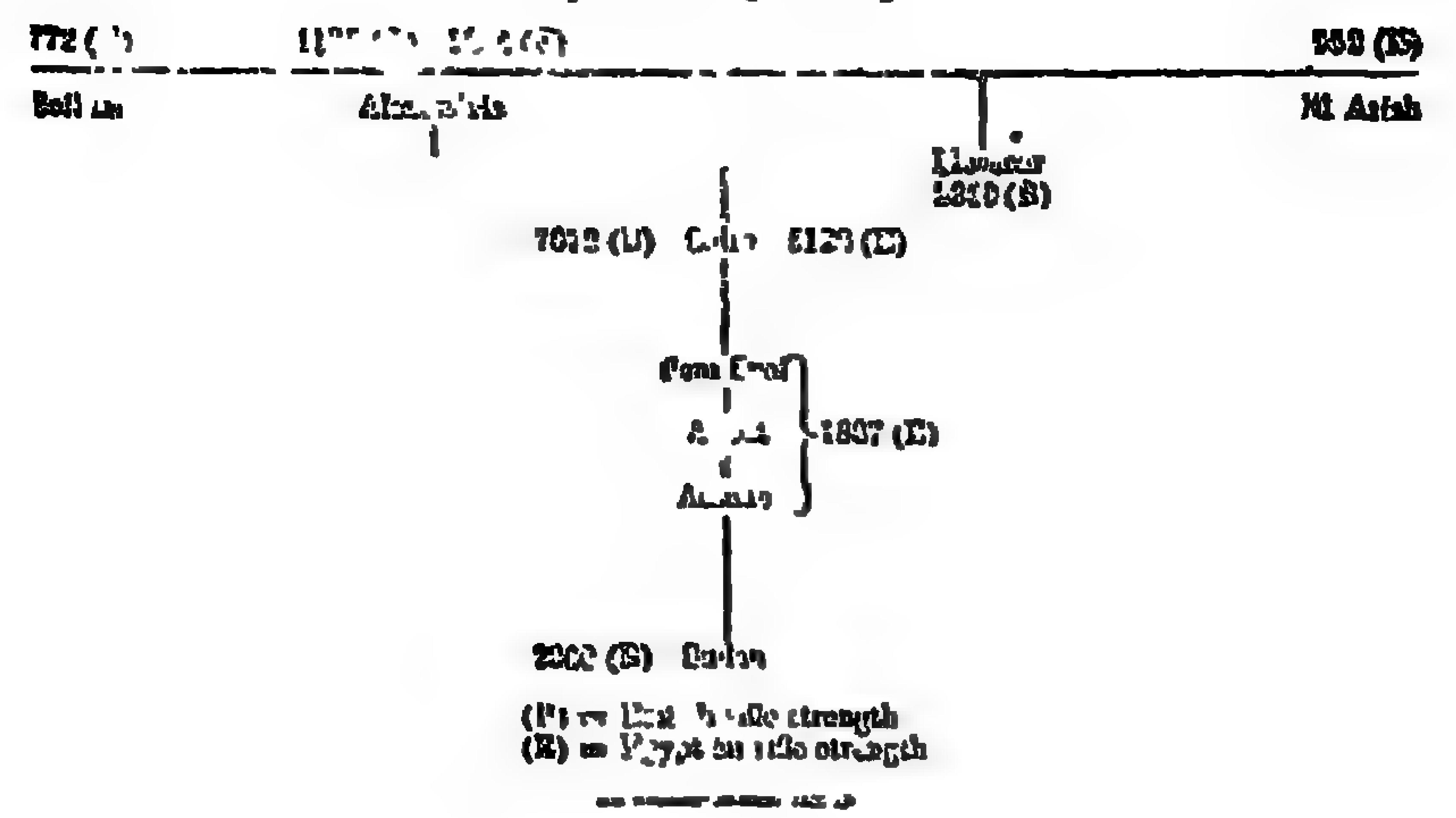
3 To insist upon a reduction in the Egyptian army would scarcely seem a matter of urgency, and unless and until circumstances make such a course necessary would appear to be a move of doubtful expediency Your Lordship, in the course of your interview with King Fuad reported in your despatch No 780 rightly alluded to a reduction of armaments as being considered or put to practice in other countries This is true and His Majesty's Government have been the first to carry out such reductions, and are therefore the more clearly entitled to invite the Egyptian Government to pursue a similar course But it is well to bear in mind the effect of the dismissal of Egyptian officers from the Sudan and the possible consequences of placing on the retired list the number of officers who would be rendered supernumerary by a reduction of the army at the present time

4 I am well aware that circumstances may arise in which we should have to ignore considerations of this kind If for example it became clear that we were to be involved in serious or prolonged conflict with an Egyptian Government it might be necessary for us to demand and enforce a reduction in the army But I am disposed to think that it would be wiser to wait till the necessity arises and that for the present our interests will be adequately protected by seeing that there is no further increase in its strength You will doubtless continue to watch the position closely in this respect It should here be observed that if a reduction were to become a practical issue there would appear little to be gained by adopting General Spinks's suggestion that a beginning should be made with King Fuad's Infantry Bodyguard This would seem calculated gravely to offend His Majesty without corresponding advantage to us since the bodyguard is presumably the section of the army least susceptible to extreme Nationalist influence

5 I may remark in connection with paragraph 4 of your despatch No 780 that His Majesty's Government did not specifically authorise a demand for a reduction in the Egyptian forces The recorded decisions which I presume you have in mind were of a more general character The point however may have no great practical importance since your representations to King Fuad and other personages will I doubt not be useful in checking any tendency to an increase

I am &c

AUSTEN CHAMBERLAIN



Note 1.—In arriving at the above figures—

1 Vickers machine gun = 50 rifles
1 Lewis or Hotchkiss = 10 ,,

Note 2.—Not included in above are 1,500 (Egyptian) troops of Frontiers Administration widely distributed.

Personnel

British			Egyptian		
Cavalry	[illegible]		Cavalry	470	Includes 170 His Majesty's bodyguard
Artillery	[illegible]		Artillery	642	
Infantry	5,10[illegible]		Infantry	8,204	Includes 80[illegible] His Majesty's bodyguard.
Departments, &c.	[illegible]	[illegible] of which are armed	Departments, &c.	1,362	Of which 366 are armed
Total	[illegible]		Total	10,678	
In addition, there are approximately 1,[illegible] artillery and infantry in Sudan.			The above includes 1,721 artillery and infantry, Sollum and El Arish		

Armament

British		Egyptian		
13-pr R.H.A. guns	12	3·75 in. howitzers pack	2	Ammunition stored in citadel magazines
3·7-in. howitzers pack	12	2·95 in. guns	12	
Armoured trains	(?)	10 pr. guns	6	
Vickers machine guns	104	Vickers machine guns	16	6 bodyguard, 6 Frontiers, 4 artillery
Hotchkiss automatic guns	51	Hotchkiss	3	Bodyguard
Lewis	[illegible]	Lewis	9	6 bodyguard, 3 Frontiers Administration.

Enclosure 1 in No 104.

Memorandum.

(Secret.)

IN considering the question of the reduction of the Egyptian army, a comparison of the strength of the British forces in Egypt with that of the Egyptian army is necessary I attach a comparative statement of the two forces; that of the Egyptian army includes the bodyguard. From this statement it is clear that the advantage in numbers in Egypt lies with the British forces, to say nothing of the personal equation and the preponderance of British guns and machine guns In addition, there is the Royal Air Force

2 The Egyptian troops at El Arish and Sollum may to a certain extent be considered a negligible quantity The former could not reach Egypt except by transport supplied by the Palestine Railway, nor could the Sollum garrison reach Egypt except by sea.

3 Any reduction of the Egyptian army will be very unpopular. Between 300 and 400 officers became surplus to army requirements on the evacuation of Egyptians from the Sudan early in 1925 Although these have been absorbed into other administrations they one and all long to return to military service

4 Assuming, however, that reductions are necessary, I am of opinion that it would be better to face the situation fairly and squarely and make one substantial cut in preference to gradual emasculation Whichever method is adopted hostile criticism will be great and it would be better to get over the fence in one jump.

5 The eleven infantry battalions are organised into three brigades—two brigades of four battalions each and one brigade of three battalions. Three battalions per brigade, i.e., a total of nine battalions, would be a more suitable establishment, and I would therefore suggest that the two recently formed battalions, which incidentally are on the higher establishment, should be disbanded There would be no great difficulty in absorbing the rank and file, but some fifty-six officers would be thrown out of employment Probably 25 per cent. of these could be absorbed into the army during a period of twelve months I am of opinion that it would be better to disband complete units in preference to reducing battalion establishments. The normal infantry organisation is four platoons per company, but nine battalions of the Egyptian army are on the lower establishment, viz, three platoons per company. Any reduction beyond three platoons per company or four companies per battalion would be ridiculous.

6 I would not propose to reduce either cavalry or artillery

7 Another possibility suggests itself - His Majesty has on several occasions told me that he considered the present army too large and said that he would welcome a reduction in numbers Why should he not set the example by disbanding his infantry bodyguard? The rank and file could be absorbed into the infantry and one or two battalions of the army could be formed into "infantry of the guard" and perform the present functions of the infantry bodyguard.

8 Should any considerable reduction of the army be decided on, a reduction of the number of cadets at the military school would be necessary

C W SPINKS, *Major-General,*
Inspector-General and Acting Sirdar, Egyptian Army

Cairo, November 29, 1926

(c.) Egyptian Army.

J 3097/113/16]   No. 104

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received December 13.)

(No. 760.)

Sir,   *Cairo, December 5, 1926.*

AS reported in previous correspondence I have, in my recent conversations with King Fuad, the Prime Minister and Zaghlul Pasha, expressed my concern and [illegible] Egyptian army [illegible] Egyptian [illegible] generally pursued [illegible] to me by the [illegible]

[illegible]

[illegible]

I have, &c.
LLOYD, High Commissioner.

الملحق رقم (٣)

F.O. P R.O. 407 — 203. (e.)

Nos. 104 — enclosure 1 in 104 — enclosure 2 in 104 — 105.

[illegible]

with a choice [illegible] court [illegible]

Both alternatives would [illegible] concentrate [illegible] jurisdiction [illegible] British Government to [illegible] court.

H [illegible]

January 20 1925

8 Reference may be conveniently made here to the report made to the Foreign Office on the 6th February, 1907, by the then Law Officers, Sir John Lawson Walton and Lord Robson, who had been consulted as to method in which offences committed by natives against members of the army of occupation in Egypt should for the future be dealt with The gist of the report is that, in spite of the permanent character of the occupation, the British Government is entitled, according to well-recognised principles of international law, to constitute military tribunals to deal with attacks or offences affecting the safety or position of British soldiers in Egypt

This opinion would appear to go far to support the proposition that *prima facie* at any rate, the maintenance of an army of occupation in foreign territory involves at all times a legitimate claim to a limited measure of local sovereignty, so much, at any rate, as may be reasonably necessary to protect the army, and that this was the case in Egypt so late as 1907

9 Before examining the question whether the British Government can be held at the present day to have waived their *primâ facie* rights to exercise such jurisdiction over Egyptians as may be necessary for the protection of the army, further comment seems to be called for upon the generality of the language used by the Law Officers in laying down the principle that the relations between the army and the Egyptian population are governed by Egyptian law

In its general form this statement constitutes a concession of much more than has ever been claimed against us.

The Mixed Courts (which are Egyptian courts) have at all times acquiesced in, and given vigorous effect to the traditional British claim to the complete immunity (subject to the consent of the general officer commanding, which in practice is seldom given) of all members of the army of occupation from the civil and police jurisdiction of these courts In criminal matters the members of the army share the general immunity of all capitulary foreigners from Egyptian legislation and jurisdiction

There is consequently no court in Egypt, civil or criminal, in which the acts of any member of the army of occupation could be canvassed, as a matter of right, from the standpoint of their conformity to Egyptian law

In fact, the members of the army of occupation enjoy an acknowledged and traditional immunity from the jurisdiction of any court in Egypt, save the British Consular Court, which does not apply Egyptian law Indeed, their recognised and *de facto* position is very similar to that of members of the Diplomatic Corps

In short, it may fairly be said that Egyptian law makes for itself no claim to the authority now imputed to it

10 It may then reasonably appear that the utmost that can be plausibly contended is that by their acts and attitude His Majesty's Government have, in a diplomatic sense, precluded themselves, *vis-à-vis* the Egyptian Government from making any claim to exercise direct authority or jurisdiction over Egyptians, even for the purpose of protecting the army of occupation

There are two reasons for doubting whether such is in fact the gist of the Law Officers ruling The first reason is that it is unlikely that these authorities would consent to be drawn into an expression of opinion on a diplomatic question the second is that they evidently do not regard the exercise of such authority or jurisdiction with reprobation They do not say that such action would constitute a breach of public faith, or be otherwise reprehensible. It would merely be technically illegal, and be equivalent to a declaration of martial law As such, it might carry us farther than we originally intended, and, if the measures in fact contemplated were of limited scope, action ought, presumably for political reasons, to be accompanied *ab initio* by a public declaration to that effect

11 The strongest argument in favour of the view that His Majesty's Government have surrendered their *prima facie* right to exercise penal jurisdiction over Egyptians is that referred to by the Law Officers in their report, and consisting in the fact that in 1895 a special court was established to deal with offences against the army. Though I am not aware that the promulgation of this decree was accompanied by any formal exchange of notes between the two Governments, there can be no question that it was done in pursuance of an agreement between them, and section 6 of the decree provides that while the court is only to be called into action at the request of the General Officer Commanding the Army, offences against the army in respect of which no such request is made shall continue to be triable by the native courts

12 To what extent are the British Government still bound by the terms and implications of this decree?

One reason at once suggests itself for doubting whether the British Government

Enclosure in No 200

Memorandum on the Status of the Army of Occupation

THE report of the Law Officers, dated the 5th January last, on the subject of the legal status and powers of the army of occupation is of such importance that I may be pardoned if I venture to comment upon it

2. The main proposition laid down in this report is that the law governing the relations of the British army of occupation and its members in Egypt to the Egyptian population is Egyptian law. From this principle the inference is drawn, with indisputable logic, that the arrest of Egyptians by the British military authorities, if not authorised by Egyptian law, would be illegal

The opinion goes on to say that such illegal action would be "in other words" a "declaration of martial law" But the Law Officers further suggest that, should it be thought necessary to resort to measures of this kind, it might be well that the declaration of martial law, which is implicit in the action itself, should be limited and explained by a more explicit declaration

3 I may be permitted at once to confess that I feel much difficulty in accommodating my mind to the doctrine that the relations between the army and the Egyptian population are governed by Egyptian law But before submitting upon this point certain considerations which occur to me, I may point out that the Law Officers appear to prove the main practical conclusion which was reached in the opinion telegraphed in your No 550

It was there suggested that the question whether arrests, if decided upon, should be preceded or accompanied by an explicit declaration or proclamation of martial law was a question of political tact, and that such a declaration would have no effect upon the legal character or validity of the action taken. The Law Officers appear to be of the same opinion. Their reason is that the arrests would in themselves constitute a declaration of martial law. My reason was that a measure of martial law adequate to cover such action is and always has been in force

4. Let me now turn to the somewhat disconcerting proposition that the relations between the army and the local population are governed by Egyptian law—a principle which, if accepted in all its implications, might have highly embarrassing consequences

I will begin at a point which may appear a little remote from the main issue, by submitting some reflections upon the nature of martial law

5. I venture to think that in discussing this topic we sometimes suffer from a certain confusion of thought, due to the inadequacy of our vocabulary The Law Officers observe, in their opinion, that, "strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England, what is properly so termed is really the defiance and disregard by the executive of legal rights and obligations" I submit that it would be more correct to say that the term "martial law" is not unknown to the law of England, but that it is the name of an offence, a kind of inverted treason, which calls either for punishment or for an Act of Indemnity.

6. But that is not the only meaning of the term. Such is no doubt its meaning when we are thinking of His Majesty's dominions, and of the municipal law of England But when we speak of martial law being employed by the commander of a British force outside His Majesty's dominions, I venture to think that the institution which we have in mind is one which is perfectly well recognised, not by any municipal law, but by the law of nations, and consists in the claim and exercise, by the commander of a civilised army, of a necessary though limited sovereignty It is only for the comparatively accidental reason that these powers are in practice almost invariably exercised by a military commander that we use the term "martial law" at all, and we have sometimes had reason to regret the misleading effects of the usage *

7. I believe I am right in saying that in the early days of the French occupation of Beirut, when French sovereignty in Syria still rested on no other basis than military occupation, the French Commander-in-chief legislated for the civil population by decrees which were innocent of all overt reliance upon "état de siège" or "loi martiale" It was in civil forms that he exercised the *de facto* and possibly temporary sovereignty of the representative of the French Republic

* A sufficiently striking illustration of the difference between the two types of "martial law" is furnished by the fact that for nearly nine years, from 1914 to 1923, the proclamations of the British Commander-in-chief in Egypt were enforced without question by the ordinary courts of the country and that, as regards the Mixed Courts, though Egyptian courts are international in character no Act of Indemnity was thought necessary after martial law was abolished

Report

1 Before answering the question submitted to us, we think it convenient to consider what is meant by the expression "a declaration of martial law" Strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England, what is popularly so termed is really the defiance and disregard by the Executive of legal rights and obligations It follows that "a declaration of martial law" is merely an intimation to the public that the Executive intends to disregard the law and to ignore legal rights It follows also that the Executive can decide to what extent it intends to defy the law, or, in other words, how far "martial law" is to extend In some foreign countries a legal right is given by the Constitution to the Executive to suspend the ordinary law by declaring a state of siege, and we gather that Egypt is one of these countries But the declaration of a state of siege is the act of the Egyptian Executive, conferring on that Executive certain powers The difficulty of the present situation lies in the anomalous position of the British army of occupation in Egypt The army owes allegiance only to the British Sovereign, and is the instrument of the British Government, but, since Egypt is a friendly nation and is an independent sovereign State, the army must be treated as being in Egypt with the consent of that State, and the law governing the relations of the army or its members in Egypt to the Egyptian population must be the Egyptian law We assume that there is no provision in the Egyptian law giving to the British army any right to arrest or imprison Egyptians, and the Khedivial Decree of 1895 and the despatch of the 22nd February, 1895, both seem to us to recognise that the legal position is as we have stated it

2 In our opinion, it follows from the considerations set out above that the arrest by the British military authorities of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes is an illegal action, or, in other words, is a declaration of martial law If it were intended to exercise such a power, it might be well to make a public declaration to this effect, defining and limiting the extent to which the military authorities intended to go in disregarding the ordinary law This would no doubt prevent the Egyptian public or foreign nations from supposing that we intended to resume the administration of the country or to re-establish the régime existing before March 1922 At the same time, it must be remembered that it is not always easy to limit or prevent the extension of "martial law" when it has once been established For instance, if an arrested person were to appeal to an Egyptian court and that court were to accept jurisdiction, we might be compelled very largely to extend our arbitrary rule These, however, are matters for political rather than for legal decision

DOUGLAS McGAREL HOGG
T W H INSKIP

Law Officers' Department,
January 5, 1925

[J 478/32/16] No 200

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain.—(Received February 16)

(No 87)
Sir *Cairo, February 6, 1925*

WITH reference to your despatch No 40 of the 8th ultimo, enclosing a report by the Law Officers of the Crown on the subject of the legal status and powers of the army of occupation, I have the honour to transmit to you herewith copy of a memorandum by Sir Maurice Amos

I venture to observe that, quite apart from the question of arrests, the proposition that the army of occupation, in its relations with the Egyptian population, is governed by Egyptian law is not only in conflict with present practice, but seems not unlikely, if applied, to lead to situations of great difficulty

I have, &c
ALLENBY, F M.,
High Commissioner

6. Lord Allenby subsequently reported (Paper (J)) that the possibility of a further political murder remained not improbable, and it was necessary to take steps for the public [illegible]. He particularly wished not to declare British martial law, and was [illegible] wishing to empower the military authorities to make arrests and searches, though this would [illegible] the whole apparatus of martial law [illegible] be necessary. [illegible] best course would be to [illegible] the [illegible] The [illegible] reported that [illegible] about 800 [illegible] individuals, the [illegible] of these would [illegible] provocative, but still of considerable value.

7. On the [illegible] December, Lord Allenby reported (Paper (K)) that the evidence against the persons under arrest was slow in accumulating, and the time might shortly come when the Egyptian Government would not feel able to renew the period of detention under the law of criminal procedure Lord Allenby considered that it would be intolerable that the three Deputies, who were originally arrested by the British authorities, should regain their freedom in the near future He therefore proposed, in the first instance, to do his utmost to induce the Egyptian Government to find justification for keeping these persons under arrest in the ordinary way, if this failed, to press them strongly to declare a state of siege, and in the last resort to order the arrest of the persons concerned by the British military authorities

8. Lord Allenby was informed, in reply (Paper (L)), that the Secretary of State was advised that the arrest and detention of the persons in question by the British military authorities was, in fact, martial law, and could be justified and maintained only by proclamation of martial law In the event of Lord Allenby's legal adviser taking a different view, his reasons were to be telegraphed fully. These views have now been received, and will be found in Paper (M), and the present position as regards the detention of the individuals concerned is described in Paper (N)

9 A memorandum giving such information as exists in this Department on the subject of political arrests by the British military authorities in Egypt before the war is enclosed (Paper (O)), and it will be seen that it hardly bears out Lord Allenby's statement as to precedents contained in Paper (D)

10. In these circumstances, I am to request that you will take the enclosed papers into consideration and favour Mr Chamberlain with your opinion as to whether, in the event of the British military authorities in Egypt effecting the arrest of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes, their action would amount to a declaration of martial law, or whether, as contended by Lord Allenby's legal adviser, such action can be regarded as within the normal powers of self-protection which are of necessity inherent in the Commander-in-chief of an army of occupation Mr Chamberlain would also be grateful for any observations of a general character which you may be good enough to offer

11. It may be necessary to send instructions to Lord Allenby on the subject at any moment, and Mr. Chamberlain would therefore be grateful if he could be favoured with your opinion at a very early date

I have, &c.
D G OSBORNE

List of Papers.

(A.) Lord Allenby's telegram No 396, November 24, 1924. [E 10195/368/16/1924]
(B) Lord Allenby's telegram No. 390, November 24, 1924 [E 10165/368/16/1924]
(C) Lord Allenby's telegram No 433, November 25, 1924 [E 10417/368/16/1924]
(D) Lord Allenby's telegram No 434, November 26, 1924. [E 10418/368/16/1924]
(E) Note by Sir C. Hurst, November 27, 1924 [E 10521/368/16/1924]
(F.) Minute by Sir C Hurst, November 28, 1924. [E 10522/368/16/1924]
(G.) To Lord Allenby, telegram No. 262, November 27, 1924. [E 10418/368/16/1924.]
(H) Lord Allenby's telegram No. 446, November 27, 1924 [E 10485/368/16/1924.]
(I) Lord Allenby's telegram No 447, November 27, 1924. [E 10478/368/16/1924]
(J) Lord Allenby's telegram No 518, December 9, 1924 [E 11099/368/16/1924.]
(K) Lord Allenby's telegram No 519, December 9, 1924 [E 11100/368/16/1924.]
(L.) To Lord Allenby, telegram No 298, December 15, 1924 [E 11100/368/16/1924]
(M) Lord Allenby's telegram No 556, December 20, 1924. [E 11464/368/16 1924]
(N) Lord Allenby's telegram No 535, December 14, 1924 [E 11208/368/16/1924]
(O) Library memorandum, December 23, 1924 [10004.]

(d.) Legal Status of Army of Occupation.

[J 48/32/16/1925]. No 199

Foreign Office to the Law Officers of the Crown

Gentlemen, *Foreign Office, December 24, 1924*

I HAVE the honour, by direction of Mr Secretary Chamberlain to request the favour of your advice on the following point —

2 Shortly after the murder of Sir Lee Stack, Lord Allenby received information (Paper (A)) that three Egyptian Deputies had taken an oath to continue the murder of Englishmen He was instructed (Paper (B)) that, if he was satisfied that there was reasonable ground for the report, he should inform the Egyptian Prime Minister and call upon him to confine the men to a place where they could do no harm If the Prime Minister declined to act, Lord Allenby was authorised to cause them to be arrested and confined in a fortress or elsewhere under British guard The Prime Minister, however, was particularly anxious (Paper (C)) that the arrest should be made by the British authorities, on the ground that the Egyptian Government could not make such an arrest without declaring Egyptian martial law Lord Allenby accordingly instructed General Haking to arrest the men and confine them in the citadel, and this was done

3 Subsequently, the Director-General of the European Department and the Commandant of the Cairo Police represented to Lord Allenby (Paper (D)) that the arrest and temporary detention of some forty persons was urgently essential if the murder of Sir Lee Stack was to be elucidated and the considerable probability of more murders being committed diminished. Lord Allenby reported that, in the event of the Egyptian Prime Minister's declining to instruct the authorities to arrest the persons concerned, he proposed to have them arrested by the British military authorities Lord Allenby stated that he was advised that there were precedents for arrest by the army of occupation in the time of Lord Cromer, and that the existence or non-existence of martial law was legally irrelevant

4 The Attorney-General, however, who was consulted at this point, was of opinion (Papers (E) and (F)) that the British army of occupation had no right to proceed to the proposed arrests The proper procedure would be, if the military authorities wished to proceed in virtue of their powers of an army of occupation, to take over the civil administration of the territory to such an extent as to proceed to the arrest of individuals, and to issue some indication of their intention so to take over the administration and of the limits within which it would be taken over This would be tantamount to a declaration of martial law If the arrest were made as proposed, it would amount to such a supersession of the civil authorities by the military as to be itself an act of martial law, and it might be very difficult to terminate such supersession of the civil authorities when the particular incident had been completed Lord Allenby was informed accordingly (Paper (G)), and instructed that no effort should be spared to overcome the reluctance of the Egyptian Prime Minister to declare Egyptian martial law

5 On learning of the arrest of the three Deputies, however, the Egyptian Prime Minister at once realised that, from the point of view of Egyptian public opinion, he had made a political mistake in leaving the initiative to the British military authorities He accordingly expressed his willingness to take over the prisoners and deal with them according to Egyptian criminal procedure (Paper (H)), and the three men were therefore handed over to the Egyptian authorities The Egyptian Government similarly agreed (Paper (I)) to arrest the forty persons referred to in paragraph 3

[13757] U

الملحق رقم (٢)

F.O. P.R O. 407 — 200 (d.) Legal.

No. 199 — Report. No. 200 — enclosure in No. 200.

(*f*) *Departments of the Army*

	All Ranks.
[illegible] Department	[illegible]
[illegible] and Army Staffs	[illegible]
Military Works Department	[illegible]
[illegible]	[illegible]
Ordnance Department	[illegible]
Medical Department	[illegible]
Veterinary Department	87
Total .. ([illegible])	[illegible]

Résumé.

When the formation of the new units is completed, the total [illegible] will be:—

	[illegible]
2 squadrons cavalry 4 batteries artillery [illegible] garrison companies artillery [illegible] infantry battalions ([illegible]) 2 infantry battalions ([illegible] or [illegible])	[illegible]
His Majesty's bodyguard	[illegible]
Departments	2,[illegible]
	11,320

Yours sincerely,
C. [illegible],
Lieutenant-Colonel.

Enclosure 3 in No. 187.

Note by Inspector-General of Egyptian Army.

War Office, Egyptian Army, Cairo,
April 16, 1925.

My dear Henderson,

I THINK that the following notes will provide you with the information you require:—

(*a.*) The garrison of the Egyptian army in Egypt up to November 1924, exclusive of His Majesty's bodyguard and departments, was:—

	All Ranks.
1 squadron cavalry	155
1 battery artillery	162
1 garrison company artillery	116
7 battalions infantry	4,445
Total	4,878

(*b.*) The Egyptian units in the Sudan at the same time were:—

	All Ranks.
3 batteries artillery	465
1 garrison company artillery	116
2 battalions infantry	1,270
Total	1,851

(*c.*) On the evacuation of the Egyptian units from the Sudan the garrison in Egypt was accordingly increased by (*b*) and became:—

(*a.*) All ranks	4,878
(*b.*) All ranks	1,851
Total	6,729

(*d.*) The budget for 1925–26 provides for additional units, viz.:—

	All Ranks.
1 squadron cavalry	155
2 battalions infantry ... (higher establishment)	1,694
Total	1,849

The budget also provides for:—

1. The rearming of 1 battery artillery with 4—3·7-in. howitzers in place of the 10-pr. mountain gun already in possession; of these 2—3·7-in. howitzers are already on order from England.
2. The formation of 11 Vickers machine-gun sections of two guns each, viz., one section per battalion.

The Minister of War stated to me some three weeks ago that he intended raising the 9 battalions to the higher establishment and giving each infantry company a machine-gun section of 2 guns. This would bring the total number up to 88 machine guns with the infantry, but this has not yet been definitely decided on, and no budgetary provision exists at present.

(*e.*) *The Bodyguard.*

	All Ranks.
1 squadron cavalry	157
1 battalion infantry	629
Total	786

These are in possession of 2 Vickers machine guns and 2 Hotchkiss machine guns. In addition to these, the palace authorities are now negotiating for the purchase of 6 Lewis guns from the British army.

* The infantry guard is now being increased by 200 other ranks.

(F.)—Frontier districts administration—

Depot and company Camel corps. 2 British officers, 16 Egyptian officers, 335 Soudanese, 109 Egyptians.

1 company light cars. 1 British officer, 6 Egyptian officers, 17 Sudanese, 46 Egyptians.

6 Vickers, 3 Lewis guns. 12,000 rounds per gun. 24 Ford cars. 300 rounds per man s.a.a.

Egyptian Units in the Sudan, August 1924.

(G.)—

2 battalions infantry. 23 officers, 612 other ranks.

3 batteries artillery. 5 officers, 154 other ranks. 4 guns 2·95 Q.F mountain guns, 76 shrapnel, 14 H.E. 6 cases per gun.

1 garrison company artillery. 5 officers, 103 other ranks. 4 Vickers guns.

1 railway battalion, Atbara. Disbanded in October 1924. 24 officers, 1,808 other ranks.

Auxiliary troops. Military Works Department. 16 officers, 388 other ranks.
Supplies. 20 officers, 160 other ranks.
Medical. 33 officers, 124 other ranks.

Grand Total, August 1924.

—	Officers.	Other Ranks.	Rifles.	Guns.	Machine Guns.
9 battalions infantry	207	5,508	5,508		
4 batteries artillery	20	616	616	16	
2 garrison companies artillery	8	169	..		4
1 squadron cavalry	6	148	148		
Frontier districts	32	607	607	..	9
Bodyguard—					
(a.) Infantry	32	607	607	..	4
(b.) Cavalry	7	150	150	..	..
Auxiliaries	145	1,039			
Totals	487	8,784	7,536	16	17

At present :—

—	Officers.	Other Ranks.
8 battalions infantry	207	5,508
2 battalions infantry	64	1,760 (mostly recruits)
1 squadron cavalry	6	148
1 squadron cavalry		(being formed)
4 batteries artillery	20	616
2 garrison companies artillery	10	207
Auxiliaries	145	1,029
Frontier districts	32	607
Totals	464	9,775

Provision for the following new units is included in the budget, 1925–26:—

(a.) 11 machine-gun sections (1 per battalion), 4 guns each, 44.

(b.) 2 battalions infantry, 1 squadron cavalry already being formed.

(c.) 1 battery to be rearmed with 4—3·7-inch howitzers instead of present 8 1 mountain guns, and the question of starting a school of gunnery is under consideration.

(d.) £ E. 150,000 for flying services.

against internal trouble, but will be more in the nature of an auxiliary to reinforce the police when required, and to act as a visible and concrete sign of a dignified and independent State

11 The military training and the weapons at present possessed by the Egyptian army are adequate for dealing with any internal situation which can arise provided the army remains loyal to the Government Their lack of high-class weapon training would be an advantage rather than otherwise, because such training as they possess is sufficient to quell a disturbance and not good enough to cause great bloodshed amongst the mob If their weapons and their training are to be brought up to high-class European standard, they will not have sufficient self-restraint engendered by high discipline to limit their action to actual requirements, and their methods of restoring order would be extremely and unnecessarily costly in life A machine gun is an automatic weapon which, if used indiscriminately against a crowd, produces very deadly effects, whereas rifle fire, frequently badly aimed, will have perhaps a better moral effect that the machine gun and will be far less costly in life I am quite certain that it is unnecessary and even undesirable to provide the Egyptian army with large quantities of machine and Lewis guns, and that such an addition would [illegible] of our infantry garrison in Egypt, and the prohibition [illegible] troops at our bases along the Suez Canal or along our railway line of communication from Cairo to Ismailia

12 I am of opinion that it would be easier to come to an agreement now with the Egyptian Government on the lines of the limitation of armament than to allow this armament to be increased unchecked and thus create a source of embarrassment as regards the security of the Suez Canal It must be remembered that owing to the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department I am able to maintain control myself on the issue of small-arm ammunition to the Egyptian army This situation may be changed by the substitution of an Egyptian officer, in which case I might be unable to maintain this control As a result of the above considerations, I am of opinion that future intentions of the Egyptian Government to arm their troops with automatic weapons should be dealt with by the British Government, and no further increase permitted

R HAKING, *Lieutenant-General,*
Commanding British Troops in Egypt

Appendix to Enclosure 2

Egyptian Units in Egypt, August 1924.

(A) 7 infantry battalions.
Distribution—
Cairo 3 battalions. Strength, 23 officers, 612 other ranks. 80 rounds s a a No machine guns
Provinces. 4 battalions Strength, 23 officers, 612 other ranks. 120 rounds s.a.a. No machine guns
(B)—4th battery artillery Strength, 5 officers, 138 other ranks. Stationed at Cairo 6—10-pr. B.L. mountain guns. 144 rounds shrapnel per gun
3rd garrison company artillery. Strength, 3 officers, 94 other ranks. Stationed at Cairo Obsolete Krupps.
(C)—1 squadron cavalry Strength, 6 officers, 148 other ranks. Stationed at Cairo Armed S.M.L.E. rifle and lance. 20 rounds s.a.a.
(D.)—Royal bodyguard, Cairo—
Cavalry. 7 officers, 150 other ranks, armed S.M.L.E rifles and lances. S.a.a. unknown.
Infantry. 22 officers, 607 other ranks. Armed with S.M.L.E. rifles, 2 Vickers guns and 2 Hotchkiss guns.
(E.)—Auxiliary troops—
Military Works Department, Cairo 6 officers, 40 other ranks. Unarmed.
Ordnance. 12 officers, 131 other ranks.
Medical corps. 13 officers, 99 other ranks.
Veterinary 1 officer, 9 other ranks.
Recruiting Department. 44 officers 58 other ranks

with any situation which might arise in Egypt, and which might endanger the security of the Suez Canal which is the main reason why British troops are in Egypt at all.

6 As you are aware I have, since my arrival here, somewhat modified the British scheme of defence for the Suez Canal, mainly by changing the line of communication and operations from Alexandria to the Suez Canal, by reducing the garrison of Alexandria in order to strengthen the main theatre of operations, by securing the railway from Cairo viâ Benha and Zagazig to Ismailia, and by abandoning the defence of the railway from Alexandria to Benha with its great bridges over the branches of the Nile All these measures have been taken with the approval of the High Commissioner after a careful study of the strategical situation and with the full knowledge of the War Office

7 If we turn to the map and consider the distribution of the Egyptian army in Egypt, it becomes apparent at once that so long as that army is located at Cairo, in the Delta and along the Nile south of Cairo, it offers little menace to the British troops in Egypt because the latter are so distributed in furtherance of their own main object to secure the Suez Canal that they are well placed to deal with any hostility which might arise from the Egyptian army Directly, however, places on the railway from Cairo to Ismailia and on the Suez Canal, especially at Port Said and Suez, are occupied by Egyptian troops armed with machine guns and artillery, the situation might easily become somewhat embarrassing for the British troops, and calls for an appreciation of the value of these Egyptian troops with or without these automatic weapons and guns It is desirable first of all, however, to consider the necessity, from an Egyptian point of view, for any increase in the Egyptian military strength, because it is on those lines that British interference might be justified

8 I understand that the British Government intends to continue to guarantee the protection of Egypt from outside aggression, and that the existence of the Suez Canal, whose security is considered to be vital to the British Empire and of great importance to other Nations, compels Great Britain to maintain a military force in Egypt for these purposes If this is the case it is evident that Egypt must be dependent upon Great Britain for her existence as regards outside interference, and must be subject to Great Britain as regards the security of the Suez Canal This is the crux of the whole matter, which cannot be ameliorated by any political formula, and which must continue to affect the complete independence of Egypt The solution, of course, is a friendly Egypt willing to assist Great Britain to maintain her Empire and receiving in return security from foreign intrigue or aggression either in peace or war The military situation in fact is somewhat similar to that of France and Poland, mainly because of geographical influence Poland, like several other States created by the Treaty of Versailles, would be certain to fade away like wax before a furnace in face of any future military cataclysm, but France is prepared to help her on certain conditions The same can be said of Egypt in her relations with Great Britain The Pole is one of the proudest and most patriotic nationals in the world, and yet he considers it is no disgrace for one nation to accept help from another, especially when the former can reciprocate with very valuable help to the latter

9 It is evident from the above arguments that there is no adequate reason why Egypt should increase the size or weapon efficiency of her army at the present time solely to protect herself against any aggression from the outside Furthermore, that Great Britain with her powerful naval force in the Mediterranean is the only nation in the world which can adequately protect Egypt either in peace or war, in peace to nullify hostile desires and intrigues, and in war to prevent actual invasion It is, therefore, only necessary to consider the strength and armament of the Egyptian military forces from the point of view of supporting the police for the internal security of the country, a matter which it is perfectly clear, Great Britain desires should remain entirely in the hands of the Egyptians so long as the security of foreigners residing in Egypt is safeguarded

10 I understand that the existing police force is efficient and can be relied upon on ordinary occasions to deal with disturbances provided that the officers and men are quite sure that they are not going to be punished later for obeying the Government of the moment and doing their duty They are armed with rifles and are accustomed to drive the natives about with sticks to clear a road or any similar task In consequence, they possess a certain degree of self confidence and may be considered capable of dealing with ordinary trouble but not perhaps a fanatical or highly excited mob Thus the army will not be required to form the first defence

Enclosure 2 in No. 187

Memorandum on the Military Situation in Egypt, April 12, 1925

(Secret.)

THERE are certain events of a military nature taking place at the present time in Egypt which demand consideration Some four months ago the Egyptian Government was allowed, with the approval of the High Commissioner and the acquiescence of the War Office, to purchase six machine guns from the British military authorities for use by the Egyptian troops of the Frontier District Administration. Shortly afterwards His Majesty King Fuad's bodyguard was allowed to purchase in the same way four machine guns for that force. During the last few days I have been approached again regarding a further purchase of six Lewis guns for the bodyguard

2. The desirability or otherwise of selling these weapons to the Egyptian Government was fully considered at the time by Lord Allenby and myself, and we came to the conclusion that it was better for the British to sell these guns, and supply their ammunition, than for the Egyptian Government to obtain them from Italy, France or some other country, when there would be no check on the numbers purchased or on the amount of ammunition held by the Egyptian army for the use of these guns Furthermore, at that time, Zaghlul had not commenced his efforts to undermine the loyalty of the Egyptian army, and there was no reason to suppose that they might become a danger to the British troops.

3. There are at present further indications of a desire on the part of the Egyptian Government to increase the personnel and weapon efficiency of the Egyptian army, which are indicated in Appendix (A) and which will require careful watching As a result of the disturbances in the Sudan and the murder of Sir Lee Stack, two Egyptian battalions, three batteries of artillery, and a considerable number of Egyptian officers, more or less disaffected, who had been serving with Sudanese battalions, were sent back to Egypt at short notice Furthermore, avowedly with the object of providing employment for the above-mentioned officers, whom it was feared might otherwise preach rebellion throughout the country, it was decided to increase the Egyptian army by two battalions of infantry and, possibly, one or more batteries of artillery I attach a statement and a map* showing the strength and distribution of the Egyptian army before the Sudanese troubles, namely, in August 1924 and at the present date.

4. It is necessary to enquire into the real reason for this increase in the military strength of Egypt, and to ascertain whether this increase is to be continued until it becomes a menace, not necessarily to the British troops in Egypt, but certainly to the orderly government of the country, if the army is used as a political weapon There is no doubt that a desire exists in the minds of the extreme "Nationalists" to create an army, which is strong enough to be used for political purposes to impose the ideas of these extremists upon the nation and also upon Great Britain. It is stated frequently in the "extreme" press that Egypt must have a military force worthy of her as a great nation and capable of defending her independence and her rights. The provision of eleven machine-gun sections of four guns each and of one battery of 3·7 howitzers is contemplated in this year's budget Zaghlul, during his recent administration, tried to make political use of the army, he permitted officers of the army and of the police to be removed from their employment because they had sided against the mob when it was demonstrating in favour of Zaghlul before he came into power. Of course every politician and every soldier knows that it is fatal to use an army or a police force to assist one political party against another, unless revolution has taken place Zaghlul is now trying to bring the army over to his way of thinking and is using certain disaffected officers for the purpose, though it is doubtful if he will succeed in producing any appreciable result The point is however, that the Egyptian army is being increased in size and also in efficiency by the addition of automatic weapons and possibly by more artillery, and that the reason for this increase is not to overcome rebellion, not to defend the country from an outside enemy, but to strengthen the country against Great Britain

5 At the present moment all the great nations of the world are endeavouring to reduce their armaments under the ægis of the League of Nations, whilst Egypt is increasing her military strength If this continues the question will arise as to whether the British troops in Egypt are sufficiently numerous to cope immediately

I am in agreement with General Haking's views as to the necessity of checking this tendency. Some two months ago I was at first apprised of a suggestion made by the Egyptian Minister of War in regard to the possibility of raising two further battalions, in addition to the [illegible] already provided for. I discountenanced the proposal, which [illegible] with the Cabinet and it has been [illegible] (my telegram No. 78 of [illegible]).

[illegible] General Haking, [illegible] the strengthening of the Egyptian army [illegible] their [illegible]

This, I think, is [illegible].

It was, it is [illegible] to increase the size and efficiency of the army, and the [illegible] to a widespread nationalist supposition that the [illegible] in the military strength of Egypt might drive us to accept the Egyptian terms of a settlement between the two countries.

But the increases, already made, have a different bearing. While on the one hand they foster national vanity, they are on the other hand a source of satisfaction to the King for whom they imply greater pomp and patronage, internal security and absolutism. King Fuad may be right, but the weapon has another edge which the Zaghlulists are doing their best to sharpen. In any case we have our own interests to think of, and, given the inconstancy of Egyptian affairs we are better off without any considerable increase in the size or efficiency of the native army.

In respect of his household troops we can, however, afford to humour the King, and I have consequently approved the purchase, mentioned in the first paragraph of General Haking's report, of six additional Lewis guns for the bodyguard. On the other hand I propose with your approval to discourage their acquisition of further machine guns, over and above the eleven sections of two guns each, provided under the budget for the regular infantry battalions.

In this connexion I would draw your attention to the accompanying note by Lieutenant-Colonel C. W. Spinks, *Inspector-General of the Egyptian army*, which shows that each machine-gun section is to be of two and not of four guns, as stated by General Haking, but which also mentions an inclination on the part of the Minister of War eventually to supply not only each battalion but each company thereof with a section of two guns.

In the last paragraph of his report, General Haking refers to a most serious consideration, namely, the guarantee afforded by the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department. Major Whitfield is the present occupant but his period of service expires next October. There is some reason to believe that the Egyptian Government do not intend to renew his contract and desire to replace him by an Egyptian officer. An important issue is here involved, and I am informing the Government that I expect them to renew Major Whitfield's contract or to replace him by another British officer.

I have, &c.

ALLENBY, F.M.,

High Commissioner

Enclosure 1 in No. 127

Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Viscount Allenby

(Secret.)

Your Excellency, *Cairo, April 11, 1925*

I FORWARD herewith a paper on the military situation in Egypt at the present time, especially as regards the recent steps taken by the Egyptian Government to increase the size of their army and improve its weapon efficiency by the introduction of machine and Lewis guns.

2. If your Excellency concurs I will send a copy of this paper to the War Office since the Army Council may wish to have my views on the subject.

I have, &c.

R. HAKING, *Lieutenant-General,*

Commanding British Troops in Egypt

(c.) Size and Armament of Egyptian Army.

[J 510/133/16] No 185

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain.—(Received February 18.)

(No 76)
(Telegraphic) *Cairo, February 18, 1925*

MY telegram No 20 of 13th January.*

Having learned that Minister of War proposed to suggest to the King that two more Egyptian battalions should be raised, and was anxious to know my views, I caused him to be informed that I could not but regard any further increase of Egyptian army as injudicious

I subsequently spoke to Sidky, who assured me that neither he nor Prime Minister would agree to such a proposal

It is not improbable that idea emanated from the King

[J 510/133/16] No 186.

Mr Austen Chamberlain to Field-Marshal Viscount Allenby (Cairo).

(No 370)
My Lord, *Foreign Office, April 4, 1925.*

THE possibility of an increase in strength of the Egyptian army referred to in your telegrams Nos. 20 of the 13th January and 76 of the 18th February, has been under consideration

2 It is to be hoped that the action reported in your telegram No. 20 will have the effect of shelving any schemes which authorities in Egypt may have entertained for such an increase. But if your Lordship learns that any plans of this kind are being revived you should report the fact to me without delay, in order that His Majesty's Government may have time to consider what action is called for in such circumstances

I am, &c.
AUSTEN CHAMBERLAIN

[J 1201/133/16] No 187

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain.—(Received April 27.)

(No 287.)
Sir, *Cairo, April 18, 1925*

LIEUTENANT-GENERAL SIR RICHARD HAKING has been good enough to furnish me with a copy, herein enclosed, of the report which he has addressed to the War Office in regard to the tendency of the Egyptian Government to increase the size of their army and to improve its efficiency by the introduction of machine and Lewis guns

* Annex II to No. [illegible]

الملحق رقم (١)

F.O. P.R.O. 407-200.

Nos. 185 — 186 — 187 — enclosure 1, 2, appendix to enclosure 2 — enclosure 3 in No. 187.

المطبعة العالمية ١٦،١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة

المطبعة العالمية ١٧٠١٦ ش ضريح سعد بالقاهرة